الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون
الجلسة العامة **٨**
الجمعة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (الجماهيرية العربية الليبية)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سودابايف (كازاخستان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

خطاب السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية صربيا.

اصطحب بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تاديتش (تكلم بالإنكليزية): إن الأمم المتحدة هي المؤسسة العالمية الوحيدة التي توحدنا جميعا كمجتمع عالمي للدول المستقلة. وتأتي في قلب هذه المنظمة التي لا غنى عنها الجمعية العامة، وهي المكان الوحيد في العالم حيث تعطى أصوات جميع الدول ذات السيادة فرصة متساوية ومشروعة للإدلاء بدلوها فيما يتعلق بمستقبل البشرية.

ما زال الحفاظ على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة أكثر أهمية بكثير من سياسات أي دولة بعينها، وبخاصة خلال فترات التغيُّر مثل هذه التي نمر بها. ويبدو أن النظام الدولي يشهد تغيرا أساسيا يشبه في نواح كثيرة نطاق التغير الذي وقع في عامي ١٩٤٥ و ١٩٨٩.

لا أحد حتى الآن قادر على التنبؤ بشكل موثوق بمدى عمق التغيير الذي سيحدث. لكن ما هو أكثر وضوحا هو أن عوامل مترابطة – وآخرها الأزمة الاقتصادية العالمية – تسببت في تهيئة مجموعة جديدة من الظروف على الساحة العالمية. ويبدو أنه تجري عملية تغيير مواقف واسعة النطاق. وميزان القوى العالمي آخذ في التغير حيث تتنافس نماذج مالية جديدة على الصدارة. وإجمالا، أصبحت العلاقات الدولية أقل قابلية للتنبؤ.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

وتحقيق توافق في الآراء بشأن القضايا الأساسية التي تؤثر فينا جميعا لم يكن قط أكثر أهمية. وبوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، يجب علينا العمل معا بشكل أوثق لإعادة تأكيد القواعد التي تحكم النظام الدولي وتعزيز السلامة الإقليمية للدول الأعضاء وترسيخ الترابط وإتمام عملية الانتقال من النظام القديم القائم على الهيمنة السياسية والاقتصادية إلى نظام يقوم على التعاون المتكافئ بين جميع الدول.

ذلك هو السبيل الوحيد لبناء مستقبل يعم العالم فيه السلام والاستقرار والازدهار. وهو السبيل الوحيد لتعزيز الحوار بين الحضارات وجعل تعددية الأطراف أكثر فعالية وتوفير التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم. وهو السبيل الوحيد لمكافحة الإرهاب بشكل فعال والجريمة المنظمة العابرة للحدود وتعزيز نزع السلاح النووي.

ويجب علينا أيضا المزيد من العمل في تنسيق بعضنا مع بعض لمكافحة آثار تغير المناخ. وسيستمر التشديد بقوة على ذلك على مدى العامين اللذين ستتولى فيهما صربيا رئاسة مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وكجزء من جهودنا، اقترحنا إنشاء مركز إقليمي لتغير المناخ في بلغراد بصربيا.

ونحن، بوصفنا مواطنا عالميا مسؤولا، قد شدّدنا على ضرورة الاتفاق على نظام عادل ومتوازن للحد من الانبعاثات، وبوجه خاص، على اتفاق جديد شامل بشأن المناخ – اتفاق من شأنه تأمين الاستثمارات الرفيقة بالبيئة وتحفيز الابتكار وتيسير الانتشار العالمي للتكنولوجيات والمعارف والخبرات.

وباختصار، إن العمل نحو اقتصاد أخضر سيسهم بشكل حاسم في وضع العالم كله بثبات على الطريق نحو عالم أنظف وأكثر استدامة.

وكيفية سلوكنا في هذا الوقت الذي يشهد تغيراً كبيراً سيشكل سابقة ذات عواقب بعيدة المدى بالنسبة للأجيال القادمة. وببساطة، نحن أمام مفترق طرق: فهل سنختار عالما بدون قواعد حيث تصبح الاستثناءات قواعد جديدة خالية من أي معنى باستثناء قاعدة ”القوة تصنع الحق“؟ أم أننا سنختار ترسيخ المكاسب الكبيرة التي تحققت عندما تجسدت مبادئ نظام دولي منصف في ميثاق الأمم المتحدة؟

أعتقد أن البديل الأخير وحده يتيح مستقبلا يمكن فيه للدول الأعضاء في الأمم المتحدة العمل بشكل متضافر من أجل تحقيقه. ولا تزال نقطة البداية وجود احترام عالمي للقانون الدولي. وينبغي ألاّ يكون هناك أحد فوق القانون الدولي وينبغي ألاّ يكون هناك أحد بعيدا عن طائلته وينبغي ألاّ يشعر أحد بأنه حر في إعلان أي استثناء لاختصاصه القضائي ونطاقه. غير أن ذلك بالتحديد ما جرت محاولة القيام به مؤخرا.

أقف أمامكم اليوم بصفتي رئيس بلد يجد نفسه في خضم أحد أخطر التحديات لعالمية النظام الدولي منذ تأسيس الأمم المتحدة. وأنا أتكلم عن إعلان الاستقلال الأحادي الجانب من قبل السلطات ذات الأصل الألباني في المقاطعة الصربية الجنوبية كوسوفو وميتوهيا. فمحاولة الانفصال هذه تنتهك بشكل مباشر الدستور الديمقراطي لصربيا، وكذلك المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

يقول البعض إن إعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد حالة فريدة. ولكنها، في حقيقة الأمر، محاولة لتجزئة دولة عضو في الأمم المتحدة بالقوة رغما عن إرادتها وبدون مراعاة معارضة مجلس الأمن الشديدة. إنها محاولة لفرض نتيجة ترجع إلى القرن التاسع عشر على تحد ينتمي

إلى القرن الحادي والعشرين. وصربيا لن تعترف، تحت أي ظرف سواء بشكل ضمني أو صريح، بإعلان السلطات ذات الأصل الألباني من جانب واحد استقلال مقاطعتنا الجنوبية.

وسنواصل الدفاع بقوة عن سلامتنا بطريقة غير قائمة على المواجهة، مستخدمين كل الوسائل السلمية المتاحة لنا. ولذلك، فإن صربيا استبعدت استخدام القوة منذ البدايات الأولى لهذه الأزمة الخطيرة. وفضلنا الرد على كوسوفو بأقصى درجات المسؤولية وضبط النفس. واختارت صربيا نهجا دبلوماسيا، كانت نتيجته أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أحجمت عن الاعتراف بإعلان الاستقلال الأحادي الجانب في كوسوفو وتواصل التقيد بالتزامها بموجب الميثاق باحترام سيادة بلدنا وسلامته الإقليمية. وباسم جمهورية صربيا، اسمحوا لي مرة أخرى أن أتقدم بخالص الشكر إلى هذه الدول على التزامها بمبادئ القانون الدولي.

ولئن كانت صربيا ترفض العنف والتصرفات الأحادية الجانب بشكل قاطع، فإنها حازمة بشكل مماثل في المطالبة بإقامة العدل باستخدام الوسائل القانونية السليمة المتاحة لأي دولة عضو في الأمم المتحدة. وفي إطار نهجنا البناء، قررنا الطعن في مسألة إعلان استقلال كوسوفو الأحادي الجانب أمام الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، محكمة العدل الدولية، والتي كُلفت بموجب قرار للجمعية العامة (٣/٦٣) بإصدار فتوى بشأن ما إذا كان ذلك الإعلان يتفق مع القانون الدولي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإبلاغ الدول الأعضاء بأن المحكمة انتهت من مرحلة المذكرات الخطية الأولية من إجراءاتها في القضية. ومن المقرر أن تبدأ الجلسات العلنية في ١ كانون الأول/ديسمبر ويتوقع أن تصدر المحكمة قرارا في وقت ما من العام المقبل.

اسمحوا لي أن أعبر عن خالص امتناني لجميع البلدان التي اختارت أن تدعم بنشاط خيار صربيا الاستراتيجي بنقل قضية كوسوفو إلى ساحة القضاء. والقضية هي المرة الأولى في تاريخ المحكمة التي يُطلب فيها منها النظر في قانونية محاولة جماعة عرقية الانفصال عن دولة عضو في الأمم المتحدة. ولا شك في أن استنتاجات المحكمة ستشكل سابقة قانونية قوية ستكون لها آثار شاملة على منظومة الأمم المتحدة. والنتيجة التي ستخلص إليها المحكمة إما أنها ستردع بقوة أي حركات انفصالية أخرى عن محاولة الانفصال أو قد تشجعها على التصرف بطريقة مماثلة. ونقول بوضوح إنه إذا سُمح لإعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد بالاستمرار، فإن من شأن ذلك فتح الباب أمام الطعن في السلامة الإقليمية لأي دولة عضو في الأمم المتحدة.

والمجتمع الدولي يقر بالطابع المهم المتفرد لهذه القضية. وكما نعرف، فقد أكد جميع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن مشاركتهم في الجلسات العلنية أمام محكمة العدل الدولية. وفي هذا السياق، أناشد جميع الدول الأعضاء احترام حقيقة أن المسألة ما زالت قيد النظر الفعلي للمحكمة. وينبغي عدم الحكم بصورة مسبقة على مداولاتها وينبغي عدم عرقلة عملها. ويتعين السماح لإجراءات المحكمة بالسير في مجراها بدون ضغوط سياسية مثل أي اعترافات أخرى بإعلان استقلال كوسوفو الأحادي الجانب. وباسم جمهورية صربيا، أشجع جميع الدول الأعضاء التي لم تعترف به على الثبات على موقفها. فبمواصلة الاحترام لسيادة بلدي وسلامته الإقليمية، سنساعد معا على كفالة استمرار تصدي القانون الدولي لمسألة إعلانات الاستقلال الأحادية الجانب.

وقرار صربيا باللجوء إلى محكمة العدل الدولية للطعن في مسألة كوسوفو تكمله سياسة تقوم على الانخراط البناء مع جميع الجهات الفاعلة الشرعية على الأرض في كوسوفو. فنحن نواصل دعم بعثة الأمم المتحدة للإدارة

المؤقتة في كوسوفو بعد إعادة تشكيلها ونؤيد أنها ما زالت لا غنى عنها. ونرحب أيضا ببعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ذات المركز المحايد، العاملة في مقاطعتنا الجنوبية على أساس قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والتي ما زالت تعمل تحت السلطة العامة للأمم المتحدة. وأدعو جميع أصحاب المصلحة المسؤولين الذين استثمروا في مستقبل كوسوفو إلى العمل بصورة وثيقة مع حكومة صربيا بشأن التنفيذ الكامل لخطة الأمين العام ذات الست نقاط (S/2008/354، المرفق ١) والتي رحب بها مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

لقد آن أوان إظهار الروح القيادية والعمل معا، وليس زيادة الانقسام. لدينا جميعا قيودنا وينبغي أن نحترمها. فلنوجد فرصا جديدة لتحقيق نتائج عملية بالانخراط بعضنا مع بعض بشأن مجموعة من المسائل الملموسة من أجل مصلحة جميع سكان مقاطعة كوسوفو بمن فيهم الصرب، وهم أكثر مجموعة سكانية عرضة للخطر على مستوى أوروبا.

(تكلم بالفرنسية)

إن الديمقراطية في صربيا متينة؛ ومجتمعنا قائم على أساس راسخ وقيمنا يؤكدها القانون بقوة. وأساس نهجنا الاستراتيجي بشأن التنمية الوطنية هو دعوة جميع الدول الأوروبية إلى التشاطر في مصيرها المشترك. وفي مناسبات كثيرة، أثبتت تصرفاتنا، في ظروف مختلفة جدا، تصميمنا على أن نصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من الانتكاسات، فإن أولويتنا الاستراتيجية الأساسية ما زالت الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي ليس على أساس الجغرافيا أو التراث أو الرخاء الاقتصادي فحسب، ولكن أيضا بسبب القيم الأساسية التي نتشارك فيها. وهي قيم تعلي من قوة الإقناع في السياسة الخارجية والسلطة العليا للقانون في الشؤون الداخلية؛ وتحقيق توافق في الآراء في بروكسل ومعايير حقوق الإنسان في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. وهي قيم تعلي من حرية التنقل لجميع مواطني صربيا في منطقة شينغن، وهي النتيجة الملموسة لعملية انضمامنا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي والتي نأمل أن تُنفذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وهذا سيقربنا من أوروبا لأن حق السفر بدون تأشيرة دخول يمثل في نظر مواطني صربيا تعبيرا عما يعنيه الاتحاد الأوروبي على أساس يومي.

لكنها أيضا قيم قادتنا إلى تحديث إدارتنا وإلى اعتماد تشريعات نموذجية في مجالات مثل مكافحة التمييز وحماية الأقليات وإلى مضاعفة جهودنا من جديد من أجل تحقيق المصالحة الإقليمية. وذلك سبب هام لأن تكمل صربيا قريبا تعاونها التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة: وهو التزام قانوني وأخلاقي نحو الضحايا، ونحو أنفسنا، وفي المقام الأول، نحو الأجيال المقبلة.

وبينما تقترب الذكرى السنوية العشرون لسقوط حائط برلين، يجب ألاّ ننسى أن الهدف المتمثل في توحيد أمم أوروبا تحت سقف واحد لم يتحقق بعد. وما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ويجب ألاّ ينشأ فتور لهمة توسيع الاتحاد الأوروبي بوصفه واقعا جديدا في أوروبا. ولا بد أن يبقى التضامن أولوية عليا. وهذا لن يكون إطلاقا وقتا للنظر في استراتيجية للخروج فيما يتعلق بالبلقان الغربية.

وأود أن أشدد على أن الحقائق واضحة. فالجميع يستفيد من توسيع الاتحاد الأوروبي: الأعضاء القدامى والجدد، فضلا عن الأعضاء المحتملين في الاتحاد الأوروبي. وهذا يتجاوز أكثر أحلامنا جموحا، حتى في وقت للتحديات الاقتصادية والإحباط السياسي. وذلك لأن القيم التي توحدنا قيم قوية وعادلة.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي. وفي حزيران/يونيه، استضافت صربيا ١٥ من رؤساء الدول خلال مؤتمر قمة أوروبا الوسطى، وكان الموضوع الرئيسي للقمة هو الاعتماد المتبادل للاقتصاد، والاندماج في الاتحاد الأوروبي، والطاقة. وأظهر ذلك التزامنا بالعمل بصورة بناءة والعمل بشكل وثيق مع البلدان المجاورة لضمان تدعيم السلام الإقليمي.

وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، فإن صربيا ضامن لاتفاق دايتون. ومما لا ريب فيه أننا سنظل ملتزمين بسيادة ذلك البلد المجاور وسلامة أراضيه، مثلما سنظل ملتزمين بسيادة وسلامة أراضي جميع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة وفي المنطقة وفي جميع أرجاء العالم.

وباختصار، فإن صربيا، بوصفها المرتكز الاستراتيجي للاستقرار في البلقان الغربية، ستبذل جهودا أكبر في استكمال التحول الديمقراطي في الجزء الخاص بنا من أوروبا.

وتستكمل الرؤية الأوروبية القوية لصربيا بعزمنا القوي على اتباع سياسة خاصة متوازنة بعناية ومنفذة بكياسة وفعالة وتهدف إلى المشاركة مع الدول في جميع أرجاء العالم، القريبة والبعيدة. وتلك هي مصلحتنا الطويلة الأجل وهي لن تتغير. ولذلك، فإن عملنا مع بروكسل وموسكو وواشنطن وبيجين – الركائز الأربع الدائمة لسياسة صربيا الخارجية – سيتواصل تعزيزه في المستقبل.

وفي الختام، أود أن أؤكد على بعد هام آخر لسياستنا الخارجية. وستواصل صربيا تعميق العلاقات مع الأمم الأبية في جميع أرجاء العالم، والعديد منها أعضاء في حركة عدم الانحياز. وبلدي هو أكبر خلف لعضو مؤسس للحركة. وكانت عاصمة صربيا، بلغراد، موقعا لمؤتمر القمة الأول لحركة عدم الانحياز، الذي عقد في عام ١٩٦١. ولذلك السبب اقترحت أن يتم الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لحركة عدم الانحياز في بلغراد بعقد مؤتمر قمة استثنائي تحت إشراف الرئاسة المصرية.

وأود أن أؤكد على أن صربيا ستواصل العمل مع بلدان حركة عدم الانحياز، ليس لتكريم تركة من الماضي وتجديد الصدقات التقليدية فحسب، ولكن أيضا لأننا نؤمن بأنه لا يمكن تدعيم الاستقرار والازدهار الدوليين بدون مراعاة آراء أغلبية أسرة الأمم العالمية.

وأختتم بياني بالقول إن وقت التسويف وأنصاف التدابير أو التأجيل والتثبيط يشرف على نهايته بالنسبة للجميع. وبدلا منه، نحن ندخل فترة لا يهم فيها سوى إحراز النتائج – وهي فترة ستترتب عليها آثار وخيار هام. ويحين الآن أوان اختبارنا.

إن رؤيتنا بسيطة: وهي التطبيق العالمي للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز القانون الدولي وحقوق الإنسان في عالم متبادل الاعتماد بشكل متزايد، والإنماء المنصف للاقتصاد العالمي والإدارة المستدامة للبيئة في جميع أرجاء العالم. فلنتحلى بالشجاعة للمضي بتلك الرؤية إلى نهايتها السريعة والسامية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية صربيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إيمانويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

اصطحب السيد إيمانويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيمانويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موري (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تهانيّ الحارة للسيد علي عبد السلام التريكي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. ونحن على ثقة بأنه سيرقى إلى مستوى المعايير العالية التي وضعها سلفه الموقر.

وأود أن أبدأ ملاحظاتي اليوم بتقديم الشكر لأعضاء الجمعية العامة على عملهم الإيجابي الذي اضطلعوا به في حزيران/يونيه الماضي باتخاذ القرار ٢٨١/٦٣، بشأن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن. وعملت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء مع أصغر البلدان وأكثرها عُرضة للخطر على اتخاذ إجراء ما كان يمكن التفكير فيه قبل أعوام قليلة. وأصبحنا الآن أكثر اضطرارا للعمل معا، مثلما فعلنا باتخاذ ذلك القرار، وللتصرف بشكل حاسم في مجابهة هذا التهديد.

ولا يمكن الاستهانة بأهمية هذا القرار الريادي. فرسالته واضحة وهي: إن تغير المناخ يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ويمثل القرار معلما رئيسيا تاريخيا لهذه الهيئة. وتغير المناخ، بما في ذلك آثاره البعيدة المدى وتداعياته الأمنية، هو القضية المصيرية للعالم اليوم – وهي قضية ينبغي أن تحظى باهتمام الجميع ودعمهم.

عندما اجتمعنا هنا في العام الماضي، كان الاقتصاد العالمي يمر بأزمة لم يسبق لها مثيل. ووقف العالم وقفة رجل واحد، خوفا من أن الاقتصاد العالمي كان يتجه نحو الانهيار، واتخذ بسرعة وبعزيمة قوية تدابير ملموسة تهدف إلى تجنب تلك الكارثة العالمية. وانطلاقا من روح التعاون، فإنه أمر لا غنى عنه بالنسبة للمجتمع الدولي أن يبقى ثابتا وجريئا بما يكفي لاتخاذ قرارات صعبة بنفس القدر للتصدي لأزمة تغيّر المناخ دون تأخير. ويجب على الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني الإسراع باتخاذ الإجراءات والتعاون فيما بينها من أجل التصدي للتحدي الذي يشكله تغير المناخ.

ونظرا للأهمية الحيوية لتغير المناخ بالنسبة لبلدي، أود أن أتناول تلك المسألة هنا مرة أخرى. أشكر الأمين العام على إثارة المزيد من الاهتمام بتغير المناخ وعلى عقد اجتماع القمة الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

بالنسبة لنا نحن الميكرونيزيين وإخوتنا مواطني جزر المحيط الهادئ، بما في ذلك مواطنو الأجزاء الأخرى من العالم، يشكل تغير المناخ مسألة حياة أو موت بوصفنا شعوبا وثقافات ودولا. ولقرون، عاش أفراد شعب ميكرونيزيا في الجزر الصغيرة، والعديد منها ارتفاعها أقل من متر فوق مستوى سطح البحر. وتمتعوا بحياة تعتمد على خيرات البحر وما تجود به الأرض. وطوروا ثقافة احترام الطبيعة وعاشوا في وئام مع محيطهم الطبيعي. وبنوا الزوارق ذات الهيكل المزدوج وزودوها بأشرعة من ورق البندانوس. وقبل عصر ماجلان بوقت طويل، أبحروا في المحيط الهادئ المترامي الأطراف، مستعينين فقط بفهم عميق للنجوم وتيارات المحيط.

وللأسف، فإن عدم الاهتمام بكوكبنا يجعل من المحيطات التي تزودنا دائما بقوتنا هي الأداة نفسها التي تدمرنا. وتعاني ميكرونيزيا بالفعل من وطأة الآثار السلبية لتغير المناخ. فارتفاع مستوى سطح البحر وتغير أنماط الطقس وزيادة تواتر الكوارث الطبيعية وشدتها، مثل الأعاصير، كلها أمور تقوض جهودنا من أجل التنمية. فظاهرة النينيو استمرت لسنوات أدت إلى مزيد من الجفاف وتزايد هطول الأمطار، مما ألحق أضرارا كبيرة بالمحاصيل الأساسية. فبادئ ذي بدء، إن حقول القلقاس والأراضي الصالحة للزراعة محدودة. ومما يزيد المشكلة تعقيدا تسرب المياه المالحة ملحقة الضرر بالمحاصيل الأساسية، بما فيها القلقاس وأشجار جوز الهند -- وهي شجرة الحياة لدينا. ماذا لو وصل ذوبان الأغطية الجليدية القطبية والأنهار الجليدية إلى نقطة لا رجعة فيها؟ النتيجة واضحة تماما: ميكرونيزيا وجميع الجزر المنخفضة سوف تختفي عن سطح الأرض. ولكن الآثار ستمتد أبعد من ذلك بكثير مهددة المدن الساحلية والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم، بما فيها مانهاتن.

إن ضعفنا يضطرنا إلى اتخاذ إجراءات استباقية متضافرة في السعي إلى حلول سريعة المسار. وفي ذلك الصدد، يسرني أن أبلغكم عن تدبيرين من تدابير التخفيف المحددة التي اتخذتها حكومة بلدي.

أول إجراء اتخذته ميكرونيزيا هو اقتراح قدم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ. والهدف من هذا الاقتراح البدء بداية متواضعة لتقييم استراتيجيات التخفيف السريع عن طريق وضع برنامج مدته أربع سنوات للخبراء ليقدموا تقريرا عن سبل تحقيق التخفيف السريع عن طريق معالجة عوامل ثاني أكسيد الكربون القصيرة الأجل، بما في ذلك الكربون الأسود، برعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ.

هذا العام، اقترحت ميكرونيزيا وموريشيوس تعديلا يتكون من جزأين لإدخاله على بروتوكول مونتريال للتخفيف من إنتاج مركبات الهيدروفلوروكربون واستخدامها. ثانيا، من شأن اقتراحنا توسيع الجهود الرامية إلى تدمير ما يسمى مصارف المبردات المهملة التي تضر بالمناخ. وأسفر اقتراحنا بمشاركة مقدمين إضافيين عن بدء حوار عالمي بشأن التنوع المبين في بروتوكول مونتريال ليصبح معاهدة لحماية المناخ في وقت مبكر.

أود أن أثني على بلدان أمريكا الشمالية لدعمها القوي والإجراءات التي اتخذتها بخصوص مركبات الهيدروفلوروكربون. وفي الآونة الأخيرة، انضمت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك إلى مؤيدي الاقتراح باستخدام بروتوكول مونتريال للتخلص تدريجيا من مركبات الهيدروفلوروكربون. إن ما نحتاج إليه هو هذا النوع من التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. لذلك نحث بلدان أمريكا الشمالية وغيرها من البلدان على دعم الجزء الثاني من التعديل الذي اقترحته ميكرونيزيا وموريشيوس.

وخلاصة القول إن ميكرونيزيا قد عانت بالفعل من آثار تغير المناخ. ولذلك نسعى إلى لفت انتباه العالم إلى أي إمكانية، بل جميع الإمكانيات، من أجل اتخاذ إجراءات سريعة للتخفيف من شأنها أن تتيح لنا المزيد من الوقت بينما تستمر الحرب الطويلة الأمد ضد ثاني أكسيد الكربون.

أود الآن أن أركز بإيجاز على عدة مجالات أخرى تحظى بأولوية بالنسبة لبلدي. فمن أجل تحقيق إدارة فعالة والحفاظ على تنوعنا البيولوجي والموارد الطبيعية المحدودة، تواصل ميكرونيزيا العمل مع الحكومات الأخرى في منطقتنا دون الإقليمية للوفاء بالتزامات مبادرة تحدي ميكرونيزيا، التي تدعو إلى حفظ ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من موارد المنطقة

البحرية و ٢٠ في المائة من مواردها في باطن الأرض بحلول عام ٢٠٢٠. ونود أن نعرب عن شكرنا لأصدقائنا وشركائنا في التنمية على مساعدتهم لنا في تنفيذ تلك المبادرة.

كجزء من جدول أعمالنا الوطني الإنمائي، وخاصة في المجالات ذات الأولوية وهي الصحة والتعليم وتنمية القطاع الخاص، نسعى للحصول على قدرات اتصال شاملة عريضة النطاق باستخدام الألياف الضوئية تحت سطح البحر. وسيمكننا ذلك من تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات والأهداف الإنمائية للألفية. نحن أيضا نتخذ التدابير اللازمة لتحرير سوق خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية من أجل تشجيع المنافسة ووضع خطة وطنية مناسبة معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لكي نحقق تلك الأهداف، نتطلع إلى منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات وشركائنا في التنمية للحصول على دعمهم وتوجيههم.

ميكرونيزيا تؤدي في الواقع مجموعة واسعة من المهام في سعيها جاهدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وندرك أنه قد يصعب علينا كثيرا تحقيق بعض هذه الأهداف على الرغم من أننا قد نكون على الطريق الصحيح لتحقيقها. وتمثل طبيعة ضعفنا أمام تغير المناخ تهديدا متأصلا لإحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إننا بوصفنا دولة جزرية لديها منطقة اقتصادية كبيرة ذات وفرة متنقلة تزخر بالموارد البحرية ومصايد الأسماك، نشعر بطبيعة الحال بالقلق إزاء ممارسات الصيد غير المستدامة. ونشعر بالقلق أيضا إزاء الصيد الجائر غير المشروع وغير المنظم وغير المبلَّغ عنه، الذي لا يعمل إلا على سلب الدول الجزرية الساحلية من أثمن مورد لها وهو السمك.

في الوقت الذي يتأثر فيه كثيراً سوق الغذاء العالمي جراء أزمة الغذاء والاضطراب الاقتصادي، يتزايد اعتماد الميكرونيزيين على خيرات البحر لتوفير غذائهم و تحقيق تنميتهم الاقتصادية. ذلك بالضبط هو السبب في أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء المصيد الجانبي والمرتجع في مصائد الأسماك التجارية، لأنها تحرم شعبنا من الموارد الهامة التي يعتمد عليها في معيشته والتي تكتسي أهمية ثقافية. يجب على المجتمع الدولي أن يساعدنا على إيجاد سبل للتقليل من هذا الهدر في الموارد والقضاء عليه. إن الموارد الاقتصادية أمر حاسم لتنفيذنا بنجاح الجهود الرامية إلى بناء أمتنا.

إن ميكرونيزيا لها مصلحة حقيقية في إصلاح مجلس الأمن – وهو مجلس يجب أن يقبل التوسيع في كلتا فئتي عضويته ليزداد شموله وليصبح تمثيليا على نطاق واسع وليعبر عن حقائق الواقع الراهن في العالم في القرن الجديد. ونحث رئيس الجمعية العامة على المضي قدما في المفاوضات بين الحكومات التي بدأت خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية. وأؤكد مجددا تأييدنا لترشيح اليابان والهند وألمانيا لعضوية المجلس الدائمة.

لقد اقترب شهر كانون الأول/ديسمبر والعالم بحاجة إلى عقد الاتفاق في كوبنهاغن. والمهمة لن تكون سهلة لكن يجب ألا نفشل. فحياة الملايين في خطر وأوطاننا في خطر.

وميكرونيزيا عضو في تحالف الدول الجزرية الصغيرة وموقفنا معروف جيدا. فقد دعونا مرارا إلى اتفاق قوي لا يترك أي جزيرة وراءه. وسيؤدي عجزنا الجماعي عن مواجهة هذا التحدي الآن إلى إلحاق أضرار فادحة يتعذر إصلاحها بأمنا الأرض.

وعندما تكون صحة كوكبنا في حاجة إلى العلاج وتكون حياة الملايين متوقفة على أعمالنا، فإنه يجب علينا أن نستجيب وأن نتخذ إجراءات ملائمة وسريعة. وأنا أدرك أن الدول المختلفة لديها أفكار مختلفة بشأن ما يعنيه الاتفاق القوي لكن انعدام الثقة بين البلدان لا يمكن أن يصبح سببا

للفشل ولا يمكن أن تصبح الاعتبارات الاقتصادية ذريعة للتقاعس عن العمل.

وتاريخ البشرية حافل بأمثلة لدول متباينة الآراء اتحدت معا من أجل بقائها أثناء أزمة، سواء كان ذلك في وقت حرب أو ضائقة اقتصادية أو وباء. واليوم، فإن تلك الأزمة هي تغير المناخ. ولم يعد هناك ببساطة مزيد من الوقت لإضاعته ولذلك سأتوقف عند هذا الحد. فالكلام رخيص والعمل صوته أعلى من الكلمات. ونحن بحاجة إلى العمل. فلنذهب إلى كوبنهاغن لعقد الاتفاق. وسنلتقي جميعا مرة أخرى في كوبنهاغن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد إيمانويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد دنيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الكونغو.

اصطُحب السيد دنيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دنيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ساسو نغيسو (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أرحب بانتخاب السيد علي التريكي لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين والتي تنعقد في وقت لا تزال فيه تحديات كبيرة تختبر فعالية منظمتنا. ومن على هذا المنبر، أود أن أشيد بسلفه، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، وبعمله الشجاع والنشط طوال فترة ولايته. وأشكر أيضا الأمين العام بان كي - مون على عمله الاستثنائي في رئاسة منظمتنا في فترة تاريخية تُنفذ فيها إصلاحات مهمة.

وأود أن أؤكد إلى أي مدى أصبحت الأمم المتحدة، الآن أكثر من أي وقت مضى، ترمز إلى الأمل في مواجهة التحديات الكبرى التي تهدد كوكبنا، وهي تحديات لا يمكن لأي دولة مواجهتها بمفردها. ولم يكن الناس، مطلقا من قبل، بمثل هذه الحاجة إلى ذلك الأمل.

وقد خاطب مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ، الذي عقد مؤخرا بمبادرة من الأمين العام، مرة أخرى الضمير الجماعي لجميع الدول، كبيرها وصغيرها والتي يوحدها ويحفزها تصميم مشترك على العمل من أجل بناء العالم الأفضل الذي كان الآباء المؤسسون لمنظمتنا يحلمون به. وفي هذه القرية التي تحول إليها عالمنا، فإننا نحن أعضاء الأمم المتحدة الضامنون لحريات الشعوب وحقوقها وأمنها ومستقبلها وكرامتها وللوعد بالسلام العالمي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هاكت (بربادوس).

إنني أعرف ما يدين به التضامن لتفاني الأمم المتحدة وما يدين به السلام لأعمالها والتزامها وتصميمها. وأتوقع ما سيكون المستقبل مدينا لها به. هنا تُصاغ الحرية وحقوق الإنسان والتضامن والعدالة العالمية - وباختصار، مصير البشرية. والرجال والسيدات الموجودون هنا يعرفون أن أكثر من بليون شخص ما زالوا يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا وأن الأطفال يموتون بلا داع بسبب الجوع والمرض. وجميع من هنا يعرفون كيف يزيد تغير المناخ من

هذه الويلات وكيف تعاني البلدان التي تتحمل أقل قدر من المسؤولية عنه أشد المعاناة من آثاره. وقارتنا، التي تنتج ٣,٨ في المائة فقط من انبعاثات غازات الدفيئة، هي الأشد تأثرا بالاحترار العالمي. والسكان الفقراء هم الضحايا الرئيسيون للاحترار العالمي. وتقع الزراعة والحيوانات والبنية التحتية للمناطق الساحلية على خط المواجهة.

إن تقرير بروتلاند التابع للجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (A/42/427، المرفق)، الذي قدم للجمعية العامة في عام ١٩٨٧، قبل أكثر من ٢٠ عاما، زودنا بالتعريف التالي للتنمية المستدامة: ''التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر بدون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية الاحتياجات الخاصة بها'' (المرجع نفسه، صفحة ٥٤).

والتنمية المستدامة ليست أحد المفاهيم، كما تعلمنا جميعا على حسابنا الخاص؛ فهي مسألة محفوفة بمسؤوليات حقيقية. وتوازن النظم الإيكولوجية لم يكن في يوم من الأيام أكثر عرضة للخطر مما هو عليه الآن. والمطلوب هو اتخاذ تدابير عاجلة في أفريقيا وفي جميع الدول بغية ضمان الأمن الغذائي، ومكافحة الجفاف والتصحر، واستعادة النظم الإيكولوجية. وتلك التدابير تتطلب حشد موارد كبيرة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هاكيت (بربادوس).

وعندما يكون المورد الرئيسي للمرء هو الغابات، يتحمل المرء مسؤولية هائلة. ونحن نمثل الرئة البيئية الهامة الثانية للأرض، بعد الأمازون. ونحن، مع أشقائنا في أمريكا اللاتينية، ندرك مسؤوليتنا بوصفنا رعاة للغابات التي تمثل ثروة أساسية للبشرية بأجمعها.

ومنذ التسعينيات، ظلت الكونغو تعمل باستمرار مع المجتمع الدولي على مكافحة الاحترار العالمي وعلى تنفيذ سياسة لحماية الغابات. واليوم، فإن عملنا أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتمثل غاباتنا بالوعات واسعة للكربون وتتسم بأهمية عالمية لتنظيم تأثير غاز الدفيئة. وهي خلاصنا المشترك وموطن ٤٠٠ نوع من الثدييات، وأكثر من ١ ٠٠٠ نوع من الطيور وأكثر من ١٠ ٠٠٠ نوع من النباتات، منها ٣ ٠٠٠ من النباتات المتوطنة. فالغوريلا وجاموس الغابات والشمبانزي والبونوبو وأفيال الغابات – هي التي تلهم عملنا، إذ أنها تساعد في المحافظة على الوظائف الإيكولوجية للنظم الطبيعية.

وفي عام ١٩٩٩، بدأت بلدان حوض الكونغو تجربة فريدة في مجال الغابات بإعلان عزمها المشترك على الحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيز الإدارة المستدامة والمشتركة للنظم الإيكولوجية لغاباتها، فضلا عن ضمان استخدام الموارد من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لوسط أفريقيا. وتشكل الخطة الناجمة من ذلك أحد العناصر الاستراتيجية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهي تمثل إسهاما كبيرا من وسط أفريقيا في الجهد الرامي إلى معالجة المشاكل المتصلة بالاحترار العالمي. وللأسف، ما زال البرنامج يفتقر إلى الأموال اللازمة لتنفيذه.

وبالرغم من ذلك أحرزت بلدان المنطقة تقدما كبيرا في الحفاظ على الغابات. واليوم، تطلب أفريقيا من مؤتمر كوبنهاغن المقبل أن ينظر في إنشاء آليات للتكيف والتخفيف وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتمويل القائم على مبدأ الإنصاف. وفي كوبنهاغن، يجب أن نأخذ في الاعتبار الجدي الغابات التي تمثل بالوعات للكربون يتسم بأهمية عالمية لتنظيم مناخ الكوكب وتحقيق استقراره.

إن الأزمة الاقتصادية والمالية، التي ما زلنا نشعر بآثارها، هي أخطر كساد اقتصادي يشهده العالم منذ الكساد الكبير الذي حصل في عقد الثلاثينيات. وينبغي أن تساعد هذه الأزمة على زيادة وعينا. فهي تبرر إصلاح

الهيكل المالي الدولي وفي وسعها أن تمكننا، من خلال قطع التزامات جديدة، من تحقيق الرؤية المتمثلة في إنشاء عالم أكثر اتحادا وإنصافا. ولكن الوقت ينفد، في أفريقيا أكثر من أي مكان آخر، واتخاذ إجراءات حاسمة لا يمكن أن ينتظر لفترة أطول.

وإذ نصل إلى منتصف الطريق نحو الموعد النهائي المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، سيتوقف نجاحنا على الخيارات الجديدة التي يتخذها المجتمع الدولي وعلى التنفيذ الفعال للتدابير المعلنة. ولا بد من الوفاء بالالتزامات التي قطعت في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عقد في لندن في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ويحدونا الأمل في أن يحقق الاجتماع المقرر أن يعقد في بيتسبيرغ جميع آمالنا.

إن جمهورية الكونغو، بوصفها وسيطا مشاركا للاتحاد الأفريقي، بالترافق مع ليبيا، في الأزمة بين تشاد والسودان، ترحب بالاستعداد الذي أعرب عنه الطرفان في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لاستئناف المفاوضات على أساس اتفاق الدوحة المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٩. كما نلاحظ مع شعور بالارتياح أن المبادرة الثلاثية الرامية إلى التوصل إلى تسوية مشتركة في المنطقة دون الإقليمية، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والأمانة العامة لجماعة دول الساحل والصحراء، ينبغي أن تمكننا في الأجل الطويل من الحد من انعدام الأمن على حدود الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

ونحن نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز مؤخرا في العلاقات بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى في قارتنا. وتحسن العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وتنشيط الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، وتطبيع العلاقات بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، يعكس الإرادة المشتركة لبلدان منطقة البحيرات الكبرى للعمل على تدعيم السلام.

وفيما يتعلق بالأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية، نحن نشجع أي مبادرة ترمي إلى تشجيع الحوار المستمر بين الطرفين سعيا للتوصل إلى حل نهائي وعادل للأزمة.

ونرحب باعتماد قمة مجلس الأمن التاريخية بالإجماع، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) (انظر S/PV.6191)، الذي يعبر عن العزم الذي عقده المجتمع الدولي على العمل على تحقيق نزع السلاح ومنع الانتشار النووي من أجل عالم آمن.

وفي ضوء هذه التحديات الكثيرة نطالب بالامتثال الصارم لمعاهدة عدم الانتشار النووي بجميع جوانبها، بما في ذلك حق جميع البلدان بتطوير التكنولوجيات النووية للأغراض المدنية.

الثقة التي كان شعب الكونغو قد وضعها بي عاد وجددها في تموز/يوليه الماضي. وتلك الثقة تستند إلى المفهوم الذي نسميه ”درب المستقبل“. وذلك الدرب يطمح إلى فتح أبواب الكونغو أمام العصرنة والتصنيع، والسعي إلى بناء السلام وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، والنهوض بالحكم الصالح، وحماية حقوق الإنسان. وقد تعهدنا بأن نشق طريقا جديدا نحو المستقبل نضرب فيه المثل على السلوك الجيد والتكنولوجيات النظيفة. وقد تعهدنا بألا نتخذ في بلدي أبدا موقف المتفرج عندما نرى كوكب الأرض يعاني. وذلك عهد أكرره هنا.

رواة القصص التقليديون الأفارقة كثيرا ما قالوا إن الرجال حلم الأرض. وإنني أتعهد رسميا بأن الأفارقة لن يكتفوا بفعل كل ما بوسعهم حتى لا يتحولوا إلى كابوس؛ وإنما، على العكس، سيفتحون بوابة المستقبل لنا جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية الكونغو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد دنيس ساسو انغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب جلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند.

اصطُحب جلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الملك مسواتي الثالث (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. إن قدومنا هنا كقادة يعطينا الفرصة لمناقشة التحديات العالمية التي تعترض طريق أهدافنا المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة محفل نجتمع فيه معا لتشاطر وجهات النظر واستعراض التقدم ووضع استراتيجيات للتعامل مع المسائل العالمية التي تحتاج إلى اهتمامنا ومدخلاتنا. والآباء المؤسسون لمنظمتنا كانت لديهم فكرة سامية هي معالجة المسائل العالمية بروح ودية مع تجنب المجابهة. ولذلك يفترض بنا أن نجتمع في هذا المحفل كشركاء على قدم المساواة لمناقشة المسائل التي تؤثر فينا كمجتمع عالمي، مسترشدين بمبادئ الثقة والاحترام والعدالة الطبيعية. هدف الأمم المتحدة هو جلب السعادة والسلام إلى أمم العالم. فلنعمل على تمكين الناس من بناء الثقة بالأمم المتحدة حتى يطمئنوا ويلجأوا إلى المنظمة عندما يصطدمون بالمشاكل.

ونلاحظ أن أفريقيا تعاني من مشاكل متعددة تعرقل بصورة خطيرة تقدمها في مجالات الصحة والاقتصاد والفقر والرفاه الاجتماعي، التي تندرج جميعها تحت الأهداف الإنمائية للألفية. وأفريقيا كقارة يكمن هدف بلدانها في أن تتحول من بلدان العالم الثالث إلى بلدان العالم الأول. وذلك يتطلب منا – من أفريقيا عموما ومن سوازيلند خصوصا – أن نعمل بجهد جهيد وبذكاء حتى نبلغ ذلك الهدف ونخلق اقتصادا أقوى لتحسين حياة جميع سكاننا.

إلا أننا ندرك أننا لا يمكننا وحدنا أن نتصدى بفعالية للتحديات التي تواجهنا، وهذا يعود بدرجة كبيرة إلى محدودية مواردنا. ومن خلال الأمم المتحدة يمكننا أن نواصل إقامة شراكات مع مختلف البلدان حتى نعمل بيد واحدة لتحقيق نمو اقتصاداتنا. ونلتمس من الأمم المتقدمة النمو أن تقدر عملنا الشاق وأن تزيد من إمكانيات وصولنا إلى القروض الميسرة والمنح لدعم برامجنا الإنمائية واستراتيجياتنا الرامية إلى تخفيض الفقر. وندعو الأمم المتحدة إلى مواصلة دعم مبادراتنا الوطنية الهادفة إلى تحويل اقتصاداتنا في النهاية إلى اقتصادات العالم الأول.

غير أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية زادت من صعوبة الحالة، لا سيما للبلدان النامية. فهي تقيد قدرتنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الآثار الثانوية للأزمة بدأت الآن تسدد ضربة قوية للاقتصادات النامية، مثل اقتصاد مملكة سوازيلند، التي تعتمد تجارتها التصديرية اعتمادا كبيرا على أداء الأسواق المتقدمة النمو العالمية. وفي حالة سوازيلند، اضطلعت الحكومة

بتدخلات شتى لإنقاذ قطاعات مثل صناعة اللباب وصناعة النسيج. وعلاوة على ذلك تقوم الحاجة إلى حشد الموارد والنهوض بالاشتمالية المالية بغية تحفيز النمو الاقتصادي على صعيد القواعد الشعبية. وفي ذلك الصدد، ما زال الشمول الاقتصادي حافزا هاما لبرامج تخفيف حدة الفقر في البلدان النامية مثل مملكة سوازيلند.

ونحن نشعر بالتشجيع من بوادر التعافي من الأزمة، ونحن على ثقة بأن الأمم المتحدة ستواصل الاضطلاع بدورها الرائد في الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية عاجلة للحالة بحيث نتمكن جميعا من التركيز على المسائل الإنمائية من أجل منفعة جميع شعوبنا.

وللأسف الشديد أننا في حين نبذل قصارى جهدنا لتحسين اقتصاداتنا، فإننا ما زلنا نجابه بالاضطرابات والصراعات التي تشمل الحروب والانقلابات. ونحن ندين تلك الأعمال، إذ أنها تقود إلى معاناة لا مثيل لها للملايين من شعوبنا. وبوصفنا أمم العالم، لنتكاتف ولنتأكد من أن تلك الأعمال لا تحظى بالدعم والتشجيع. وندعو جميع دول العالم إلى عزل المتعاطفين والمؤيدين لهذه الأعمال وتثبيط هممهم. وأينما توجد مشاكل، على شعوب العالم أن تعلم أن بوسعها أن تتصدى للتحديات التي تواجهها من خلال المشاركة السلمية والحوار.

وإذا أردنا أن نحقق السلام في العالم، من الأهمية بمكان أن نخفض الأسلحة النووية وفي نهاية المطاف أن نزيل هذه الأسلحة، التي تمثل تهديدا لكوكبنا. ونحن بحاجة إلى أن نشجع الدول التي بلغت مرحلة تطوير قدرة نووية والدول التي لديها بالفعل هذه القدرة على استخدامها لتوليد الطاقة الكهربائية التي تدعم وتحفز النمو الاقتصادي. وبالتالي، نحن ندعو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مواصلة رصد البلدان التي تقوم بصنع الأسلحة النووية بحيث يمكن وقفها. كما أن على الوكالة أن تضمن قيام البلدان التي لديها بالفعل قدرة نووية بتخفيض أسلحتها النووية وفي نهاية المطاف إزالة هذه الأسلحة بحيث تصبح شيئا من الماضي. وبغية التعجيل بالقضاء على الأسلحة النووية، على الأمم المتحدة أن تحدد غايات وأطرا زمنية للامتثال.

والمسألة الأخرى التي تستدعي القلق هي استمرار تأخير إصلاح مجلس الأمن. فالعديد من الدول خلصت إلى أن عضوية المجلس بحاجة إلى أن توسع ليكون أكثر تمثيلا بحيث يمكن أن تكون قراراته مملوكة لجميع الدول.

واتخذت أفريقيا قرارات صارمة وواضحة بشأن تشكيل المجلس الذي تود أن تشهده. وتم التأكيد مجددا على تلك القرارات في مؤتمر القمة الذي عقدته مؤخرا حركة عدم الانحياز. وللأسف، ما زلنا لم نشهد إحراز تقدم ذي مغزى بشأن تلك المسألة. ولذلك نود أن ندعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى معالجة تلك المسألة على وجه الإلحاح الذي تستحقه.

إننا نشعر بالتشجيع من النداءات التي وجهها إلينا الزملاء القادة من أجل فتح صفحة جديدة في أعمال الأمم المتحدة بتناول المسائل العالمية بصورة جماعية. ومن الحتمي أن تتصدر الأمم المتحدة في جميع المسائل التي تؤثر على البشرية. وإصلاح مجلس الأمن أحد المجالات التي يمكن أن تظهر بوضوح النهج الجديد نحو المسائل.

وتؤكد مملكة سوازيلند مجددا على دعمها للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة صوب التوصل إلى تسوية سلمية لمسألة الصحراء الغربية. ونؤكد من جديد على أن المبادرة التي قدمتها المملكة المغربية لتدعيم قدر كبير من الحكم الذاتي للصحراء الغربية تشكل بداية لخطوة واقعية وذات مصداقية. ومملكة سوازيلند تدعو جميع

الأطراف إلى الانضمام إلى العملية بغية تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٨١٣ (٢٠٠٨) و ١٨٧١ (٢٠٠٩).

وما زالت مملكة سوازيلند تدعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في الحالة في منطقة دار فور والصومال ومدغشقر وغيرها من أجزاء قارتنا.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لما يقدم من دعم ومساعدة للحكومة الشاملة في جمهورية زمبابوي ولشعبها من جانب دول العالم والمنظمات الدولية. كما أود أن أكرر دعوة ونداء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل الرفع الفوري لجميع الجزاءات المفروضة على زمبابوي، بغية كفالة الانتعاش العاجل للاقتصاد من أجل منفعة شعب ذلك البلد الذي طالت معاناته.

وبينما نجتمع هنا، فإننا أيضا نتطلع بشغف إلى نتائج جهود السلام الإسرائيلية الفلسطينية. ولقد شهدنا الطرفين يدخلان في اتفاقات مبشرة للسلام في الماضي وهي، للأسف، تعثرت على امتداد الطريق. ونحن ندعو الطرفين إلى متابعة جهود السلام لتفادي وقوع الخسائر في الأرواح وللعيش في وئام.

ويسرنا أن ننوه بأوجه التحسن التي حصلت بشأن تايوان في العلاقات بين جمهورية الصين وجمهورية الصين الشعبية. ونجم ذلك التطور الجديد في رد المجتمع الدولي الايجابي على طلب تايوان لإشراكها في وكالات الأمم المتحدة، على النحو الذي يدل عليه منحها مركز المراقب في جمعية الصحة العالمية. ونحن نتطلع إلى أن نشهد السماح لتايوان بتقديم الإسهام الكامل للإنسانية بتمكينها من المشاركة الكافية في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى.

والأمر الذي يدعو إلى التشجيع هو أنه سبق انعقاد الجمعية العامة هذا العام عقد مؤتمر القمة بشأن تغير المناخ، حيث منحت قضية حماية البيئة الأولوية، لأنها بالغة الأهمية لجميع استراتيجياتنا الإنمائية. ولاحظ مؤتمر القمة أن بعض البلدان المتقدمة النمو تلوث البيئة، بشكل رئيسي من خلال انبعاثات الغاز، بالرغم من البرتوكولات القائمة لحماية البيئة.

إنني على ثقة بأن مؤتمر القمة تمكن من حشد الدعم السياسي الكافي لتوجيه مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الذي يعقد في كانون الأول/ديسمبر في كوبنهاغن، حيث ستتمكن البلدان المتقدمة النمو من تبادل خبراتها والتحديات التي واجهتها. وهذا سيثري جدول الأعمال الذي سيؤدي إلى نقل المهارات والتكنولوجيا بحيث تتمكن البلدان النامية، بينما تسعى لتحقيق نموها، من تفادي أخطاء الماضي.

ولا يمكن أن نبالغ في تقدير أهمية حماية البيئة، لكونها هدية ثمينة من الله للإنسانية ويجب أن نحافظ عليها للأجيال المقبلة. ونحن نؤيد الدعوة إلى إنشاء صندوق رئيسي لتمويل جميع المشاريع المتصلة بتغير المناخ. ويحدونا الأمل في أن يتوصل مؤتمر كوبنهاغن إلى حلول من أجل توفير تمويل لمشاريع تغير المناخ يكون ثابتا ويمكن الحصول عليه وإضافي. ومملكة سوازيلند مصممة على العمل بشكل أكثر جدية لبلوغ الغايات التي حددتها الأمم المتحدة.

وفي الختام أود أن أقول إن مملكة سوازيلند تقدر العمل الجيد الذي تضطلع به الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة، التي ما زالت تمثل الأمل الوحيد للتغلب على العديد من التحديات المعقدة التي تواجه العالم اليوم. ولذلك نحن نعتز بالتأكيد مجددا على التزامنا بالمبادئ والمثل العليا الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر ملك سوازيلند على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب جلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إلبغدروج تساخيا، رئيس منغوليا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس منغوليا.

اصطحب السيد إلبغدروج تساخيا، رئيس منغوليا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إلبغدروج تساخيا، رئيس منغوليا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تساخيا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين الإعراب عن تهانينا الصادقة للسيد علي عبد السلام التريكي على انتخابه بالإجماع لتولي رئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. وأنا على ثقة بأنه في ظل قيادته المقتدرة ستشكل هذه الدورة معلما هاما في التصدي للتحديات الهائلة في عصرنا.

إن التحديات التي نواجهها بوصفنا أسرة إنسانية تحديات غير مسبوقة فعلا. ولا توجد أي أمة أو أي بلد بمنجى من القبضة القاسية للأزمات العالمية العديدة: الاقتصاد والمالية، والوقود والغذاء، وأوبئة الأنفلونزا وتغير المناخ. وهذه الأزمات وغيرها من التحديات العالمية تتطلب حلولا عالمية تدعمها تعددية أطراف جديدة، تعددية الأطراف الفعالة والاستباقية التي تتناسب مع مطالب اليوم. ولم يكن العالم أكثر حاجة إلى تعددية الأطراف الفعالة مما هو عليه الآن؛ وكما قال الأمين العام عن حق، ”إنها اللحظة الحاسمة للعمل المتعدد الأطراف“ (A/64/1، الفقرة ٤).

وتقدر منغوليا تقديرا كبيرا القيادة القوية التي يضطلع بها الأمين العام بان كي - مون في الجهد الرامي إلى جعل هذه المنظمة محور تعددية الأطراف الجديدة. كما نشيد بالتزامه الثابت نحو حشد دعم سياسي واسع لمواجهة تحديات اليوم الملحة. وبفضل مبادرته، في ٢٢ من هذا الشهر، شهدنا تجمعا غير مسبوق لزعماء العالم. ووفر ذلك الزخم السياسي اللازم لمؤتمر كوبنهاغن، وكان من دواعي شعوري بالتواضع والتشريف على السواء أنني عملت بصفتي أحد الرؤساء المشاركين لاجتماعات الموائد المستديرة. ونتيجة لذلك، اتفقنا جميعا على أن علينا أن نصل في كوبنهاغن إلى الاتفاق الذي طال انتظاره. وأبديت بوضوح الإرادة السياسية. ولا بد أن تكون الصفقة في متناول أيدينا.

ويمثل تغير المناخ تهديدا وجوديا حقا للإنسانية. ومنغوليا، بوصفها بلدا متضررا بشدة من تغير المناخ، ترى أن من الأهمية بمكان استكمال الجهود العالمية بالجهود التي تبذل على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية. وبأخذ ذلك في الاعتبار، اقترحنا عقد مؤتمر قمة لشمال شرق آسيا بشأن تغير المناخ. وعقدت مجموعة من الاجتماعات التحضيرية خلال العامين الماضيين، بما في ذلك اجتماعات مع الخبراء والشباب، ومع كبار الموظفين والوزراء، في آذار/مارس وأيار/مايو على الترتيب.

وبات من الواضح بشكل متزايد أن الأضرار الواسعة لتغير المناخ ظهرت بالفعل في معظم أجزاء المنطقة دون الإقليمية. وأصبحت المنطقة أكثر عرضة للجفاف؛ والتصحر؛ وتقلص مصادر المياه؛ وتدهور الأرض؛ وزيادة وقوع الكوارث الطبيعية وذوبان الثلوج الدائمة، والأنهار الجليدية والغطاء الثلجي. وسيحدث ما ينجم من فقر وحالات نقص للغذاء وانتشار الأمراض المعدية المزيد من التأثير على التنمية المستدامة في بلدان المنطقة. ومن هنا تقوم الحاجة العاجلة إلى بذل جهود مشتركة لمعالجة الحالة،

وتخفيف حدة المخاطر وتعزيز قدرات التكيف في تلك البلدان. وما زال يحدونا الأمل في أن تواصل هذه البلدان مشاركتها الفعالة في التحضيرات لعقد مؤتمر القمة في العام المقبل.

وأود أن أتبادل بإيجاز آراءنا بشأن المسائل التي نرى أنها تتسم بالأهمية بينما نسعى بصورة جماعية لتحديد الاستجابات الفعالة للأزمات العالمية. أولا، يرى وفد بلدي أن الطابع المتعدد للأزمات يتعين أن يؤخذ بعين الاعتبار بغية إيجاد استجابة كافية على الصعيد العالمي. وهذه بحد ذاتها مهمة هائلة، وتتطلب منا الشجاعة والتسامي على مجرد المصالح الوطنية أو مصالح الجماعات بغية أن نبقى بصورة جماعية في قريتنا الإنسانية – العالمية – الواحدة.

ثانيا، يلزمنا في جميع سياساتنا وإجراءاتنا أن نركز على الناس – على التكاليف الإنسانية للتغلب على العواقب الخطيرة للأزمات المتعددة. ووفقا لأحدث تقرير للبنك الدولي، صدر في الأسبوع الماضي، ألقت الأزمات الاقتصادية والمالية والغذائية العالمية المستمرة بمئات الملايين الإضافية من الناس في القبضة الحديدية للفقر والجوع والبطالة والأمية واعتلال الصحة.

وعلى الرغم من هذه الحالة القاتمة، فإننا تشجّعنا باعتراف نتقاسمه على نطاق واسع، بأنه يجب مساعدة البلدان الضعيفة، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية، لكي تصمد أمام التأثير الحاد للأزمات. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى اجتماع مجموعة الـ ٢٠ في بيتسبرغ، لكي تزيد الدعم والمساعدة للبلدان الضعيفة وذات الدخل المتدني زيادة كبيرة.

إن كل سادس عضو في الأمم المتحدة هو بلد نام غير ساحلي، مع إعاقات متأصلة للتنمية. والحقيقة هي أن عدم وجود منفذ إلى البحر، والبعد عن الأسواق العالمية، وما ينجم عنه من تكاليف نقل باهظة وتأخيرات غير ضرورية، هي عوائق كبرى أمام البلدان النامية غير الساحلية. لذا، فإن منغوليا، وبلدانا أخرى تشاركها الفكر، سعت إلى تعزيز الموقف والمصالح المشتركة لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية في الأمم المتحدة وفي منظمة التجارة العالمية معا. ونرى أن تشكيل مجمع فكري دولي من أجل تلك البلدان في أولان باتار، مؤخرا، سيعزز جهودنا المنسّقة من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي والأهداف الإنمائية للألفية.

ثالثا، إن تهميش العالم النامي وعدم كفاية تمثيله في صنع القرارات العالمية، يشكل انتكاسة أخرى لقوة تعددية الأطراف الجديدة. لذا، نشأت الحاجة إلى إصلاح هيكل الإدارة العالمية. وتعتقد منغوليا أن الأمم المتحدة، بحيادها وشرعيتها العالمية، في وضع فريد لتشكّل محور تعددية الأطراف الجديدة. فقد شرعت منظمتنا العالمية في عملية إصلاح لكي تستجيب بشكل أفضل للتحديات المتعددة الأوجه. وقد أحرز تقدم هام في عدة مجالات للإصلاح، لكن هناك حاجة إلى المزيد من الجهود لكي تتكيف الأمم المتحدة مع واقع القرن الحادي والعشرين.

ونتوقع لمفاوضات الجمعية العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن أن تحرز تقدما مفيدا في هذه الدورة، بتلبية مطالبة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء بتوسيع المجلس بفئتيه الدائمة وغير الدائمة. وهناك حاجة أيضا إلى تنشيط الجمعية العامة، وإلى دور أكبر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الإدارة الاقتصادية العالمية، وإلى قدرة معززة للأمم المتحدة في بناء الديمقراطية وبناء السلام. وتدعم منغوليا دعما كاملا جهود الأمين العام بان كي – مون لتحسين إدارة منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها واتساقها الداخلي.

وبغية تقديم مساهمتنا المتواضعة في تعزيز تعاون دولي فعال في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات المتعلقة بها، طرحت منغوليا ترشحها لانتخابات الشهر المقبل لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ للنظر فيه. ونحن ممتنون امتنانا عميقا لزملائنا الأعضاء في المجموعة الآسيوية على تأييدهم لترشيحنا، ونتطلع إلى الدعم الكريم من العضوية الأوسع في الأمم المتحدة.

رابعا، لإيجاد حلول فعالة للأزمات العالمية، لا بد لنا من التخلص من العجز الثلاثي - عجز الإرادة السياسية والالتزام؛ وعجز التنفيذ؛ وعجز الموارد - الذي كثيرا ما أعاق مواصلة جهودنا المشتركة. هذه هي بعض المسائل التي تستحق في رأينا، تفكير المجتمع الدولي بغية صياغة نهجنا الجماعي حيال التحديات الملحّة الماثلة أمامنا.

لقد بنت منغوليا باستمرار سياستها الخارجية على أساس المشاركة الفعالة في التعاون المتعدد الأطراف من خلال الأمم المتحدة. وقد تراوحت مشاركتنا من عدم الانتشار ونزع السلاح إلى تعزيز الديمقراطية ومحو الأميّة، ومن معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية إلى الاستجابة لتغير المناخ والمساهمة في عمليات حفظ السلام وبرامجه وصناديقه.

ومنغوليا، بوصفها دولة تقع في شمال شرق آسيا، ولها وضع معترَف به دوليا بخلوّها من الأسلحة النووية، تنادي بأن يكون شبه الجزيرة الكورية خاليا من تلك الأسلحة. والتوصل إلى حل شامل للمسألة النووية عبر الحوار يكتسي أهمية قصوى. ونأمل من جميع البلدان المعنية أن تتطلع إلى المستقبل لمصلحة السلام والاستقرار في المنطقة. ونحن مستعدون للمساهمة في هذا الجهد.

لقد شهد المجتمع الدولي بالأمس علامة قوية أخرى لتعددية الأطراف المعززة، ولا سيما في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وأكد مؤتمر قمة مجلس الأمن برئاسة الرئيس أوباما (انظر S/PV.6191) على التوجه نحو عالم خال من الأسلحة النووية باتخاذ القرار التاريخي ١٨٨٧ (٢٠٠٩).

وتصادف السنة المقبلة الذكرى السنوية العاشرة لتقرير الإبراهيمي الشهير (A/55/305)، الذي رسم رؤية متجددة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن فخورون بأن منغوليا انضمت إلى مراتب الأعضاء النشطين في أسرة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبنشر كتيبة في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، مؤخرا، أصبحنا أحد أكبر ٢٠ بلدا مساهما بقوات. وتبقى منغوليا ملتزمة بتعزيز مساهمتها، بما في ذلك باستضافة تدريب الشرطة المدنية والعاملين الطبيين في مركزها للتدريب على عمليات حفظ السلام.

وفي وقت لاحق من هذا العام، سنشهد الذكرى السنوية العشرين لبداية التطور الديمقراطية في بلدي. ومنغوليا فخورة بمرحلتها الانتقالية الديمقراطية الناجحة، وبمكاسبها الكبرى في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والروحية من حياة مجتمعنا. لكن بلدي، بوصفه ديمقراطية فتية، يدرك إدراكا عميقا أيضا التحديات المعقدة التي تواجهها البلدان في فترة الانتقال. ونرى أن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هما نسيج متأصل في الأهداف الإنمائية للألفية. وانطلاقا من هذه الفرضية، كانت منغوليا أول بلد يُقر في عام ٢٠٠٥، هدفا تاسعا خاصا به من الأهداف الإنمائية للألفية، بشأن تعزيز حقوق الإنسان، وترسيخ الحكم الديمقراطي وعدم التسامح مع الفساد على الإطلاق.

إننا نؤمن بالتعاون والدعم الدوليين لجهود التحول إلى الديمقراطية، وفي هذا الصدد، تحيّي منغوليا الدور المتنامي للأمم المتحدة في تعزيز الديمقراطية والإدارة الرشيدة. وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية مثال بارز، وتعتز منغوليا بعضويتها في مجلسه الاستشاري. وكان للأمم المتحدة أيضا دورها الهام في نجاح عملية الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

وطوال ما يقارب العقود الخمسة الماضية من عضوية منغوليا في الأمم المتحدة، قدم تعاوننا المتعدد الأوجه إسهاما قيّما لتنميتنا. ويسرني أن أؤكد أن ذلك حظي بدعم كبير من خلال الزيارة الرسمية التي قام بها الأمين العام بان كي – مون إلى منغوليا في تموز/يوليه الماضي. وسنعمل بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة لضمان المتابعة الفعالة لتلك الزيارة.

وختاما، أؤكد عزم منغوليا القوي على مواصلة مشاركتها الفعالة في التعاون المتعدد الأطراف. ولن ندّخر جهدا لضمان بقاء المنظمة العالمية مركزا لتنسيق جهود مجتمع الأمم نحو السلام والتنمية في السنوات المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس منغوليا على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطُحب السيد إلبيغدورج تساخيا، رئيس منغوليا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الكاميرون.

اصطُحب السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيا (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتقديم التهنئة إلى السيد علي عبد السلام التريكي على انتخابه لترؤس الجمعية العامة في الدورة الرابعة والستين هذه، وأتمنى له كل النجاح في إنجاز ولايته. واسمحوا لي أيضا أن أحيّي الأمين العام بان كي – مون على عمله الدؤوب والتفاني المشهود الذي يبديه في إدارة منظمتنا.

وكما يحدث في كل سنة، مطلوب منا أثناء هذه الدورة النظر في حالة العالم، لكي نتدارس معا المشاكل الراهنة ونوصي بالحلول الملائمة لها. وفي هذا الصدد، كما نعلم، فإن المجتمع الدولي ما زال واقعا تحت تأثير أزمة مالية واقتصادية عالمية لم يفلت منها أي بلد.

إن التعبئة الاستثنائية التي أثارتها تلك الأزمة تعكس نطاقها ومداها، فضلا عن خطورة التهديد الذي تشكله لاستقرار الاقتصاد العالمي. ويجب علينا أن نرحب بتلك التعبئة القوية، بقيادة البلدان الصناعية الكبرى. فقد كانت فورية وحازمة ومتسقة. ولا ريب في أنها أثبتت قدرة المجتمع الدولي على أن يستجيب استجابة كاملة حين يُدفع ويُدعم بعزيمة سياسية حقيقية.

وذلك بالتأكيد مثال جيد للتضامن، وهو نوع التضامن الدولي الذي نبحث عنه، والذي نود أن نراه في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي حرصنا المشترك على تضييق الهوّة بين الشمال والجنوب، وفي نضالنا اليومي ضد الفقر والجوع والأوبئة.

وبعبارة أخرى، إذا كنا قادرين على تعبئة أنفسنا بهذه القوة لاحتواء آثار الأزمة المالية، فباستطاعتنا أن نفعل

نفس الشيء لمجابهة التحديات الأخرى التي تواجهنا، وهي الفقر والتخلّف اللذان ما زال يعانيهما العديد من بني البشر في جميع أرجاء العالم. ومع أن الأزمة لم تفلت منها أية قارة، فلا شك في أن آثارها تتفاوت وفقا لكل بلد ومنطقة ومستوى التنمية.

ومن المفارقة أن أفريقيا، بشكل خاص، التي لم تسهم في اندلاع الأزمة بأي شكل من الأشكال، تجد نفسها اليوم بين الضحايا الأشد تضررا. ومن بين أسوأ الآثار، فإننا ندين انخفاض التحويلات المالية إلى بلداننا؛ والهبوط الحاد في أسعار منتجاتنا؛ والتراجع الملحوظ في الاستثمار؛ وتفاقم عجز الميزانية؛ والتباطؤ في النشاط الاقتصادي – وهذه كلها، في جملة أمور، كان لها أيضا عواقب اجتماعية قاسية، منها ارتفاع معدل البطالة. وعلاوة على ذلك، هناك من الأسباب ما يبعث على الخوف من أن استمرار الأزمة لن يؤدي إلا إلى زيادة ديون البلدان النامية.

إننا نجد أنفسنا في مواجهة صعوبات جديدة، بينما نخرج للتو من سنوات طويلة من جهود الانتعاش الاقتصادي في إطار برامج قوية للتعديل الهيكلي، نفذتها دولنا بتصميم بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. ولم تذهب جهودنا ولا تضحياتنا سدى، ونعتقد أن مكاسبنا، التي هي ثمرة جهود شعوبنا الجديرة بالثناء، يجب الحفاظ عليها ودعمها بلا جدال.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وهذا ما يجعلنا نعتقد، ونحن نواجه الآثار الضارة للأزمة، أنه من المهم أن نعمل جميعا معا نحو استجابة عالمية منسقة وذات أهمية لصالح أضعف الاقتصادات. ونرى أنه ينبغي لتلك الاستجابة أن تؤدي إلى توفير موارد مالية كبيرة، خالية من المشروطية قدر الإمكان، وتستهدف تخفيف عواقب الأزمة التي لم نستطع تلافيها أو حتى التعويض عنها.

وبدون هذا الدعم، ستواجه بلداننا النامية خطر انخفاض نشاطها الاقتصادي، وتلاشي علامات انتعاشه، التي كان يمكن أن نأمل فيها منطقيا. ومن الواضح أن سلام بلداننا واستقرارها يعتمد على ذلك الدعم، بالإضافة إلى التنمية والظروف المعيشية المحسنة. وينطبق ذلك على السلام والأمن الدوليين أيضا، ما دامت المشاكل العديدة التي يواجهها العالم اليوم – سواء كانت الهجرة غير الشرعية أو الاتجار بكل أنواعه – ناجمة جزئيا عن نقص حقيقي في التعاون والتضامن، مما يقتضي عدالة أكبر في العلاقات الدولية.

وفي هذا الصدد، أرحب بالقرار الاتفاقي الذي اتخذته مجموعة الـ ٢٠ في لندن في نيسان/أبريل، للتوصية بأن يدعم صندوق النقد الدولي الاقتصادات الأكثر ضعفا بقروض أكبر وأيسر، وربما بمشروطية أقل. علاوة على ذلك، وفي هذا السياق، استفاد بلدي، الكاميرون، من دعم مالي كبير من صندوق النقد الدولي، في إطار مرفق الحماية من الصدمات الخارجية. وإنني أرحب بهذا الدعم، واغتنم هذه الفرصة لأشكر مسؤولي صندوق النقد الدولي. فمن شأن ذلك الدعم الحسن التوقيت أن يدعم التدابير غير الدورية التي اعتمدناها على المستويين الوطني ودون الإقليمي، مع إدراكنا الكامل أن المعونة الأجنبية هي مجرد دعامات ينبغي ألا تحل محل جهودنا الذاتية.

وبناء على ذلك، فإننا في الكاميرون، عززنا القطاعات الإنتاجية وعملنا على خفض أسعار السلع الأساسية وتحسين أجواء الأعمال التجارية، في جملة أمور. وفي المنطقة دون الإقليمية، وافقت البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا على اعتماد حوافز ضريبية واستحداث صندوق دعم للقطاعات الأكثر تضررا بالأزمة. لهذا ومع ترحيبنا بالمساعدة من المجتمع الدولي، فإننا

ندرك أنها لن تثمر إلا إذا استندت إلى إدارة صارمة وحوكمة رشيدة مرتكزة على أفضلية المصلحة العامة.

وفضلا عن ذلك، وبهذه الروح، كنت قد أوصيت من هذه المنصة قبل بضع سنوات، بتشكيل لجنة أخلاقيات عالمية في إطار الأمم المتحدة، لأن ما في جذور الأزمة المالية العالمية هو مزيج من الاندفاع المعنوي والانحرافات الأخلاقية الخطيرة. ونحن على ثقة بأننا سنتغلب على الأزمة في المستقبل القريب بالوعي والتعبئة الجماعيين.

لكننا قلقون بشأن مسائل هامة أخرى، إلى جانب الأزمة المالية والاقتصادية. فأزمة الغذاء لا تزال تعصف ببلدان نامية عديدة. وكسب معركة الحد من الفقر لا يزال بعيد المنال. والسلم والأمن العالميان ما زالا مهددين في جميع أرجاء العالم، ولا سيما في أفريقيا. وتغير المناخ بات مبعث قلق متزايد كل يوم، مع عواقب مرئية في كل بلد.

وفي ما يتعلق بتغير المناخ على وجه الخصوص، فإن أفريقيا، شأنها شأن القارات الأخرى، قد تضررت بشدة على الرغم من انخفاض مستوى انبعاثات غاز الدفيئة لديها. والاحترار العالمي، أبرز سماتها، يؤثر على قطاعات اقتصادية – اجتماعية عديد، بما فيها الطاقة والصحة والزراعة وإنتاج المواشي والنظم الإيكولوجية والتصحّر السريع. وفي هذا الصدد، فإن الجفاف المثير لبحيرة تشاد، التي تقلص سطحها من ٢٦ ٠٠٠ كيلومتر مربع في الستينات من القرن الماضي إلى ١ ٥٠٠ كيلومتر مربع اليوم، يستلزم بوضوح عملا جماعيا هاما من جانب دول أفريقيا الوسطى، التي نرى أنها بحاجة إلى دعم قوي من المجتمع الدولي. وهناك شيء واحد مؤكد، أن البلدان الأفريقية، فرادى وجماعة، تلقي بكل ثقلها في النشاط الضروري على المستويات القطرية ودون الإقليمية والعالمية لتقديم حلول ملموسة لتحدي تغير المناخ.

وهذه مشاركة هامة. وقد اتخذت في الكاميرون إجراءات عديدة، بينها وضع خطة وطنية للإدارة البيئية، واعتماد خطة تقارب على المستوى دون الإقليمي للإدارة المستدامة لغابة حوض نهر الكونغو, التي نعلم جميعا أنها ثاني أكبر غابات العالم.

وتنفيذ جميع هذه التدابير باهظ التكاليف، وبخاصة من حيث الحصول على التكنولوجيات المعدلة، وهو يتطلب من شعبنا تضحيات جسيمة. وعلاوة على ذلك، وبدون إنكار أن مصير الكوكب ومستقبله هما مسؤولية كل فرد، فإنني أرى أنه يبدو من المشروع المطالبة بأن يعوِّض المجتمع الدولي على شعوب أفريقيا التعويض المستحق لها مقابل جهودها وتضحياتها. وفي هذا الصدد، نأمل لمؤتمر المناخ في كونبهاغن، المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر، أن يقدم إجابات مرضية لقضية أفريقيا المحددة.

وفي ما يتعلق بالسلام والأمن العالميين، فإننا ما زلنا نستنكر استمرار صراعات وبؤر توتر عديدة، على الرغم من التقدم الكبير نحو العودة إلى الهدوء. وأشير بذلك إلى الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي دارفور والصومال، في جملة أماكن أخرى. وتقوم الكاميرون بدور نشط في الجهود لإيجاد حلول دائمة لهذه الصراعات التي طال أمدها كثيرا، بما في ذلك إرسال وحدات كاميرونية.

وفي هذا الصدد، أود أن أحيي دور الأمم المتحدة، التي تبذل جهودا دؤوبة لتثبيت استقرار جميع هذه الحالات. أما إذا أريد للأمم المتحدة أن تكون أكثر فعالية، فإنها بحاجة إلى موارد بشرية ومالية ومادية متناسبة. وعلاوة على ذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تكون قادرة على أن تعكس الإرادة المشتركة لجميع أعضائها، كبارا وصغارا، بغية ضمان فعاليتها ومصداقيتها. ويجب عليها أن تؤكد دورها بصورة أوضح وأن تعززه أكثر، بوصفها البوتقة بامتياز لتعددية

الأطراف، محفل لتبادل الأفكار والتضامن والعدل والمساواة، حيث يجري التعبير عن أصوات وآراء البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتؤخذ في الحسبان على السواء.

إن هذه القيم تسير يدا بيد مع حوار الحضارات المقترح علينا لنتدارسه في هذه الدورة. وينبغي لهذا الحوار ألا يتجاهل الاختلافات، وإنما يعزز التنوع، لكي يرسخ المعرفة والتفاهم المتبادل بين الشعوب. ومن هذا المنظور، ينادي حوار الحضارات أو الثقافات بالتسامح والاحترام المتبادل، وينبذ جميع أشكال التعصب الذي يهدد السلم والأمن الدوليين.

هذا هو الدور المزدوج الذي يجب أن تؤديه الأمم المتحدة، إذا كانت تسعى إلى الإحاطة بأنبل وأعمق تطلعات البشرية، وإلى تحقيق توقعات شعوبنا بحلول شاملة وكافية، بوصف تلك المنظمة أرض اختبار لتعددية الأطراف وبوتقة لحوار الحضارات.

لكن السؤال هو كيف يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي هذا الدور إن لم تتكيف مع التوجهات والتغيرات الراهنة في العلاقات الدولية؟ هذا هو الهدف من التوصيات التي دأبنا على تقديمها من أجل إصلاح مجلس الأمن، وتنشيط الجمعية العامة وتدعيم أساليب عمل الأمين العام. لذا، فإننا بحاجة إلى تسريع مسار إصلاح منظمة تجسد، من خلال طابعها العالمي، مصيرنا المشترك، وتسعى لكي تكون ملاذنا المشترك. فلا يمكن إلا لأمم متحدة متجددة، وأكثر ديمقراطية، وأكثر مصداقية، وأكثر كفاءة، أن تكون قادرة على إلهام الشعوب بالأمل وبث الثقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الكاميرون على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد نغوين منه ترايت، رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية.

اصطحب السيد نغوين منه ترايت، رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة، بفخامة السيد نغوين منه ترايت، رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس نغوين منه ترايت (تكلم بالفييتنامية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): النيابة عن الوفد الفييتنامي أود أن أهنئكم، معالي السيد على عبد السلام التريكي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وأعتقد أنكم، بثراء خبرتكم، ستقودون الجمعية في هذه الدورة إلى نجاح عظيم. وفييت نام تحييكم، سيدي، على الموضوع الذي اقترحتموه لهذه المناقشة العامة الرفيعة المستوى، أي الاستجابات الفعالة للأزمات العالمية – تعزيز تعددية الأطراف والحوار بين الحضارات من أجل السلام والأمن الدوليين والتنمية.

كما أود أن أعرب عن تقديرنا البالغ لمعالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على إسهاماته في أعمال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

إن السنة التي انقضت منذ الدورة الثالثة والستين للجمعية لم تكن فترة طويلة من الوقت، لكنها اتسمت بالتحديات العديدة التي حملتها إلى المجتمع الدولي برمته. فكل

بقعة من العالم عانت الآثار السلبية والبعيدة المدى للأزمة المالية العالمية والانكماش الاقتصادي. وهذا ما يزيد من قسوة التحديات على صعيد الأمن الغذائي وأمن الطاقة وتغير المناخ، التي تواجه البلدان النامية بشكل خاص. وفي الوقت نفسه، يستمر التوتر والصراعات في مناطق مختلفة، وتظل مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي تستدعي استجابات فعالة.

وبسبب هذا كله، شهدت السنة الماضية أيضا جهودا هائلة من جانب المجتمع الدولي، في مجالي التفكير والعمل معا، وليس لمعالجة المشاكل الآنية فحسب، وإنما لإرساء أكثر استدامة للسلام والازدهار المشتركين. وبمرور الوقت، تمكنت الأمم من استخلاص دروس قيمة بشأن إدارة التنمية المحلية، وتكوين فهم أشمل لمعنى التعاون المتعدد الأطراف. ومن الواضح أنه ما من بلد بمفرده استطاع أن يستجيب للأزمة المالية والاقتصادية، ولسلسلة التحديات العالمية الراهنة. وبنفس الوضوح فإن سياسات وتدابير الفرض والاستخدام الأحادي للقوة في معالجة المسائل الأمنية والسياسية الدولية لا تؤدي إلا إلى المزيد من التوتر والمواجهة والتأزم.

وفي ضوء الصعوبات الجمة الحالية، شجعتنا الإشارات الإيجابية الأخيرة – مع أنها غير ثابتة – من الاقتصاد العالمي. وقد أبرز مؤتمر القمة الأول لمجلس الأمن بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي مسألة نزع السلاح على جدول الأعمال الدولي. وفييت نام تعترف بالمساهمات الفعالة للأمم المتحدة والأمين العام في تنشيط المناقشات بشأن تنفيذ تدابير محددة فيما يتعلق بالمسائل ذات الاهتمام الدولي ودعم تلك التدابير دعما مباشرا. وفي هذا الصدد، تأمل فييت نام أن تركز الجمعية مداولاتها على المسائل التالية.

إن احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في العلاقات الدولية هو العامل الحاسم للسلام والأمن، وشرط مسبق لجميع الأنشطة التي يضطلع بها المجتمع الدولي. وعلى هذا الأساس، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تقديم إسهامات فعالة لتهدئة التوتر وحل النزاعات والصراعات المتبقية سلميا، بما فيها تلك المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران.

وتأمل فييت نام في إحراز تقدم مبكر في المفاوضات من أجل حل سلمي وشامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس ضمان الحقوق الوطنية الأساسية للشعب الفلسطيني، والمصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية. ونحن ندعم دعما كاملا المصالحة الوطنية وعملية إعادة الإعمار في أفغانستان والعراق، وندين بشدة الأعمال الإرهابية ضد المدنيين في هذين البلدين وفي أماكن أخرى من العالم. وإننا نعارض الاستخدام الأحادي للجزاءات الاقتصادية ضد بلدان نامية، وندعم قرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة الإنهاء الفوري للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

والاستجابة الفعالة والشاملة للأزمة الاقتصادية والمالية الحالية تتصدر اهتمام المجتمع الدولي. وعلى المدى القريب، يشمل ذلك التدابير الملحة لكبح وتيرة الانكماش، وتشجيع انتعاش مبكر للاقتصاد العالمي، وتقليص الآثار السلبية للأزمة إلى الحد الأدنى، ولا سيما على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية.

وعلى المدى البعيد، ستشمل الاستجابة اعتبارات نماذج التنمية الملائمة لفرادى الأمم ولإصلاحات النظام الدولي للعلاقات الاقتصادية، التي أظهرت تناقضات عديدة لفترة طويلة. ومن الأهمية بمكان أيضا تعزيز دور الأمم المتحدة في رسم استراتيجيات وآليات دولية لمعالجة أزمة

الطاقة والغذاء، والأوبئة وتغير المناخ، بما في ذلك المسائل المزمع مناقشتها في مؤتمر تغير المناخ في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر المقبل.

ينبغي أيضا أن تواكب عملية إصلاح الأمم المتحدة المتطلبات الناشئة والبالغة التعقيد. وتتشاطر فييت نام الرأي الشائع بأن الإصلاح يجب أن يتم على نطاق جميع وكالات الأمم المتحدة وأن يتم إصلاح مجلس الأمن على نحو يكفل توسيع التمثيل فيه ويضفي مزيدا من الديمقراطية والشفافية على طرائق عمله. كما ينبغي أن يصاحب جهود إصلاح الهيئة تجديد في المضامين وتوازن بين مختلف أنشطة الأمم المتحدة وتوفير الموارد الكافية لعملياتها.

ستحتفل الدول الأعضاء العام القادم بالذكرى الخامسة والستين لقيام الأمم المتحدة وتقوم باستعراض أنشطة المنظمة وجهود تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في الأعوام العشرة الماضية. إن علينا، ونحن بصدد إعداد التوصيات التي ستعرض على قادة الدول الأعضاء في الدورة الخامسة والستين، أن نتفاكر حول الدروس المستقاة من أنشطة الأمم المتحدة في جميع الميادين وأن نقرر أي الأنشطة تُعطى الأولوية وما هي الشروط الواجب توفرها ليتسنى للمنظمة توفير ولاياتها ومهامها بالكامل لمصلحة جميع الأمم.

واصلت فييت نام في الأعوام الماضية تحقيق إنجازات كبيرة فيما يتعلق بعملية التجديد بصفة عامة كما سجلت، بشكل خاص، مكاسب أولية إيجابية في التصدي لتداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. كذلك أصبنا النجاح في سياستنا الخارجية المبنية على الانفتاح وضمان الطابع التعددي في علاقاتنا الخارجية بحيث نصبح صديقا وشريكا لجميع الأمم، يمكن الاعتماد عليه، وعضوا نشطا وبنّاء ومتعاونا ومسؤولا في المجتمع الدولي.

لقد شاركنا بحماس وساهمنا بمسؤولية، من موقعنا كعضو غير دائم بمجلس الأمن، في صون أمن العالم وسلامه. إن فييت نام بلد محب للسلام، يساند دائما التسوية السلمية للتراعات والصراعات وجهود مكافحة الجريمة العابرة للحدود والإرهاب، وتعزيز نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفييت نام بوصفها بلدا عانى عقودا من الحرب وآثارها المدمرة، بما فيها الآثار الطويلة الأمد للغاز البرتقالي، ولكونها بلدا حقق إنجازات كبيرة في مجال التنمية، فإن فييت نام تتطلع دائما إلى أن يتسم عمل مجلس الأمن بالفعالية في مساندة جهود إعادة الإعمار في البلاد الخارجة من الصراعات.

وتولي فييت نام أهمية كبيرة في عملها للتشاور والتعاون مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن كما يتضح ذلك جليا من مبادرتنا للتشاور مع الدول الأعضاء بشأن آخر تقرير سنوي قدمه المجلس. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن عميق التقدير والامتنان لجميع الدول الأعضاء لما قدمته لنا من تعاون كان عاملا أساسيا في نجاح فييت نام في مهمتها.

ستواصل فييت نام في المستقبل العمل بهمّة من أجل سلام العالم واستقراره والتنمية والتعاون بغية المساهمة في جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الهادفة إلى التعجيل بالحلول للقضايا الاجتماعية والتحديات العالمية وتنفيذ برامج التنمية ومبادرة توحيد الأداء.

وتنعقد دورة الجمعية العامة هذه في ظروف حرجة، فقد شهد العالم في عام ٢٠٠٩ تحولات هامة تتطلب منا قرارات سياسية للتصدي لها. إنني أؤمن بأننا، كقادة مسؤولين، لن نستطيع أن نرقى إلى مستوى تطلعات ومطامح شعوبنا ونحدد ملامح الطريق إلى تنمية طويلة الأمد للأمم المتحدة إلا إذا وقفنا جنبا إلى جنب لتعزيز التعاون الدولي.

ستكون فييت نام دائما طرفا مساندا ونشطا ومسؤولا في هذه المهمة النبيلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية للبيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب السيد نغويين مينه تريت، رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد أندري نيرينا راجويلينا، رئيس السلطة الانتقالية العليا لجمهورية مدغشقر

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة السيد أندرى نيرينا راجويلينا، رئيس السلطة الانتقالية العليا لجمهورية مدغشقر.

أعطي الكلمة لوزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية لإثارة نقطة نظام.

السيد موامبا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): لقد طلبت الكلمة نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي التي تشمل أنغولا، بوتسوانا، جمهورية تترانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، سوازيلند، سيشيل، ليسوتو، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، وبلدي جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما تؤيد جزر القمر نقطة النظام هذه.

بموجب المادة ٧١ من النظام الداخلي للجمعية العامة، تود الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن تحتج بقوة على قرار دعوة السيد أندري نيرينا راجويلينا لمخاطبة الجمعية العامة خلال المناقشة العامة ودعوة جمهورية مدغشقر للمشاركة في أعمال الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين.

فيما يتعلق بالسيد أندري نيرينا راجويلينا، أود أن أذكّر الجمعية بقرار رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي أصدروه في اجتماع القمة في كينشاسا في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. لقد لاحظوا أولا، مع القلق، محاولة الإضرار بالاتفاقات التي وقعتها في مابوتو في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩ جميع الحركات السياسية في مدغشقر وقاموا، ثانيا، برفض أي قرار أحادي الجانب من شأنه خرق روح اتفاقات مابوتو بل ودانوه بقوة. لقد أكّد رؤساء الحكومات مجددا قرارهم بتعليق عضوية مدغشقر في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى حين عودة النظام الدستوري في ذلك البلد. ثالثا، جددوا مساندتهم للحوار القائم في مدغشقر وطالبوا جميع الجهات السياسية الفاعلة بالاحترام الكامل لاتفاقات مابوتو.

تبذل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي جهودا تهدف إلى عودة النظام الدستوري في البلاد. ولبلوغ تلك الغاية، وضعت ثقتها الكاملة في فخامة الرئيس يواكيم شيسانو وهو شخصية بارزة ووسيط في عملية الحوار السياسي في مدغشقر.

فيما يتعلق بمدغشقر كبلد، أرجو أن أذكّر أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي كانت قد قررت، في آذار/مارس من هذا العام، عدم الاعتراف بحكومة مدغشقر التي فرضت نفسها. في المقابل، قامت الجماعة بعملية وساطة هدفها عودة النظام الدستوري إلى ذلك البلد؛ ولن تعيد اعترافها بالحكومة الراهنة إلا بعد عودة النظام الدستوري.

ولنفس الأسباب التي دفعت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى اتخاذ موقفه ذاك، علّق الاتحاد الأفريقي، الذي يرأسه بلدكم، سيدي الرئيس، مشاركة مدغشقر في أعمال الاتحاد اعتبارا من آذار/مارس ٢٠٠٩. لقد تم ذلك بموجب أحكام الميثاق التأسيسي للاتحاد الذي

يدين ويرفض أي تغيرات غير دستورية في الحكومات. لذلك طالب الاتحاد الأفريقي المجتمع الدولي بأسره بالوقوف وراء ذلك القرار. كما دعا إلى عودة النظام الدستوري عن طريق فرض جزاءات على قادة مدغشقر، بمن فيهم السيد أندري نيرينا راوجوالينا الحاضر هنا اليوم. وعلاوة على ذلك، رفضت قمة حركة عدم الانحياز في آخر انعقاد لها في شرم الشيخ أن تأذن لمدغشقر بمخاطبتها.

يمثل مدغشقر في هذه الدورة للجمعية أشخاص غير مؤهلين لكونهم قد استولوا على السلطة عن طريق انقلاب عسكري. لذا تدعو الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لجنة وثائق التفويض إلى الاجتماع على وجه السرعة لاتخاذ قرار بهذا الشأن.

وتدعو الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي كل الأعضاء الذي يشاطروننا الرأي إلى تقديم دعمهم القيِّم في هذه المسألة. إننا نطلب منهم اتخاذ موقف فوري من هذه اللائحة الإجرائية التي تهدف إلى منع الوفد الذي يقوده السيد آندري نيرينا راجوالينا من المشاركة في المناقشة العامة في الدورة الرابعة والستين للجمعية. أما إذا أعطي الكلمة رغم ذلك، فأنني أحث جميع الدول الأعضاء أن تستمر في إبداء تأييدها بالوقوف وبمغادرة القاعة.

الرئيس: شكرا لمعالي وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أحيط الجمعية علما بالآتي، وطبعا الجمعية هي في النهاية سيدة قرارها.

اتصل بي بالأمس الأخوة من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وطلبوا مني أن أمنع السيد راجوالينا عن الحديث، وكان هناك ممثل المستشار القانوني معنا في الاجتماع. كان رأي ممثل للمستشار القانوني أن الرئيس يملك أن يؤجل المتحدث لفترة ولكنه لا يملك الصلاحية لأن يمنعه من مخاطبة الجمعية حيث أنه مدعو من قبل الأمم المتحدة، ووجِّهت له الأمم المتحدة الدعوة للحضور.

طبعا لم يكن هناك اتصال من قبل الجماعة الإنمائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة للفت نظرها إلى أن السيد راجوالينا غير معترف به أفريقياً حيث أن الاتحاد الأفريقي اتخذ قرارا بتجميد عضوية مدغشقر ورفض أن يعتمد لا النظام السابق ولا النظام الحالي وبقى مقعد مدغشقر خاليا في الاتحاد الأفريقي.

بعد ذلك تم النقاش واقترح الإخوة الأشقاء من الجماعة الإنمائية حلا هو أن نؤخر السيد راجوالينا حتى آخر متحدث في قائمة الرؤساء؛ وقبل أن يتحدث يقوم السيد رئيس الجماعة، وهو معالي وزير خارجية الكونغو، أو أحد الإخوة بطلب نقطة نظام ويشرح موقفهم من هذا الموضوع، واتفقنا على ذلك.

بناء على هذا، اجتمعت مع السيد راجوالينا ثلاث مرات. حاولت من جهتي إقناعه بتوزيع خطابه وربما الامتناع عن التحدث لأنني حريص على ألا يكون هناك انشقاق في داخل أفريقيا لأننا في العادة نتولى مواضيعنا بأنفسنا في القارة الأفريقية. شُكلت مجموعة اتصال، والاتحاد الأفريقي أيد مجهودات الجماعة الإنمائية. هذه المجموعة تجتمع باستمرار وتحاول أن تصل إلى حل لهذا الموضوع بدعوة الأطراف المعنية للاجتماع والوصول إلى حل كما سبق أن فعلنا في حالتي موريتانيا وغينيا.

موقف الاتحاد الأفريقي واضح من الانقلابات العسكرية. نحن نجمد بصورة آلية عضوية أي نظام ينتج عن انقلاب عسكري في القارة الأفريقية ولكننا في السابق لم نتصل بالأمم المتحدة لأن تقوم بعمل مماثل لما قمنا به مباشرة بمنع أي وفد، إلى آخره. غينيا ما زالت موجودة

معنا. وموريتانيا كانت معنا أيضا في الأمم المتحدة في الفترة التي كانت فيها أفريقيا تقاطعها.

طلب اثنان من الأخوة الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهما ممثلا جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا في رسالة إلى الرئاسة أن نجمع لجنة وثائق التفويض، وأن تجتمع اليوم، الموافق ٢٥ أيلول/سبتمبر. وفعلا دعونا لجنة التفويض للاجتماع. وستجتمع لجنة وثائق التفويض ربما غدا، كما أعلمتني الأمانة العامة، لدراسة هذا الطلب. وفقا للإجراءات المتبعة في الأمم المتحدة، فإنه عندما تكون الجمعية منعقدة للمناقشة العامة، لا يجري تناول مواضيع أخرى. أي ليس بوسعنا عقد جلسة للجمعية العامة، حتى لو طلبنا تقرير لجنة وثائق التفويض اليوم. بل هذا يقتضي أن يتم ذلك بعد انتهاء المناقشة العامة. إذن عندما تأتي توصية لجنة التفويض، إيجابا أو سلبا، ستعرض بعد انتهاء المناقشة العامة على الجمعية العامة لمناقشتها. والقرار الذي ستتخذه الجمعية العامة سينفذ، سواء فيما يتعلق بدولة مدغشقر ككل، بما فيه الوفد، أو فيما يتعلق بتواجد مدغشقر في الأمم المتحدة حاليا. إذن هذا هو الوضع القانوني. لقد أوصت الإدارة القانونية في الأمم المتحدة بما يلي:

(تكلم بالإنكليزية):

”يجوز لممثل أي دولة مشتركة أن يثير نقطة نظامية أثناء مناقشة أية مسألة، ويبت الرئيس على الفور في هذه النقطة النظامية وفقا لأحكام هذا النظام الداخلي“.

إذن تشير الملاحظات إلى المادتين ٢٩ و ٣٥ من النظام الداخلي. وهناك عدد من الإشارات الأخرى أيضا.

ووفقا للمادة ٢٩ من النظام الداخلي، أفهم أنه يمكن لسعادة السيد أندري نيرينا راجولينا أن يأخذ الكلمة. وهذا هو قراري. وإذا ما ارتأت أي دولة الطعن في ذلك القرار، فينبغي لها أن تبين ذلك الآن ومن ثم سيطرح للتصويت.

أعطي الكلمة لوزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد موامبا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): لقد احتكمت إلى المادة ٧١ من نفس الوثيقة، أي النظام الداخلي للجمعية العامة. وقد أحاطت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي علما بقراركم يا سيادة الرئيس. وللأسباب التي ذكرناها آنفا، لا تزال الجماعة تعتقد بأن الوفد الذي يترأسه السيد راجولينا لا ينبغي له المشاركة في المناقشة العامة.

كذلك وفقا للمادة ٧١ من النظام الداخلي للجمعية العامة، اعترضنا على قراراكم ونرجو أن يُطرح للتصويت اقتراحنا بمنع وفد مدغشقر برئاسة راجولينا من المشاركة في المناقشة العامة. أدعو أعضاء الجماعة ومن يؤيدونا أن يتكلموا بصراحة سيادة الرئيس على دعوتكم بإعطاء الكلمة للسيد راجولينا. وهذا النهج يتفق مع النظام الداخلي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا – بيساو للكلام في نقطة نظام.

السيد كابرال (غينيا – بيساو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أقول وبتشديد كبير إنه من دون المساس بالحجج التي ساقها ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، اندهشت لسماعي الاحتكام إلى المادة ٧١. ما هي المسألة التي نناقشها هنا؟ هل تمثيل مدغشقر مدرج في جدول الأعمال؟ هذا السؤال الذي أطرحه. المادة ٧١ واضحة جدا. وأود أن أذكر بأن المادة ٧١ تنطبق ”خلال مناقشة أي مسألة“. هل تمثيل مدغشقر مدرج في جدول الأعمال؟ هل نحن بصدد النظر في مسألة تمثيل مدغشقر؟ هذا هو السؤال الأول الذي يتعين طرحه قبل اتخاذ أي قرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أن الأمر واضح الآن. نحن الآن أمام مشكلة. لقد شرحت لكم الموقف بكل وضوح. هناك تناقض بين المواقف. نحن أمام موقف. الأمم المتحدة دعت هذا الوفد والمستشار القانوني يجب أن يُعطي رأيه، وننتظر رأي لجنة وثائق التفويض، وستواصل الجمعية العامة عملها بشأن المسألة عند وصول تقرير لجنة وثائق التفويض لاتخاذ قرار بشأن توصياتها. أما الآن، فنرى أن تُعطى الفرصة للمتكلم للمضي في خطابه بعد أن شرحت مجموعة.

أطرح الآن للتصويت مسألة ما إذا كان ينبغي للسيد راجولينا المضي في خطابه أم لا، بعد أن استمعنا إلى موقف الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد شعبان (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة المؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): تصوت الجمعية الآن على قرار الرئيس بإعطاء الكلمة إلى ممثل مدغشقر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جامايكا للكلام في نقطة نظام.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): الكثيرون هنا كانوا ينتظرون ليروا على أي شكل سيطرح موضوع التصويت. جرت العادة، بعد عرض الاقتراح بوضوح شديد، أن يكون هناك توقف لفترة قصيرة ليتسنى لنا أن نستوعب ما هو الأمر المطلوب التصويت عليه تأييدا أو معارضة أو امتناعا. لقد كان وفدي يتوقع من الأمانة العامة أن تنتظر برهة قصيرة ثم تعيد على مسامعنا الأمر المطلوب التصويت عليه. أنا لست متأكدا عن ماهية الأمر المطروح على التصويت. إنني أشعر بارتباك تام وألاحظ أن عددا كبيرا من الأعضاء لم يصوت بعد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما ذكر ممثل الأمانة العامة فإن هناك استئنافا لقرار الرئيس بإعطاء الكلمة إلى ممثل مدغشقر.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الدانمرك، إكوادور، مدغشقر، ماليزيا

المعارضون:

أنغولا، الأرجنتين، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، كندا، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الهند، جامايكا، كينيا، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، نيكاراغوا، سيشيل، جنوب أفريقيا، سورينام، سوازيلند، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية فنزويلا البوليفارية، زامبيا، زمبابوي

الممتنعون:

الكاميرون، لبنان، ليختنشتاين، مالي، ترينيداد وتوباغو، فانواتو

رفض قرار الرئيس بـ ٢٣ صوتا مقابل ٤ أصوات، مع امتناع ٦.

[بعد ذلك أبلغ وفد إكوادور الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت معارضا].

الرئيس: (تكلم بالإنكليزية): الأمر واضح الآن. لقد التزمت الأغلبية الصمت.

أعطي الكلمة لممثل الجزائر.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): كان وفدي بانتظار توضيح من الأمانة العامة بشأن المسألة المطروحة للتصويت. هل كان المطلوب أن تصوت الوفود على قراركم، أم أن المطلوب كان التصويت بشأن الاقتراح بمعارضة قراركم حسبما ورد في إفادة ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؟ أعتقد أن الدول الأعضاء ستكون في وضع أفضل لاتخاذ قرار بشأن أحد هذين الخيارين. أرجوكم، سيدي الرئيس، أن توضحوا لنا ما هو بالتحديد الأمر المطلوب منا الفصل فيه، أو ما هو الأمر الذي كان يجب أن نفصل فيه و لم نفعل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إن قرار الرئيس مبني على توصية قانونية من المستشار القانوني للأمانة العامة.

على أعضاء الجمعية أن يبتّوا فيما يجب علينا عمله. هل نبدأ من جديد أم هل سنقبل نتيجة التصويت؟ سيشاور المستشار القانوني رئيسه ثم يرجع إلينا، وهذا سيستغرق بعض الوقت.

أعطي الكلمة لوزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد موامبا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): كلنا في هذه القاعة قانونيون. لقد كانت نتيجة التصويت واضحة غاية الوضوح. لقد صوت ٢٣ عضوا ضد قراركم. يعني ذلك أن ٢٣ بلدا يرفض إعطاء الكلمة لمدغشقر. أربع دول فقط ترى أن تعطى الكلمة لمدغشقر، فيما امتنعت عن التصويت ٦ دول. لقد انتهت عملية التصويت؛ فدعونا نقبل نتيجتها وهي أنه لا يجوز أن يخاطب السيد راجويلينا الجمعية لأن الأغلبية قد أعربت عن إرادتها بعدم إعطائه الكلمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اتفق مع وزير خارجية الكونغو الديمقراطية. أعتقد أن القرار قد اُتخذ وأننا الآن سنقفل المناقشة لهذا اليوم.

علقت الجلسة الساعة ١٨/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٨/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد رامديين ساردجو، نائب رئيس جمهورية سورينام

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب نائب رئيس جمهورية سورينام.

اصطحب السيد رامديين ساردجو، نائب رئيس جمهورية سورينام إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بمعالي السيد رامديين ساردجو، نائب رئيس جمهورية سورينام، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

السيد ساردجو (سورينام) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفدي، أتقدم بالتهنئة للسيد علي التريكي على انتخابه رئيسا للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. إنني لعلى ثقة بأن حكمته وخبرته ستقودان خطواتنا في سعينا للتصدي للتحديات العالمية. كما أحيي العمل الكبير الذي قام به سلفكم، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان. لقد قاد أعمال الدورة الثالثة والستين للجمعية خلال مناقشات بالغة التعقيد وبحث عميق بروح من المسؤولية وصدق النية. كما أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالأمين العام ومعاونيه لتفانيهم في مساهمتهم في الجهود المبذولة حاليا لتحسين طرائق عمل المنظمة وتحسين تفاعلها مع الدول الأعضاء.

لا يزال العالم يواجه تحديات عديدة، بعضها جديد والبعض الآخر تقليدي. ومع استمرار التحديات التقليدية التي تواجه السلام والأمن الدوليين، أصبح علينا الآن أن نواجه مشكلات غير تقليدية مثل الجوع المتفشي، والأوبئة الفتاكة، وازدياد الكوارث الطبيعية عنفا وتواترا، والتدهور البيئي. أضف إلى ذلك مشاكل الطاقة والغذاء والأزمة المالية والاقتصادية وتضافرها لإعاقة بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ كما هو مقرر لها.

إن الاعتماد المتبادل في عالم اليوم يعزز مفهوم أن التحديات الراهنة تتجاوز الحدود الوطنية، وبالتالي تتطلب من المجتمع الدولي تنسيقا لعمله واستجابته. لذا تظل الأمم المتحدة هي المحفل المركزي للتصدي للمشكلات العالمية ونحن ما زلنا عند دعوتنا إلى تعددية الأطراف لا بوصفها خيارا بل لكونها ضرورة.

في هذا الصدد، نرى ألا مفر من أن تستمر الأمم المتحدة في جهود إصلاح نفسها. وينبغي أن يشمل ذلك إصلاحا ذا مغزى لمجلس الأمن لرفع كفاءته وتحسين استجابته لتحديات عالم اليوم. وبذات القدر من الأهمية، ينبغي تعزيز التعاون في داخل المنظمات الإقليمية وفيما بينها. كما يجب الاستمرار في تعزيز قنوات مكثفة للحوار بين المجموعات الإقليمية واستخدامها للتأكيد على التزامنا المشترك بتعددية الأطراف.

بهذه الروح، يشارك بلدي في الجهود الإقليمية وتلك المشتركة بين الأقاليم بهدف تعزيز التعاون والتكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وأود هنا أن أبرز أهمية الأمم المتحدة كعامل فعال للدفع إلى الأمام بالتعاون المتعدد الأطراف وأن أشدد على الحاجة إلى تعزيز دورها في التشاور والتنسيق بين المنظمات الإقليمية.

إن خطورة التهديد الذي يشكله تغير المناخ تجعل من الضروري، بشكل عاجل، بذل نفس القدر من الجهد المتعدد الأطراف الذي بُذل في مجالات تتراوح بين مكافحة الانتشار غير المنضبط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، ومحاربة الإرهاب الدولي، وجهود التحكم في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جهة، وحفظ السلام وبناء السلام والنهوض بالمرأة وحماية حقوق الإنسان من جهة أخرى.

نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام لتنظيمه مؤخرا مؤتمر قمة تغير المناخ بهدف حشد الدعم السياسي المطلوب للوصول إلى اتفاق نهائي في كوبنهاغن. وتأمل سورينام أن تنتج كوبنهاغن اتفاقا طموحا في أهدافه فيما يتعلق بتخفيف آثار تغير المناخ والتكيّف معها. إننا نتوقع صدور التزامات بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بكميات ملائمة وتقديم الدعم لجهود التكيف في البلدان النامية. وعلى الدول التي تتحمل تاريخيا المسؤولية عن الانبعاثات الحالية لغازات الدفيئة أن تقوم بدور ريادي في هذا المجال.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد شهيد (ملديف).

من منطلق مبدأ ”المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة“، نتطلع إلى الجهود الملائمة التي ينبغي على البلدان النامية بذلها بغية تخفيف آثار تغير المناخ. إن سورينام، بوصفها بلدا غنيا بالغابات ولا يعاني إلا قليلا من ظاهرة إزالة الغابات، ستستمر في بذل الجهود لإدارة غاباتها على نحو مستدام. ونأمل، بهذه الطريقة، أن نستفيد من غاباتنا القائمة كعامل استقرار مناخي وأن نطور تلك الميزة. إننا نهتم كثيرا بإقامة نظام مستقبلي للغابات كعامل لتخفيف انبعاثات الكربون وذلك تحفيزا للبلدان الغنية بالغابات والتي تحافظ عليها من الإزالة. وفي هذا الصدد، استرعي انتباهكم

إلى تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتمويل المرحلي لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها. وفق التقديرات الواردة في ذلك التقرير فإنه، في حالة ما إذا توفر تمويل يتراوح بين ١٥ و ٢٥ بليون دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، يمكن خفض النسبة العالمية السنوية لإزالة الغابات بمعدل ٢٥ بالمائة بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا السياق ندعو المؤسسات والدول الأعضاء إلى دعم أنشطة برنامج الأمم المتحدة التعاوني لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات، تقديرا للإمكانات الطيبة التي تتمتع بها الغابات الاستوائية في تخفيف تداعيات تغير المناخ.

تؤكد سورينام دعمها لتعزيز الحوار بين الحضارات ولثقافة السلام في مختلف المحافل الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل للبرنامج العالمي للحوار بين الحضارات وبرنامج عمله، وكذلك الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام (القراران ٥٦/٦ و ٥٣/٢٤٣ على التوالي).

تمثل ديمقراطيتنا شاهداً على طموحنا لتحقيق السلام والأمن والتنمية. لقد قطعت الجماعات العرقية المختلفة، ذات الخلفيات الثقافية والدينية المتنوعة، شوطاً طويلا في التعايش والتعاون على نحو يتسم بالتناغم والمسالمة. ويتكرّس ذلك الالتزام في التمثيل السياسي في الإدارة الحكومية. إننا، في إطار تلك القيم الديمقراطية القائمة على التسامح الديني والعرقي في أعلى مستوياته، نقوم ببناء مجتمع قادر على تحقيق الرخاء والتفاعل مع دول المنطقة والعالم بأسره. إن تحقيق السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي يتطلب قدراً من التعاون مبني على الحوار البناء الذي يحترم الآخر. وينبغي لهذا الحوار أن يستلهم روح التسامح، والقبول والثقة المتبادلين بين الأديان والشعوب والثقافات. ولن نتمكن من التغلب على التوترات الدولية إلا إذا حققنا الثقة والتفاهم المتبادلين.

لقد شدد الأمين العام مؤخراً على أهمية التعليم في التنمية. إن التعليم هو بالفعل القاعدة التي تقوم عليها فرص التقدم الاقتصادي والرخاء، فالمعرفة والقدرات التقنية المتطورة أدوات بالغة الأهمية لتعزيز الإمكانات الاقتصادية لأي بلد، ولنموه ورفع المستوى المعيشي فيه. لذا وجب علينا أن نوحد جهودنا من أجل تحسين قدرة بلداننا على اللجوء إلى التقنيات المتطورة ونشرها والاستفادة القصوى منها. إن التعاون الدولي بشكل أفضل من أجل خلق نظم تعليمية أفضل سيساعد الدول النامية على تحقيق تقدم أسرع نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة تلك المرتبطة بمستويات التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين.

إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان هما من أكثر الاستراتيجيات فعالية في القضاء على التفاوت بين الجماعات الاجتماعية في داخل البلدان وما بينها. لذا ظل سورينام ملتزمة بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان.

فيما يتعلق بما تعارف الناس على تسميته بالجريمة الدولية الأعظم – أي جريمة العدوان – تأمل سورينام في أن يتم عاجلاً اتخاذ قرار بشأن مكونات تلك الجريمة. إن المؤتمر الاستعراضي لميثاق روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية يجب أن يعالج هذه المسألة بجدية.

لقد تمكنت الأمم المتحدة، لأكثر من ٦٠ عاماً، من خلق الثقة والتفاهم بين الدول الأعضاء ومن ثم صون السلام العالمي. ويؤكد وفدي من جديد التزامه بالتنمية، واحترام حقوق الإنسان، وسنواصل الانخراط في حوار بناء بغية الإسهام في مستقبل أفضل للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أشكر نائب رئيس سورينام على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب السيد رامديين سارودجو من على المنصة.

خطاب السيد جوزيف بواكاي، نائب رئيس جمهورية ليبريا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية ليبريا.

اصطحب السيد جوزيف بواكاي، نائب رئيس جمهورية ليبريا إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ببالغ السرور أرحب بمعالي السيد جوزيف بواكاي، نائب رئيس جمهورية ليبريا وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

السيد بواكاي (ليبريا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني ووفدي أن نخاطب الجمعية العامة للمرة الثانية نيابة عن رئيسة الجمهورية السيدة إيلين جونسون سيرليف وحكومة وشعب ليبريا. إننا نهنئ السيد علي عبد السلام التريكي وبلده، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. إننا لعلى ثقة أن السيد التريكي، الدبلوماسي المتمرس، سيفيدنا بخبرته الثرية ونحن نعالج قضايا بالغة التعقيد على أجندة الدورة الحالية ويحدونا الأمل أن تتكلل أعمالنا بنجاح باهر. وفي هذا الصدد، نود، وفد بلادي وأنا، أن نطمئن الرئيس إلى تعاوننا الكامل.

لذا، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم تحية مستحقة إلى الرئيس السابق، معالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، من نيكاراغوا، على الأسلوب البالغ الاقتدار والفعالية الذي أدار به أعمال الدورة الثالثة والستين للجمعية. فقد كانت قيادته الرشيدة والذكية حاسمة في تهدئة الدوامة التي أثارتها الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحادة. كما نحيي الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، رجل الدولة ذو النظرة الثاقبة، على الجهود الدؤوبة التي يواصل بها إدارة شؤون هذه المنظمة. فديناميته المتجددة ووضوح رؤيته يعطيان زخما لتطلعاتنا الجماعية إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية على مستوى العالم.

إن ليبريا تواصل إحراز تقدم مطرد في ظل القيادة المتميزة والمثابرة لفخامة الرئيسة إيلين جونسون - سيرليف. فمنذ تنصيبها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بصفتها أول سيدة منتخبة ديمقراطيا، رئيسة دولة لبلد أفريقي، قامت الحكومة بعدد من المبادرات الهامة الهادفة إلى تعزيز الحوار والمصالحة الوطنيين.

وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قدمت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة تقريرا أوليا لم يحظ بالموافقة الإجماعية للجنة، لأن عضوين منها أصدرا آراء معارضة. ومع ذلك، فقد أثار التقرير منذ نشره مناقشة وطنية، والتزمت الرئيسة بالعمل مع جميع أصحاب الشأن على تنفيذ التوصيات، التي يجب أن تكون منسجمة مع ولاية اللجنة، ومع أماني الشعب الليبري وقوانين بلدنا.

ولحماية الحقوق الأساسية للشعب الليبري، عينت الرئيسة أيضا أعضاء اللجنة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، التي ستتولى مسؤولية رصد تنفيذ تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وبموجب الدستور الليبري، يجب أن يحظى المعينون بموافقة مجلس الشيوخ الليبري، وهذه العملية قيد التنفيذ حاليا. وشكلنا أيضا لجنة الأرض، وتم تعيين مفوضيها لمعالجة المسائل المتفجرة لتراعات الأراضي والحاجة إلى الإصلاح الزراعي.

وإننا نشير بارتياح إلى إنجاز البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، الذي جرى تنفيذه بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وقد اختتم هذا البرنامج بنجاح في تموز/يوليه من هذا العام. لكن البطالة المرتفعة، وبخاصة بين الشباب، لا تزال تمثل تحديا رئيسيا.

وليبريا سعيدة بالتقدم المحرز في إعادة تشكيل قواتها المسلحة، التي تشمل تدريب جيش قوامه ٢ ٠٠٠ عنصر بمساعدة شركائنا في التنمية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية. ونحن نواصل تشجيع مراعاة الاعتبارات الجنسانية في هذا المجال الهام من جهودنا الوطنية، آخذين في الاعتبار أنه ليس هناك حاليا سوى ٥٨ امرأة في القوة الجديدة.

وسجلت تحسينات أيضا في أداء قوة الشرطة الوطنية الليبرية التي أعيد تنظيمها، مع تشكيل وحدة طوارئ. لكن الشرطة ما انفكت تواجه صعوبات في بلوغ القدرة التشغيلية الكاملة في مجالات البنى الأساسية والمعدات والمرافق اللوجستية وغيرها من المتطلبات. وقبل أسبوعين، عقدت في مقر الأمم المتحدة، هنا في نيويورك، مشاورات شراكة ناجحة بشأن الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية في ليبريا. وكانت استجابات شركائنا، ولا سيما الهند، مشجعة. وهدف هذه الخطة الاستراتيجية استحداث برنامج متكامل من شأنه أن يضمن فلسفة تلقينية وتدريبية ثابتة لتعزيز الاستمرارية. والمطلوب أيضا خطة استراتيجية مماثلة لمكتب الهجرة والتجنيس، لتحسين كفاءته وفعاليته في مراقبة الحدود.

ويسرنا أن نعلن أن ليبريا واصلت القيام بخطوات بارزة في إدارة العدالة وسيادة القانون، على الرغم من العوائق المثبطة. وقد أنشأنا محكمة خاصة لجرائم العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، بدأت في نظر القضايا وتشجيع الضحايا على المثول أمامها والإبلاغ عن تلك الجرائم بروح من السرية والعدالة. وقد تلازم ذلك مع اعتماد الحكومة المزيد من السياسات والأطر المراعية للاعتبارات الجنسانية، عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وإعادة البناء والتنمية بعد الصراع تقتضيان أن يشارك جميع الليبريون في الجهود الجارية للتعافي والتنمية المستدامة. لذا، تقوم الحكومة بتعزيز وتشجيع مشاركة المرأة على مستوى القيادة وفي جميع المناحي الأخرى للمجتمع، مع التركيز على تعليم الفتيات الصغيرات.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الندوة الدولية المعنية بتمكين المرأة، وتطوير القيادة، والسلم والأمن الدوليين، التي عقدت في مونروفيا في ٧ و ٨ آذار/مارس ٢٠٠٩، بالمشاركة بين رئيسة ليبريا، فخامة السيدة إيلين جونسون – سيرليف، ورئيسة فنلندا، فخامة السيدة تارجا هالونين، وقد أقر في ذلك الحدث إعلان مونروفيا، الذي يدعو إلى العمل على أساس القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وبتغير المناخ والجنسانية. ونود أن نشكر جميع شركائنا وأصدقاء المجتمع الدولي، بما في ذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبعثتها في ليبريا، التي أسهمت في نجاح البرنامج.

وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة، والسلام والأمن يقر بأن النساء، بوصفهن مدنيات في حالات الصراع، لسن ضحايا فحسب، بل هن عناصر قوية للسلام والأمن في مجتمعاتهن.

ونحن نقر بأن قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) مكون هام للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في ما يتعلق بالاغتصاب والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات. لذا، نوصي بأن يعين الأمين العام مبعوثا خاصا معنيا بالمرأة والسلام والأمن، يمكن أن يحث الدول الأعضاء على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ويضمن أن المسار نحو ذكراه السنوية العاشرة سبقه إعداد جيد ومتسق.

ولقد تشاركت القائدتان المثاليتان في استضافة حدث جانبي للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، هنا في

مقر الأمم المتحدة، كان بمثابة متابعة لاجتماع مونروفيا الاستثنائي، بغية التركيز على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتغير المناخ. وتقديرا لعملهما المتميز، فإننا ننضم إليهما في مناشدة جميع الدول الأعضاء، والحكومات والمنظمات غير الحكومية لدعم إعلان مونروفيا. وتود ليبريا أن تشكر جميع المشاركين في ذلك الحدث التاريخي لتجديد دعمهم لحكومتها، ولإصلاح منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الحاجة الملحة إلى المساواة الجنسانية في أجهزتها ووكالاتها ذات الصلة.

إن تنشيط الاقتصاد في ليبريا قد أصبح يمثل قصة نجاح ما بعد الصراع، بفضل المزج بين القيادة المنظمة والسياسات الحصيفة لفخامة الرئيسة إيلين جونسون – سيرليف وبين الشراكة البناءة جدا مع المجتمع الدولي. وما فتئنا ندرك أنه لا يمكن لأي مقدار من المساعدة الخارجية أن يغير دولة ما في غياب القيادة الأخلاقية الرشيدة والكفاءات التقنية والالتزام بتحسين رفاه مواطنيها. وانطلاقا من هذا الإدراك، أعددنا الاستراتيجية الحكومية للحد من الفقر، واستنبطنا شراكة استراتيجية مع البلدان والمنظمات الصديقة في إطار المجتمع الدولي.

لقد شهدنا نموا بنسبة ٧ في المائة في عام ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن يسجل نسبة ٥ في المائة هذا العام، وذلك في معظمه نتيجة الأثر السلبي للانهيار الاقتصادي العالمي على طلب سلعنا الرئيسية، وانخفاض تدفق رؤوس الأموال. وارتفعت حصيلة العائدات الوطنية بنسبة ٢٥ في المائة في العام الماضي. وقد حسنا أعمالنا التجارية وأجواء استثمارنا باستحداث مفهوم ”المتجر الجامع للخدمات“ لتنشيط نمو القطاع الخاص وإيجاد فرص العمل.

وقد أعدنا تأهيل ما مجموعه ٦٧٤ ميلا من الطرق الرئيسية والثانوية لربط المجتمعات التي كانت معزولة عن الإدارة المركزية بسبب الأزمة الأهلية التي دامت ١٤ عاما. وتم إعداد استراتيجية متماسكة وشاملة لإصلاح الخدمات المدنية، بوصفها عنصرا أساسيا لإصلاح القطاع العام. وفضلا عن ذلك، عممت الرئيسة سياسة للتعليم الأساسي الإلزامي المجاني والإجباري، مع تركيز خاص على الفتيات، اللواتي غالبا ما يكن ضحايا التحيز والإساءة على المستوى المؤسسي.

كما اتخذنا عدة مبادرات إصلاحية اقتصادية، وشكلنا اللجنة الليبرية لمكافحة الفساد بغية تهيئة أجواء تجارية واستثمارية شفافة وقابلة للتنبؤ، فضلا عن تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي بشكل أكبر.

وأحرزت ليبريا تقدما ملحوظا نحو بلوغ الأهداف المرسومة للإغاثة في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. والتأهل لهذه العملية سيتيح للبلد الاقتراض من الأسواق المالية الدولية وقبول القروض.

وبينما ليبريا تحرز وتواصل إحراز تقدم مدهش نحو توطيد السلام، فإن المكاسب لا تزال هشة. ففي حالات ما بعد الصراع مثل حالتنا، يرتبط الاستقرار بالتنمية. وضعف القدرة المؤسساتية في مجال سيادة القانون، مقرونا بغياب فرص العمل، وبخاصة للشباب، ما انفك يهدد التقدم المستدام.

ولأننا نتوقع إجراء انتخابات عامة سنة ٢٠١١، فإن التنفيذ الناجح لهذه الاستحقاقات سيضع الأمة بثبات على مسار الاستقرار والديمقراطية. لذا، من المتوقع للتنمية الاقتصادية – الاجتماعية المستدامة المتواصلة أن تشكل محفزا لعملية انتخابية هادئة.

ولا تزال بلدان اتحاد نحو مانو، ليبريا وسيراليون وغينيا وكوت ديفوار تستضيف أعدادا كبيرة من لاجئي بعضها بعضا في المنطقة دون الإقليمية. فعلى سبيل المثال،

يتردد أن أكثر من ٦٥ ٠٠٠ لاجئ ليبري ينتشرون في مناطق غرب أفريقيا، ويشكلون تحديات إنسانية تتطلب إجراء عاجلا للتنقل عبر الحدود. وهذا ما يجعلنا نواصل الحث على المسار السريع وتيسير الشروط الصارمة للمساعدة الإنمائية، كيما تبقى ليبريا نموذجا حقيقيا لإعادة الإعمار والديمقراطية بعد الصراع.

وفي هذا الصدد، تلتمس ليبريا تعاطف المجتمع الدولي ودعمه لديمقراطيتها الفتية، بينما تعمل على تحسين حالة حقوق الإنسان، والشفافية، ومكافحة الفساد والإدارة الرشيدة، باعتبارها أولويات هامة للحكومة.

وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن الامتنان العميق لحكومة ليبريا وشعبها لمجلس الأمن على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة فيها لمدة سنة أخرى، كما تطلب منه توفير أجواء أمنية مؤاتية لإجراء الانتخابات العامة والرئاسية في عام ٢٠١١. ولا نغالي بالتأكيد على الطابع الحاسم لهذا التحول الديمقراطي، مع إشادتنا بالرجال والنساء الأشداء في البعثة على خدماتهم الشجاعة والمتفانية في حفظ السلام.

ومسألة التنقل عبر الحدود، المشار إليها آنفا، تثبت أن أمن واستقرار بلدان المنطقة دون الإقليمية لاتحاد نهر مانو مرتبطان ارتباطا لا ينفصم، وأنه لا يمكن فصل التقدم في أحد البلدان عنه في أي دولة عضو. وقد بات إجراء الانتخابات في كوت ديفوار وغينيا وشيكا. وبصفة الرئيسة إيلين جونسون – سيرليف رئيسة اتحاد نهر مانو وعضوا في فريق الاتصال المعني بغينيا، فإنها تحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على استمرار انخراطهما البناء مع غينيا، مع حثها على الامتثال للاتفاق الأصلي بغية الانتقال الهادئ إلى الحكم الديمقراطي في ذلك البلد.

لقد أصبح التنقل عبر الحدود بين بلدان اتحاد نهر مانو أكثر تعقيدا وإثارة للمشاكل بسبب العدد المتزايد من القضايا التي تشمل الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والاتجار بالبشر وجرائم أخرى منظمة عبر الحدود الوطنية في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية وما وراءها. وتستدعي هذه المشاكل الحاجة الملحة إلى إجراء دولي جماعي لمعالجة هذه الأنشطة الإجرامية، التي تعتبر تهديدا للسلم والأمن الإقليميين.

إن ليبريا تدعم قرار زعماء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن رفع جزاءات الأمم المتحدة عن زمبابوي. ويشجعنا أن اتفاق تقاسم السلطة بين الأطراف لا يزال قائما بينما يحاول البلد أن يتعافى.

وفي ما يتعلق بالصومال، فإننا نلاحظ بأسى التدهور المستمر في حالة هذا البلد. وبالنظر إلى الظروف المؤسفة هناك، تدعو ليبريا إلى التزام متجدد من المجتمع الدولي بتوفير الدعم اللوجستي والمالي لمبادرات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي لاستعادة السلام في ذلك البلد. وبصفة ليبريا أحد المستفيدين من عمليات حفظ السلام، فإنها تسجل إدانتها الشديدة لعمليات القتل البربري التي طالت ١٧ من حفظة السلام التابعين للاتحاد الأفريقي في الصومال.

وعلى صعيد دارفور، تشجعنا الإرادة التي أعربت عنها جميع الأطراف لإنهاء الأعمال القتالية المسلحة وإيجاد حل سياسي للمشكلة، يضمن سلاما دائما للجميع في ذلك الإقليم.

وترحب ليبريا بمؤتمر القمة المعني بتغير المناخ، الذي عقده الأمين العام، وقد انتهى للتو. ونعتقد اعتقادا راسخا بالحاجة الماسة إلى إجراء للحد من انبعاثات غاز الدفيئة، ومساعدة جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، لكي تستجيب بكفاءة للآثار الضارة لهذه الظاهرة العالمية.

وما فتئت ليبريا تطالب مع آخرين بمجلس أمن ديمقراطي يعكس واقع القرن الحادي والعشرين. فالعالم اليوم

مختلف جدا وأكثر تعقيدا منه في أربعينات القرن الماضي، حين خرجت هذه المنظمة إلى حيز الوجود.

وتدعم ليبريا عمليات حفظ السلام لإخماد لهيب الحرب. لكننا نود أن نؤكد على فوائد استحداث آلية إنذار مبكّر، للتعامل مع أوضاع متفجرة كامنة قبل أن تتطوّر إلى حرائق فعلية لا تترك سوى خيارات مميتة.

كما أنه من المهم أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة وإعفاء خاصين لبلدان ما بعد الصراع، بغية حمايتها من الصدمات في النظام العالمي، ومنها الأزمة المالية العالمية الراهنة. ويكون لهذه الاضطرابات غالبا أثر عكس مسار المكاسب المحرزة باستعادة السلام في البلدان الخارجة من الصراع.

وهذا ما يجعل ليبريا ترحب بتعاطف المجتمع الدولي ودعمه في إعادة بناء مؤسساتها التي دمّرها الصراع الأهلي المطوّل. والأزمة المالية الراهنة مؤاتية لاحتمال تقويض دعم المانحين لجدول أعمالنا التجديدي الوطني، مما يهدد الاستثمار المباشر الأجنبي الذي تشتد حاجتنا إليه، وتقديم الخدمات الاجتماعية.

والنتيجة التي ستترتب على عدم قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية لشعبها تنطوي على النزعة إلى تهيئة تربية خصبة لأعمال زعزعة الاستقرار من مصادر داخلية وخارجية. ومن الأوفر لنا أن نمنع هذه المخاطر بدلا من تعبئة موارد متناقصة أصلا بتكلفة أعلى بكثير، مما يستدعي أحيانا إزهاق أرواح بشرية وهدر موارد ضخمة، للتعامل معها.

وختاما، نتعهد بتقديم دعمنا المطلق لقيادتكم، ويراودنا الأمل بأننا قادرون معا على النهوض بقضية الإنسانية وجعل العالم مكانا أفضل للعيش حقا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية، أود أن أشكر نائب رئيسة جمهورية ليبريا على البيان الذي أدلى به.

اصطُحب السيد جوزيف بو كاي، نائب رئيسة جمهورية ليبريا، من المنصة.

خطاب الرايت أونرابل رايلا أمولو أودينغا، رئيس الوزراء في جمهورية كينيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء في جمهورية كينيا.

اصطُحب الرايت أونرابل رايلا أمولو أودينغا، رئيس الوزراء في جمهورية كينيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني جدا أن أرحب بدولة الرايت أونرابل رايلا أمولو أودينغا، رئيس الوزراء في جمهورية كينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد أودينغا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يطيب لي أن أهنئ الرئيس على الشرف الاستثنائي باختياره لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والستين. وأود أن أطمئنه إلى الدعم الكامل من وفد بلدي، فيما هو يؤدي مسؤوليته الجسيمة لتوحيد الدول الأعضاء سعيا إلى تحقيق الهدف المشترك، وهو إيجاد عالم أكثر إنسانية وأمنا واتحادا وازدهارا.

لقد جاء وقت مؤخرا بدا فيه أن ذلك الهدف المراوغ بات أخيرا في متناول اليد، لكن تحديات جديدة مضاعفة تجمعت لتجعله أبعد منالا. لذا، من المشجع أن يتحول العالم إلى الأمم المتحدة لإيجاد مسار عالمي مشترك لحل تلك الصعوبات المستعصية التي تواجه البشرية. وثمة

إقرار واضح بأننا، متحدين، قادرون على النجاة، لكننا، متفرقين، غير قادرين إلا على الغرق.

لقد مرّت فترة استخفّ فيها الأقوياء بقدرة هذه المؤسسة على أن تكون طرفا موحدا. لكن ذلك الموقف يتغير الآن، وفي هذا الصدد، أود أن أحيّي رئيس الولايات المتحدة، الذي يحظى بمكانة خاصة في قلوب الأفارقة، ولا سيما لدى الكينيين، لأنه نوه صراحة يوم الأربعاء إلى مركزية الأمم المتحدة في استنباط حلول مشتركة.

ولكي تُعَدّ الأمم المتحدة بشكل أفضل لمواجهة هذه التحديات، علينا أن نواصل إلحاحنا على الإصلاح في المنظمة. ومجلس الأمن، على وجه الخصوص، يجب توسيعه وجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلا للواقع الراهن اليوم. ويجب أن يشمل جزء من التوسيع حصول أفريقيا على مقاعد دائمة ولها حق النقض.

ولم يعُد ممكنا للعالم بعد اليوم أن يواصل تهميش قارة تأوي نحو بليون نسمة. فذلك خطأ من حيث المبدأ، بل إنه خطأ في التطبيق. ولا يمكننا أن نجد حلولا مستدامة لتحدياتنا حين يُعطى هذا الجزء الضخم من البشرية مثل هذا القدر من الصوت والدور في السعي من أجل السلام.

إن العالم يدرك الآن إدراكا دقيقا أن السعي إلى السلام يبدأ بضمان بقاء كوكب الأرض. لذا، فإنني أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على عقده الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتغيّر المناخ، الذي طرح المسألة بدقة على بساط البحث المركزي للعالم. وليست هناك مسألة توحّد سكان العالم كله بهذا الوضوح مثلما يفعل تغيّر المناخ.

ومن المؤسف أن القرار الثاقب في مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، لاستكشاف إمكانية إيجاد إطار مؤسسي أكثر اتساقا للإدارة البيئية الدولية، لم يؤت أي ثمار. وهذا أمر غير مقبول الآن بصورة خاصة حين يشكّل تغير المناخ التحدي الأكثر إلحاحا في زماننا. لذا، ندعو إلى تطوير برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، بحيث يمكن أن يصبح المؤسسة البيئية المركزية التي تتولى الاتفاقيات العديدة.

لقد لاحظنا بأسف ظهور العديد من المراكز التي تتعامل مع المسائل البيئية. وذلك يبدد أثرها، حتى أنه يؤدي أحيانا إلى إجراءات متضاربة. وينبغي الآن رفع مستوى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي إلى المستوى نفسه لمكاتبها في جنيف وفيينا، لتمكينه من تقديم دعم شامل لجميع الدول الأعضاء والمنظمات التي تناضل لتصل إلى نموذج جديد من الاقتصاد الأخضر المستدام والدينامي.

وبدون ذلك، ستتعرّض حياة بلايين البشر للخطر. وكما سبق للأمين العام أن أوضح يوم الأربعاء، قد يهبط هذه السنة ١٠٠ مليون شخص آخرون تحت خط الفقر بسبب انتكاسات تغير المناخ. وقد تتراجع الأسواق، أما الدخول وفرص العمل فلا. وهذه التطورات لا تبشر بالخير للمستقبل

ويؤسفني القول إن بلدي رمز للويلات التي تسببت فيها سنوات من التجاوزات القاسية في سوء الإدارة العالمية والمحلية لبيئتنا. فذوبان الأغطية الجليدية لجبل كينيا وجبل كيليمينجارو القريب منه، وتدمير مساحات شاسعة من غاباتنا التي كانت جميلة ذات يوم، وجفاف الأنهار السريعة التدفق، والدورات المكثفة من القحط والفيضانات، وامتداد الملاريا إلى مناطق المرتفعات حيث ترتفع درجات الحرارة - كلها عواقب أعمال البشر داخل حدودنا وخارجها. ولهذا، فإن الحل يجب أن يستلزم العمل على كلتا الجبهتين.

وأخشى أن يكون التحدي الأكبر لنا هو التحدي الخارجي. وإننا كبقية أفريقيا، لا ننتج سوى نسبة ضئيلة من الانبعاثات التي سرعان ما تؤدي إلى احترار

الكوكب وتضعف قدرتنا على إنتاج كميات كافية من الغذاء والطاقة وادخار موارد مائية مستدامة. إن اقتصاداتنا في اضطراب. ونحن ضحايا تصرفات العالم الأغنى وإسقاطاته، ولهذا، فإننا نحتاج إلى مبالغ ضخمة من الأموال كمساعدة واستثمار خاص لعكس مسار الأحداث. ويجب على المجتمع العالمي أن يتفق على إجراءات محددة في كوبنهاغن.

لكننا في كينيا غير معنيين بأن نلعب لعبة اللوم أو انتظار القيام بعمل دولي. بل بدأنا بالفعل باتخاذ قرارات سياسية قاسية جدا لعكس مسار مظاهر الدمار. وهدفنا الفوري هو الاستعادة الكاملة لأكبر برج مائي لدينا. مجمّع ماو فوريست الشهير، فضلا عن أبراج كينيا المائية الأربعة الأخرى، ونقوم بحملة إعادة تحريج واسعة لغرس سبعة بلايين شجرة، من شأنها أن تستعيد مصارف تخفيف الكربون، مما جعلنا ذات يوم نحقق اكتفاء ذاتيا في الغذاء والطاقة. كما أننا ننفذ برنامجاً مكثفاً يستهدف التحويل السريع لإنتاج الطاقة إلى تقنيات خضراء تستخدم الأصول التي نحن أغنياء بها طبيعيا – الرياح والشمس، والأهم من ذلك كله، الطاقة الحرارية الأرضية، التي يمكن أن تؤدي إلى أكثر من مضاعفة إنتاجنا الحالي من الطاقة خلال السنوات الأربع المقبلة.

وإننا نحشد مواردنا المحلية لهذه البرامج جميعا، لكننا سنحتاج إلى مساعدة واستثمار كبيرين للنجاح في تحقيق هدفنا ببلوغ الاكتفاء الذاتي بطريقة خضراء. وقد أقرّت الأمم الغنية بأن مصالحها الذاتية تستفيد من تعزيز تلك الالتزامات الخضراء في البلدان النامية، لكن الآليات القائمة التي تستطيع هذه الدول من خلالها أن تدعم تلك البرامج، بحاجة إلى تنقيتها وجعلها أكثر فعالية في إطلاق الموارد سريعا.

لذا، فإننا نؤيد اقتراح رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون تقديم تسهيلات مالية قدرها ١٠٠ بليون دولار، وفي الوقت نفسه، نحث مجموعة الثمانية على أن تجمع وتصرف سريعا الـ ٢٠ بليون دولار التي تعهدت بها للإنتاج المعزز للأغذية. ونحتاج إلى مساعدة فورية لإطعام ١٠ ملايين كيني يعانون الجوع الآن، وسيواجهون المجاعة قريبا بدون تلك المساعدة. وفي الأسبوع الماضي تحديدا، أعلنا هذه الحالة كارثة وطنية تتطلب معالجتها ٥٠٠ مليون دولار، سيتم جمع ٢٥٠ مليون دولار لها من مواردنا الذاتية، بينما نتوجه إلى شركائنا في التنمية بنداء عاجل لتقديم الـ ٢٥٠ مليون دولار الأخرى.

وقد نفقت عشرات الآلاف من رؤوس المواشي. وهذا الخراب نتيجة لتغير المناخ بشكل رئيسي. ولقد مررنا بحالات جفاف في الماضي، لكنها الآن تتكرر بوتيرة أسرع وقسوة أشد. فسنة واحدة من الجفاف صعبة بما يكفي، لكن الأمطار خذلتنا طوال المواسم الأربعة المتتالية الماضية. وأناشد الذين يتمنون الخير لنا، وهم كثيرون، أن يساعدونا في حالة الطوارئ العصيبة هذه. ولكي نخفف المعاناة، نفذنا تعبئة مكثفة – ضمت العسكريين – لتقديم الإغاثة وشق حُفر السبر ونقل المياه إلى مناطق العوز الشديد.

وأقول بفخر شديد إنه على الرغم من العنف الرهيب الذي أعقب الانتخابات، والتحولات العديدة اللاحقة التي جعلت المصالحة وإعادة البناء أكثر صعوبة، فقد أظهر شعبنا نضجاً غير عادي وتصميما على الارتقاء إلى مستوى التحديات غير المسبوقة. واستطعنا التغلب على المرارة الناجمة عن الانتخابات باتفاق وقعناه بمساعدة الاتحاد الأفريقي ووساطة السيد كوفي عنان، فضلا عن دعم الأمين العام بان كي – مون، الذي زار كينيا شخصيا في ذروة الأزمة – ونحن شديدو الامتنان لذلك.

واسمحوا لي الآن أن أتناول منطقة لا يسود فيها السلام، وهي تشكل مصدرا للقلق العميق لدى المجتمع الدولي برمته – إنها الصومال. فباعتبارنا جيرانها المباشرين، ولدينا عدد كبير من السكان الصوماليين الكينيين، قمنا بأكثر مما قام به أي بلد آخر لمساعدة الصومال على تجاوز انقساماته وصراعاته. وليس هناك من هو أكثر منا رغبة في المساعدة على دحر قوى التطرف هناك، تلك التي تحظى بقدر كبير من النفوذ بمساعدة عناصر خارجية. والتدفق المتواصل من اللاجئين، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من الصومال هي المصدر الرئيسي لاضطراب الأمن في بلدنا.

والانتكاسة الأخيرة الناجمة عن ذلك الاضطراب الأمني هو التعطيل من خلال القرصنة ضد التجارة الدولية في واحد من أنشط الطرق البحرية في العالم. وعلى الرغم من المخاطر الناجمة عن تلك الأعمال، قدمت كينيا تسهيلات لاعتقال القراصنة المشتبه بهم ومحاكمتهم، كجزء من التزامنا الدولي بتعزيز السلام. كما عرضنا استضافة مؤتمر تنظمه الأمم المتحدة في كينيا بشأن كيفية التنسيق والمعالجة الأكثر فعالية لبلاء القرصنة. وفي المقابل، نطلب من المجتمع الدولي أن يعترف بتضحياتنا العديدة، ويساعدنا في التعامل مع أعبائنا الكبرى المتعلقة باللاجئين والأمن.

إن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي قدّما توصية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بأن يفرض منطقة حظر للطيران وحصاراً للموانئ الجوية والبحرية التي يسيطر عليها المتمردون لمنع تدفق الأسلحة. وكينيا تدعم موقفهما دعما كاملا. وبات من المحتم على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الآن أن يتخذ إجراء حاسما لوقف المزيد من الفوضى في الصومال.

وللنجاح في السعي إلى السلام هناك، علينا أن نعترف بأن التركيز الحالي على استخدام القوة بشكل أساسي لم يؤد إلى أي كبح للتطرف. والحقيقة أن الأزمات الأمنية والإنسانية هي الآن أسوأ من أي وقت آخر. لذا، يجب علينا أن نعتمد نهجا أكثر شمولا في التعامل مع المتطرفين – نهجاً يشمل تشجيع الحكومة الاتحادية الانتقالية على أن تواصل بمزيد من الإقدام التزامها بعملية سياسية أكثر شمولا، بأن تشرك فيها جميع القوى التي تنبذ العنف. ولا يمكن لهذا التوجه نحو جميع المعتدلين أن ينجح إلا بدعم دولي أكبر بكثير. ومن المؤسف أن العديد من التعهدات التي أعلنت في مؤتمر المانحين في بروكسل لم يتم الوفاء بها بعد. فأناشد جميع أولئك الذين لم يفوا بتعهداتهم أن يفعلوا ذلك فورا.

وفيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية العالمية، فقد بات الآن معلوما أن أحد أسبابها الرئيسية هو ضعف النظام المالي الدولي. فينبغي لنا أن ندعم ونعزز التعددية الفعالة، وفي محورها الأمم المتحدة. وإننا بحاجة إلى إصلاح مؤسسات الإدارة المالية الدولية، حتى يمكنها أن تمنع الأزمات وتطور استجابات أكثر فعالية وإنصافا.

إن مثل الأمم المتحدة ومبادئها تمثل اليوم، أكثر من أي وقت آخر، الأمل الوطيد بعالم أكثر ازدهارا وإنصافا. وتعددية الأطراف في هذا العصر المعولم هي الطريقة الأكيدة الوحيدة لضمان سيادة السلام والتنمية والوحدة، بينما تمزق العالم انقسامات عديدة. فنحن بحاجة إلى شراكة حقيقية بين جميع الأمم والشعوب، بحيث يشعر كل فرد أنه أو أنها صاحب مصلحة حاسمة في صنع القرار الوطني والدولي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مارتينيز (السلفادور).

ختاما، وفي إطار الأمم الديمقراطية، فإن صوت كل شخص يساوي أصوات الآخرين جميعا، بغض النظر عن نفوذهم أو ثروتهم. ذلك هو المبدأ الذي يجب تطبيقه أخيرا على أعمال المنظومة الدولية برمتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء جمهورية كينيا على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب الرايت أونورابل رايلا أمولو أودينغا، رئيس وزراء جمهورية كينيا، من المنصة.

خطاب الأونورابل جون كاي، رئيس وزراء نيوزيلندا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء نيوزيلندا.

اصطحب الأونورابل جون كاي، رئيس وزراء نيوزيلندا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسعدني جدا أن أرحب بدولة السيد جون كاي، رئيس وزراء نيوزيلندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد كاي (نيوزيلندا) (تكلم بالماووريـة؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): أيتها القوى، أيتها الأصوات، أيتها الجهات الأربع: أحييكم جميعا.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد خاطبت الجمعية بلغة تي ريو ماووري، لغة السكان الأصليين في نيوزيلندا، وأنقل تحيات منطقة المحيط الهادئ الحارة من جميع النيوزيلنديين.

ومن دواعي اعتزازي البالغ أن أترأس وفد نيوزيلندا إلى الجمعية العامة للمرة الأولى. وشأن كل رئيس وزراء نيوزيلندي منذ عام ١٩٤٥، أقف هنا اليوم لأؤكد مجددا التزام بلدي بالأمم المتحدة وميثاقها.

لقد التقى الأعضاء المؤسسون للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ لإنشاء هذه المنظمة من رماد الحرب الأكثر تدميرا والأسوأ كسادا في التاريخ الحديث. فقد آمنوا بالحرية الأوسع لعالم يمكن فيه للعمل الجماعي أن يتلافى الأزمات العامة. وآمنوا بسيادة القانون، التي ترتقي بها جميع الدول إلى مستوى عالمي، وآمنوا بعالم يمكن أن تزدهر فيه جميع الشعوب والمعتقدات والثقافات. كما آمنوا بمستقبل يكون فيه كل فرد متحررا من العوز والخوف. وأرادوا منظمة دولية وصرحا يمكن أن يوفر تلك المكاسب.

وكانت نيوزيلندا ناشطة بين أولئك الأعضاء المؤسسين في سان فرانسيسكو. ولأنها بلد صغير مستقل ومتنوع في منطقة المحيط الهادئ، فلا تزال لها مصلحة في الأمم المتحدة – هذا المكان العظيم لتلاقي جميع الدول.

لقد استفدت شخصيا من الجهود لحماية تلك المثل. فقد فرت أسرتي من الاضطهاد في أوروبا، وكنت محظوظا بأن أترعرع في عالم جديد، حيث أن طفل المهاجرين يُمنح اليوم الامتياز الاستثنائي بقيادة بلده ومخاطبة هذه الجمعية باسمه.

إننا نلتقي في زمن تحديات عديدة. وبوجود ١٣٠ رئيس دولة وحكومة مجتمعين هنا هذا الأسبوع، فإن الدورة الحالية للجمعية العامة تشكل فرصتنا الكبرى منذ مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ لإعادة تأكيد تصميمنا الجماعي. ونيوزيلندا ترحب بهذه الفرصة. وسأركز اليوم على بعض أكثر المسائل إلحاحا، التي تتطلب منا استجابات جماعية.

إن الأزمة في الاقتصاد العالمي ما زالت مستمرة. ويجب أن نبقى حازمين في جهودنا من أجل استقرار ذلك الاقتصاد بغية تهيئة لعودة النمو المستدام. ونيوزيلندا ترحب بإجراءات مجموعة الـ ٢٠ طوال السنة الماضية. ولكننا إذ نشيد بتلك الجهود، ندعو المجموعة إلى الاهتمام بأصوات اقتصادات العالم الصغيرة وضمان الاستماع إليها في صنع القرارات العالمية.

وستشكل التجارة الحرة والعادلة المحرك الأساسي للخروج بالبلدان النامية من الفقر وتحقيق ازدهار أوسع للجميع. لذا، يجب أن تكون النتيجة المتوازنة والطموحة لجولة الدوحة من محادثات التجارة العالمية عنصرا أساسيا في استجابتنا للأزمة الاقتصادية العالمية. والاتفاق العالمي الحقيقي الذي يخفف الرسوم الجمركية، ويلغي إعانات التصدير، ويخفض الإعانات المحلية ويزيد إمكانية الوصول إلى الأسواق، سيشهد المكاسب تتدفق إلى جميع الدول. وفيما تعاني جميع البلدان من وطأة الأزمة الاقتصادية الحالية، لا مبرر لمزيد من الإبطاء.

وباعتبار نيوزيلندا أحد الاقتصادات العالمية المفتوحة حقا، فإنها ملتزمة التزاما ثابتا بتحرير التجارة ومتابعة اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية والعالمية. ونحن نؤيد دعوة الأمين العام إلى التعليق الفوري لضوابط الأسعار وغيرها من قيود التجارة الزراعية، بغية خفض الأسعار الآخذة في الارتفاع للأغذية، ومساعدة الملايين على مواكبة أعلى أسعار لها في ٣٠ عاما.

لذا، أدعو جميع تلك الدول والتجمعات، التي أخلت بتعهداتها وأعادت تطبيق تدابير حمائية، إلى أن تعيد النظر. فتلك الإجراءات مؤذية بقدر ما هي غير مقبولة. والزراعة التي تُعتبر شديدة الأهمية للبلدان النامية بشكل خاص، هي أحد القطاعات الأكثر تضررا.

إن تصاعد حدة الفقرة هي نتيجة للأزمة الاقتصادية. ونيوزيلندا فخورة، طبيعيا، بجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة تركيزه بصفته أكبر الوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، والمعنية بالفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتتعهد نيوزيلندا، من جهتها، بمواصلة زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية، مع تركيز واضح على منطقة جزر المحيط الهادئ. وفعالية المعونة لا تقل بأهمية عن مقدارها. وهذا ما جعلنا نلتزم في الشهر الماضي باتفاق كيرنز، الذي سيعزز تنسيق التنمية في جزر المحيط الهادئ.

ويجب أن يكون التركيز الرئيسي للجمعية العامة في هذه السنة على التحدي المتمثل في تغير المناخ. فهو يتطلب إبداعا واستجابة عالمية. ولا يمكن للعالم أن يتحمل توقع الإخفاق في كوبنهاغن. وهناك حاجة إلى القيادة السياسية، وهي حاضرة.

وفي مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ هذا الأسبوع، أظهر قادة أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم عزمهم على أمرين معا، هما جعل كوبنهاغن نجاحا، واتخاذهم الإجراءات بأنفسهم. ويجب على جميع البلدان أن تتخذ إجراء يعكس ظروفنا ومسؤولياتنا وقدراتنا الفردية.

ومن جهتنا، فإن نيوزيلندا ملتزمة بضمان اتفاق دائم ومفيد بشأن تغير المناخ – اتفاق فعال بيئيا واقتصاديا على السواء. فقد حددت لنيوزيلندا هدف خفض انبعاثات غاز الدفيئة بنسبة تتراوح من ١٠ إلى ٢٠ في المائة أدنى من معدلاتها عام ١٩٩٠ وذلك بحلول عام ٢٠٢٠، إذا كان هناك اتفاق عالمي شامل، وذلك يعني انخفاضا في نصيب الفرد نسبته ٣٥ إلى ٤٢ في المائة منذ عام ١٩٩٠.

ويساور نيوزيلندا قلق شديد لأن معظم انبعاثات غاز الدفيئة لدينا تأتي من انبعاثات الميثان من المواشي، التي لا تستطيع أية تكنولوجيا خفضها حتى الآن، ونحن فخورون في الوقت نفسه بدورنا كمنتج للغذاء في العالم، وبالمساهمة التي يمكننا تقديمها لضمان الأمن الغذائي لشعوبه.

والتحدي الماثل أمامنا هو إيجاد طريقة لتحقيق التوازن بين النمو في الإنتاج الزراعي والحاجة إلى خفض الانبعاثات والوصول إلى أهداف تغير المناخ.

إن ذلك ليس مجرد تحد لنيوزيلندا وحدها، ولكنه تحد للعالم. فالانبعاثات الزراعية تشكل نسبة ١٤ في المائة من جميع الانبعاثات في العالم أجمع. وكلما ازداد الطلب على الغذاء، ستزداد تلك الانبعاثات. لكن الطريقة الوحيدة المعروفة حتى الآن لتحقيق خفض في الانبعاثات من الزراعة هي بخفض المخرجات، وهذه استجابة غير مقبولة – لا لنيوزيلندا، ولا لعالم متنام يسعى إلى التحرر من الجوع.

فيجب إيجاد استجابة أفضل لهذا التحدي. وفي رأيي، أن تلك الاستجابة يجب أن تعتمد على قوة العلم وإمكانياته. وإننا فخورون بدورنا في البحث الزراعي، مثلما أن نيوزيلندا فخورة بمنتجيها الزراعيين تماما. وقد نتج عن هذا البحث مظاهر تقدم علمية وتكنولوجية حسنت الإنتاج وأطعمت فعليا ملايين البشر.

لكن تقدم البحث في مجال خفض الانبعاث يتطلب التزاما عريضا يتجاوز قدرة أي بلد بمفرده. إنه تحد يستلزم عملا جماعيا، وهو ما أدعو إليه اليوم.

لقد أعدت نيوزيلندا اقتراحا بتشكيل ائتلاف عالمي معني بخفض الانبعاثات الزراعية. ويتولى هذا الائتلاف البحث والاستثمار الدوليين في التكنولوجيات والممارسات الجديدة، للإسهام في خفض الانبعاثات المتعلقة بالزراعة، ويسعى إلى تحقيق تنسيق أوسع للجهود القائمة.

ومن خلال ائتلاف عالمي يمكننا أن نجد حلولا أسرع، ونستخدم المال الذي يجري إنفاقه في جميع أرجاء العالم استخداما أفضل. ونشجع جميع البلدان والشركات على عمل المزيد. وقد سررنا بالاهتمام الذي حظي به اقتراحنا حتى الآن، وسنواصل العمل مع الآخرين لاستكشاف المفهوم. ودعوتي اليوم إلى المنتجين الزراعيين الآخرين في العالم هي أن يرتقوا إلى مستوى هذا التحدي وينضموا إلى نيوزيلندا في الجهد البحثي هذا.

وأود الآن أن أتناول بعض الأزمات الأمنية التي نواجهها. لقد كان لي أمس شرف مراقبة الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس الأمن بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وبما أن بلدي له سجل يبعث على الاعتزاز بشأن تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، فقد تشجعت بعبارات الدعم لعالم خال من الأسلحة النووية. وعلينا جميعا أن نستفيد استفادة كاملة من هذه اللحظة التاريخية للمضي قدما ببرنامج نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. فنحن مدينون لجيلنا ولأولئك الذين يأتون بعدنا بأن نمضي قدما برؤيتنا من أجل عالم خال من الأسلحة النووية. ونيوزيلندا مستعدة لأداء دورها، إذ تعتز بكونها دولة خالية من السلاح النووي، وبلد يتصدر جبهة ذلك النقاش منذ سبعينات القرن الماضي.

وإننا متفائلون بشأن آفاق التقدم. ففي الأسبوع الماضي، ترأست نيوزيلندا المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، النمسا. ومنع انتشار الأسلحة النووية من خلال تنفيذ الضمانات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هو ركن أساسي من أركان عمل الوكالة. ويشهد العام المقبل المؤتمر الاستعراضي الخامس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وستعمل نيوزيلندا بنشاط مع شركائنا في ائتلاف البرنامج الجديد من أجل نتيجة مفيدة في ذلك المؤتمر، تقربنا أكثر إلى عالم آمن حقا.

كما أننا سنواصل معالجة الضرر الإنساني الناجم عن الأسلحة التقليدية. وسنعمل من أجل نتيجة قوية وعملية المنحى في المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية، في وقت لاحق من هذه السنة.

وإذا نظرنا إلى الوراء، فإنني فخور بالدور الذي استطاعت نيوزيلندا القيام به في التفاوض بشأن اتفاقية الذخائر العنقودية. وتعطي الحكومة أولوية لإقرار التشريع

الذي يمكننا من التصديق على هذه المعاهدة البالغة الأهمية. وتواصل نيوزيلندا أيضا القيام بدورها في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما.

ويبقى حفظ السلام كأحد المهام الأكثر أهمية لهذه المنظمة والمسؤولية الأكثر جسامة لأعضائها. ومع أنه تم تدعيم حفظ السلام بشكل بارز في الأمم المتحدة، منذ الاختبار الذي خضع له في تسعينات القرن الماضي، فإن المتطلبات الملقاة عليه الآن ثقيلة.

وأود أن أعرب عن امتناني الصادق لأولئك الأفراد المدنيين والعسكريين الذين يعرضون حياتهم للخطر بغية دعم السلام والارتقاء إلى مستوى المثل العليا التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة. لذا، فإن تأكيد كون حفظ السلام التابع للأمم المتحدة فعالا ومستجيبا قدر الإمكان، يجب أن يبقى كأحد أكثر أولويات المنظمة إلحاحا.

والأمم المتحدة توفر الولاية القانونية – والفعالية العملياتية غالبا – لجهودنا المشتركة لتحقيق السلم والأمن وصونهما. ونيوزيلندا ملتزمة التزاما ثابتا بدعم حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، سواء في عملياتها الذاتية أو في العمليات الأخرى التي أذنت بها، ومنها تلك التي نشارك فيها في أفغانستان وجزر سليمان وتيمور – ليشتي.

لكن الأمم المتحدة كثيرا ما وجدت نفسها غير قادرة على الاستجابة للأزمات الناشئة. وهذا ما يجعل نيوزيلندا تؤيد بقوة مفهوم المسؤولية عن الحماية. وإنني سعيد بالأساس المتين الذي أرسته المناقشة الأخيرة في الجمعية العامة بشأن تلك المسؤولية من أجل تنفيذها.

وتدعم نيوزيلندا بقوة أيضا المحكمة الجنائية الدولية. فمن المعتقدات الأساسية لأنظمتنا القضائية المحلية أنه يجب تقديم المذنبين إلى العدالة. والمحكمة الجنائية الدولية هي الآلية لتطبيق ذلك المبدأ نفسه على الأشخاص المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم الدولية.

وتتحمل نيوزيلندا بجدية شديدة مسؤولياتها عن إرساء السلم والأمن وصونهما في منطقتها وفي العالم. ولذا، يسرني أن أؤكد ترشيح نيوزيلندا لعضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ في الانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٤. وهي إذ تمضي قدما بترشيحها، فإنما تفعل ذلك لكونها دولة ملتزمة بالنهوض بسيادة القانون الدولي، وبتقديم صوت قوي ومنظم لمنطقة المحيط الهادئ، بالنيابة عن الدول الصغيرة، مثل دولتنا، مع اهتمام بعالم أكثر عدلا وأمنا.

إن لنا جميعا مصلحة في عالم يسود فيه السلام وسيادة القانون، حيث تتمتع جميع الدول بالأمن ويمكن أن تحقق الازدهار، وحيث تكفل لجميع البشر حقوق الإنسان والحريات الأساسية الموعودة في الميثاق. لكننا نعلم أيضا أن الحلول للمشاكل التي نواجهها جماعيا لا تلائم الأهداف والوعود الخيالية التي يمكن أن يطويها النسيان والتجاهل تماما – وهو ما يحدث غالبا. فيجب اتخاذ قرارات عملية صعبة. كما يجب تنفيذ الحلول القابلة للإنفاذ.

إننا نعلم أن الإجراء الفعال والجماعي هو للمصلحة الوطنية لكل بلد على المدى البعيد. وهذا ما آمنت به نيوزيلندا في عام ١٩٤٥، وإنني أعيد الالتزام الآن باتخاذ إجراء للارتقاء إلى مستوى مُثل ميثاق الأمم المتحدة، هنا، في هذه القاعة العظيمة هذا المساء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء نيوزيلندا على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب الأونورابل جون كاي، رئيس وزراء نيوزيلندا، من المنصة.

خطاب السيد ميلو دوكانوفيتش، رئيس وزراء الجبل الأسود

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء الجبل الأسود.

اصطحب الأونورابل ميلو دوكانوفيتش، رئيس وزراء الجبل الأسود إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسعدني جدا أن أرحب بدولة السيد ميلو دوكانوفيتش، رئيس وزراء الجبل الأسود، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد دوكانوفيتش (الجبل الأسود) (تكلم باللغة المحلية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ السيد علي عبد السلام التريكي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والستين. إننا نتمنى له النجاح في مهمته ونؤكد له الدعم الثابت من الجبل الأسود.

وأود أيضا أن أشكر الرئيس السابق، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، على جهوده ومساهمته الشخصية في أداء مهام هذا المنصب الهام.

وفي الوقت نفسه، أود توجيه التحية إلى الأمين العام، السيد بان كي - مون، على جهوده الاستثنائية في قيادة المنظمة في هذه الأوقات العصيبة.

وكما سمعنا من بيانات المتكلمين الموقرين السابقين، وبالنظر إلى أثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وأزمات الغذاء والطاقة ذات الصلة، وتغير المناخ ووباء الأنفلونزا على النمو الاقتصادي والاجتماعي والتنمية، وعلى السياسات والعلاقات العالمية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، فلا يمكن إلا لجهد عالمي منسق ومتضافر أن يعطي نتائج إيجابية.

لذا، فإن الاستجابة للتحديات الراهنة تستلزم حشد جميع القدرات والموارد، فضلا عن الإرادة السياسية القوية منا جميعا. وفي هذا السياق، يعود الدور الرئيسي إلى الأمم المتحدة، أهم محفل عالمي قائم على تعددية الأطراف.

والجبل الأسود، بوصفه بلدا يؤيد مساواة الشعوب والأمم في العلاقات الدولية، يلتزم التزاما كاملا بالمشاركة الفعالة في الجهود للخروج باستجابة عالمية للتحديات الحالية. فالحفاظ على السلام والأمن بأنشطة تستهدف تهيئة أجواء سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية إيجابية لتنفيذ واحترام القانون الدولي، وسيادة القانون، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، هي المبادئ والأسس الرئيسية لأولويات السياسة الخارجية للجبل الأسود.

وفي ذلك الصدد، يبقى هذا البلد ملتزما التزاما شديدا بالمبادئ والأهداف الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، التي تتضمن الحل السلمي للتراعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

والتعاون الوثيق مع البلدان المجاورة والاستقرار الإقليمي هما المبدآن الأساسيان للسياسة الخارجية للجبل الأسود، وشرط مسبق للتقدم في عملياتها التكاملية الأوسع. ومنذ الدورة السابقة للجمعية العامة، انتقلنا إلى مرحلة جديدة وأكثر تطلبا من التكامل الأوروبي والأوروبي - الأطلسي. وقد شجعنا تشجيعا خاصا التقدم الديناميكي الذي أحرزه الجبل الأسود نحو العضوية في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ونتوقع أن تصدر المفوضية الأوروبية في المستقبل القريب رأيا بشأن تأهل الجبل الأسود لعضوية الاتحاد الأوروبي، كما نتوقع تلقي دعوة لكي ننضم إلى خطة عمل عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي،

مما سيتيح فرصا إضافية لإكساب الزخم لهاتين العمليتين التكامليتين.

ومع أخذ الأثر العميق للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في الاعتبار، فإن آخر التقارير من الأسواق المالية العالمية مشجعة، إذ تشير إلى انتهاء الأزمة العالمية حتى في وقت أقرب من المتوقع. لكن، لا بد من زيادة المعونة وتنفيذ الاتفاقات التجارية وتحقيق التضامن الدولي في تلبية احتياجات الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا في العالم، بغية ضمان تنمية اقتصادية مستدامة.

وبما أن التعافي سيكون طويلا وتدريجيا، فإنه ينبغي لجميع البلدان بقيادة الأمم المتحدة، أن تلتزم بتنفيذ السياسات العامة والتدابير التي أطلقت في المنتديات الدولية المختلفة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وأثرها على التنمية، ومجموعة الـ ٢٠ والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وبالنظر على طبيعة اقتصاد الجبل الأسود باعتباره نظاما صغيرا ومفتوحا، لم يكن بوسعنا أن نظل محصنين إزاء التطورات العالمية التي اتسمت بالاضطراب. وفي هذا الصدد، أقرت حكومة الجبل الأسود مجموعة من تدابير سياسية اقتصادية تستهدف صون استقرار الاقتصاد الكلي، وتحسين الإنتاجية والحفاظ على بيئة اقتصادية مؤاتية.

إن العواقب الضارة لتغير المناخ، والاستهلاك المتزايد للطاقة والاعتماد المتنامي على الوقود الأحفوري المستورد، إلى جانب آثارها السلبية على البيئة ومستويات المعيشة، مسائل تثير قلقا عميقا لدينا جميعا. وفي رأينا، فإن مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ، الذي عقد عشية المناقشة العامة، يعد خطوة هامة إلى الأمام في الدعم السياسي من الدول الأعضاء لعملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في هذا المجال.

ونعتقد أن طبيعة تغير المناخ وآثاره على السواء تستدعي استجابة دولية شاملة قائمة على مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، مما ييسر التنمية الاقتصادية المستدامة للمجتمع، وفقا للمبادئ التوجيهية لخطة عمل بالي لعام ٢٠٠٧.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الدعم القوي من الجبل الأسود لعملية التفاوض بشأن إطار مناخي جديد لما بعد عام ٢٠١٢، وللمطالبة بـ ”إبرام اتفاق“ في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر.

ونعتقد أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز التعافي الأخضر وبناء القدرات الوطنية للتكيف وتخفيف أثر تغير المناخ، مع حفز الابتكار والنمو الاقتصادي في الوقت نفسه، والمساهمة في الحد من الفقر وضمان الحصول على مصادر مستدامة للطاقة.

وفي ذلك الصدد، نؤكد أهمية التعاون الإقليمي الذي يمكّننا من تنفيذ تدابير تكييف وتخفيف في إطار إقليمي، مما يعزز الحوار السياسي ويؤدي إلى إجراء أكثر فعالية من جانب الدول في المحادثات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وأطر بروتوكول كيوتو.

وللمساهمة في الجهود المبذولة على المستويين الوطني والدولي في معالجة أثر تغير المناخ على البيئة والتنمية الاقتصادية، وفي التوصل إلى صفقة ناجحة في كوبنهاغن، سينظم الجبل الأسود مؤتمرا إقليميا بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط وجنوب شرق أوروبا في بودفا، في ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر.

إن الأهداف الإنمائية للألفية تتطلب منا، جماعة وأفرادا، أن نضاعف جهودنا للحد من الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، وتعزيز السلام وحقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة. ونحن ندرك أن المسؤولية الرئيسية للدول

هي أن تتخذ تدابير تستهدف تحسين الأمن الاجتماعي للشرائح الفقيرة والضعيفة من المجتمع، والتخفيف من عواقب الفقر الأشد قسوة. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيبا شديدا بعقد مؤتمر القمة الاستعراضي للأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠.

والجبل الأسود يدعم بقوة ويلتزم الوفاء بتلك الأهداف وتنفيذ جميع وثائق الأمم المتحدة – بما فيها إعلان الألفية – المتعلقة بمسائل التنمية والاحتياجات الخاصة لأفريقيا، كإجراء وقائي يهدف إلى إيجاد عالم أكثر أمانا. وبوصفنا بلدا يتحرك نحو التكامل الأوروبي، فإننا نرحب بشراكة الاتحاد الأوروبي – أفريقيا وبالجهود المبذولة حاليا لإيجاد حلول للاحتياجات الإنمائية واجتثاث الفقر من القارة الأفريقية.

وفي هذا الصدد، ندعم رسالة إعلان يوكوهاما لعام ٢٠٠٨ الهادفة إلى إعطاء زخم للمسائل الإنمائية الراهنة، بما فيها التعليم والصحة والتدابير الصحية ضمن إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وتطوير الزراعة لتحسين الأمن الغذائي، والتدابير لمعالجة تغير المناخ، فضلا عن إرساء السلام وصونه بوصفه شرطا مسبقا للنمو الاقتصادي.

وإننا نؤكد على الأهمية البالغة للمناقشة بشأن مفهوم المسؤولية عن الحماية، وندعم دعما كاملا أنشطة الأمين العام والتقييمات الواردة في تقريره الأخير. ونعتقد أن انتشار الصراعات الداخلية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تسعينات القرن الماضي أثار مناقشة بشأن الحاجة إلى حماية المدنيين في الصراع المسلح، مما أدى، بدون جدال، إلى المزيد من المداولات والتحليلات بشأن الواجب الرئيسي لكل دولة نحو حماية مواطنيها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد البشرية، فضلا عن النظر في مسؤولية المجتمع الدولي في حالة امتناع البلدان عن التصرف. وفي هذا الصدد، نؤكد أهمية التوصل إلى اتفاق بشأن مفهوم وأدوات ملائمة في إطار الأمم المتحدة والقانون الدولي، على أساس توافق آراء واسع لجميع الأطراف الفاعلة.

وفي دعمنا لبعثات حفظ السلام، كأدوات ذات كفاءة وديناميكية لرصد احترام حقوق الإنسان وبناء مؤسسات مستدامة في مناطق الصراع، استحدثنا شروطا قانونية مسبقة في إطار سياستنا الأمنية لكي نتمكن من المساهمة بقوات عسكرية وشرطية في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بما فيها البعثات إلى ليبريا وأفغانستان وقبرص وعملية السلام التابعة للاتحاد الأوروبي في الصومال.

وبالنظر إلى مشاكل منطقة البلقان، يعلّق الجبل الأسود أهمية خاصة على سياسة عامة تلبي احتياجات اللاجئين، والساعين إلى اللجوء السياسي والمشردين داخليا، وهو يقوم بأنشطة مكثفة تستهدف إيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين داخليا من أراضي يوغوسلافيا السابقة. وكجزء من تلك الجهود، هناك إجراء تسجيل متجدد يدعمه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، يجري إعداده للاجئين والمشردين داخليا المقيمين في الجبل الأسود لتسوية وضعهم النهائي، وفقا لأعلى المعايير الدولية وصكوك القانون الدولي.

وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية نهج شامل، والحاجة إلى تعاون جميع الأطراف الفاعلة، وبخاصة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمفوضية الأوروبية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ويؤكد الجبل الأسود أهمية تعزيز القانون الدولي واحترامه في تطوير العلاقات الدولية اليوم. وفي هذا الصدد، تؤدي سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان دورا لا يمكن

تعويضه في مكافحة الإرهاب الدولي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة.

وإننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأنه لا يمكن التصدي للإرهاب الدولي إلا بالجهود المنسقة للمجتمع العالمي. والجبل الأسود يدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب فضلا عن التدابير لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر، كما نؤكد الحاجة إلى التعاون بين جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما لجان مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب.

ويعلق الجبل الأسود أهمية خاصة على تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وهو يشارك بفعالية في مشاريع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يسهم في السلام والاستقرار الإقليميين، وتدعيم السلطة القضائية، وفي مكافحة أكثر فعالية لجميع أشكال الجريمة المنظمة.

وفي ضوء كل ما تقدم، من الواضح أن مسؤولية الأمم المتحدة تتعاظم وحسب. لذا، نرحب بعملية إصلاح المنظمة العالمية، ونأمل أن تؤدي إلى أمم متحدة أكثر ديمقراطية وتمثيلا. ونعلق أهمية خاصة على دعم دور وكفاءة الجمعية العامة وهيئاتها الرئيسية، وندعم دعما كاملا المحادثات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وهذه المفاوضات تتيح فرصة أمام الدول الصغيرة لكي تعرب عن مصالحها، إضافة إلى تقديم رؤية من أجل سير عمل أهم أجهزة الأمم المتحدة بصورة محسنة وأكثر شفافية.

وكما قد تعلم الجمعية، فإن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية اعتبرت الجبل الأسود، في حزيران/يونيه الماضي، بلدا مؤهلا لتنفيذ أداء مبادرة وحدة العمل النموذجية التي أطلقت في إطار عملية الإصلاح الشامل الهادفة إلى تحسين كفاءة واتساق وتنسيق برامج الأمم المتحدة الإنمائية ميدانيا. ونرى أن القرار يعترف بالالتزام القوي من جانب الجبل الأسود بمعايير الأمم المتحدة وقيمها، ويدعم الجهود المشتركة الباهرة النجاح بين فريق الأمم المتحدة وحكومة الجبل الأسود.

وبالنظر إلى التحديات الجمة وآثارها السلبية على البيئة، فضلا عن التزايد المحتمل في التوترات الاجتماعية والدينية والثقافية المؤدية إلى الاضطراب السياسي، فإن الاستجابة المنسقة والشاملة من جانب جميع أصحاب المصلحة الدوليين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، هي وحدها الكفيلة بتلبية الشروط المسبقة لمعالجة عواقب الأزمات الراهنة بكفاءة. وفي هذا الصدد، يتعين على الأمم المتحدة القيام بدور حاسم في تنسيق الجهود نحو تحقيق نتائج ملموسة.

واقتناعا منا بالقدرة العظيمة للأمم المتحدة، إذا دعمت بالمشاركة الفعالة من الدول الأعضاء، نؤكد مجددا التزام الجبل الأسود ببناء مجتمع دولي مسؤول جاهز لتلبية احتياجات جميع أعضائه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء الجبل الأسود على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد ميلو دوكانوفيتش، رئيس وزراء الجبل الأسود، من المنصة.

خطاب السيد فاوستن أركانج تواديرا، رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى.

اصطحب السيد فاوستن أركانج تواديرا، رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني جدا أن أرحب بدولة السيد فاوستن أركانج تواديرا، رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد تواديرا (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتهنئة السيد التريكي على انتخابه بالإجماع لترؤس أعمال الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. إن انتخابه لهذا المنصب شرف للقارة الأفريقية برمتها، وتحية مستحقة للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، التي لا جدال في تفانيها من أجل القضية الأفريقية.

علاوة على ذلك، وباسم فخامة الجنرال فرانسوا بوزيزي، رئيس الجمهورية، الذي يتمنى له كل النجاح في مهمته، أؤكد له دعم وفد أفريقيا الوسطى في تحقيق النجاح الكامل لمهمته النبيلة هذا العام. وستكفل معرفتكم البينة بالأمم المتحدة وبمشاكل العالم نجاح الدورة الحالية. كما أود أن أهنئ السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، من نيكاراغوا، على إسهامه الممتاز في الدورة السابقة بصفته رئيس الجمعية العامة.

غير أنه قبل إدلائي بتقييمي لحالة العالم في مواجهة التحديات الجديدة للقرن الحادي والعشرين وعرضي لوجهة نظر بلدي بشأن القضايا الرئيسية المقرر معالجتها في هذه الدورة، أود أيضا أن أشيد بالعمل الدؤوب للأمين العام، السيد بان كي - مون، الذي لا يدخر وسعا في تعزيز مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها. وأعرب له مرة أخرى عن عميق امتنان شعب جمهورية أفريقيا الوسطى لإسهاماته البارزة بخصوص الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى ودعمه في إطار لجنة بناء السلام.

وفي الواقع، بناء على طلب حكومتي، قد خصّصت في آذار/مارس من هذا العام تشكيلة قطرية لبلدي في لجنة بناء السلام تحت رئاسة بلجيكا. وتعمل اللجنة مع سلطات أفريقيا الوسطى من أجل تعزيز إنجازات السلام والتمكين من تنفيذ التوصيات التي خرج بها الحوار السياسي الشامل للجميع المعقود في المدة من ٨ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وذلك على وجه الخصوص بشأن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني والعملية المؤدية إلى الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٠.

ويرحب بلدي بهذه الدورة بالنظر إلى البنود المدرجة في جدول أعمالنا، وهي مسائل تشكل شواغل عالمية حقيقية. وتجدر الإشارة حقا إلى أننا نواجه عدة تحديات: التنمية والسلام والأمن وتغير المناخ وآثاره والإرهاب والإصلاح الضروري للأمم المتحدة. واختيار موضوع هذه المناقشة، ”وسائل التصدي الفعال للأزمات العالمية: تعزيز تعددية الأطراف والحوار بين الحضارات من أجل السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“، اختيارٌ فيه إلهام. وفي الواقع، لقد جلبت التغيرات في شكل العالم تحديات جديدة لا يمكن التصدي لها إلا من خلال التعاون الدولي. وبالتالي، فإن تعددية الأطراف تبدو الآن السبيل الوحيد لحل مشاكل العالم.

وفي حقبة العولمة والتقدم التكنولوجي هذه، يجب أن تتعامل محافل التعاون - حتى المحافل الأشد رسوخا - مع المطالب الجديدة الداعية إلى استجابات مناسبة وموحدة.

أنا ممتن للشرف الذي حظيت به جمهورية جنوب أفريقيا وأود أن أؤكد على العلاقة بين بعض القضايا التي

أثيرت منذ بداية هذه المناقشة العامة. وبخصوص حالة العالم، فإن هذه الدورة تعقد في سياق يدعو إلى القلق بشدة. فهذه فترة حاسمة لمعالجة القضايا السياسية العالمية على جميع المستويات وهي فترة تتطلب منا جميعا، كدول، البحث عن حلول بروح الحوار والتعاون والانفتاح. والمشهد العالمي الحالي يفرض تحديات كبيرة في مجالات السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وبخصوص القضايا الإنمائية الحاسمة، فإن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية ما زالت حدثا غير مسبوق من حيث تأثيرها وما سببته من اضطرابات في النظم الاقتصادية والمالية في العالم. والأمر يتطلب إعادة تنظيم تفضي إلى إقامة نظام عالمي جديد في هذا المجال. غير أنه إلى جانب ذلك الخيار، فإن من بين السبل الأخرى الممكنة للخروج من الأزمة الحالية تطوير القدرات الإنتاجية وتعزيز القدرات التجارية لمصلحة البلدان النامية وتنفيذ شراكات استراتيجية بين مختلف المناطق التي ينتمي إليها أعضاء المنظمة.

إن الأزمة الغذائية، الناجمة عن ارتفاع الأسعار والتي ما زالت آثارها الضارة تُبقي جزءا كبيرا من العالم في ظروف المجاعة والفقر المدقع، تتطلب منا تعزيز القطاع الزراعي والصناعة واستغلال الموارد التعدينية. وأدى ارتفاع أسعار الطعام إلى تدهور كبير في التجارة بين البلدان في معظم المناطق المتضررة، بما في ذلك القارة الأفريقية بصفة عامة وجمهورية أفريقيا الوسطى بصفة خاصة. وتلك الحالة يمكن أن تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية وإلى حدوث تدهور في ميزان المدفوعات. وتأثير الأزمة محسوس على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى صعيد دخل الأسرة المعيشية والأمن الغذائي على السواء.

وإسهامات التجمعات الاقتصادية الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة مثل، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، ستكون قيمة جدا في البحث عن حل منسق لهذه الأزمة. وينبغي تشجيع التنمية الزراعية بهدف كفالة النمو المستدام وتحقيق تحسينات في سبل عيش الناس استنادا إلى الإدارة السليمة للموارد البيئية والطبيعية.

وبالتأكيد، ينبغي أن يتماشى تنفيذ برامج وأنشطة تعزيز النمو في الأجل الطويل مع الأهداف الإنمائية للألفية. لقد حركنا آمالا مشروعة في جميع أنحاء العالم النامي عندما التزمنا في عام ٢٠٠٠ بتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وليس من حقنا تحطيم تلك الآمال، وهو الأمر الذي من شأنه زيادة الصدع بين الشمال والجنوب وتعميق الانقسامات داخل مجتمعاتنا مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر لا يمكن تحديد مداها على حكم الدول واستقرارها.

وبعد مرور أكثر من تسع سنوات بقليل على مؤتمر قمة الألفية، لا جدال في أنه قد أُحرز تقدم كبير ولكن يجب علينا أن نقر بأن غالبية كبيرة من سكان الكثير من البلدان في أفريقيا وفي أماكن أخرى تعيش في فقر مدقع. والأهداف الإنمائية للألفية هي أضمن طريقة للتعجيل بتقدم الشعوب الأفريقية نحو الرفاه. والمشاريع الإنمائية في قطاعات الأهداف الإنمائية للألفية بحاجة إلى تمويل طويل الأجل مستقر وكاف ويمكن التنبؤ به. وبالتالي، فإننا نعتبر هذه الدورة للجمعية العامة فرصة لزيادة وعي جميع مؤسسات تمويل التنمية الدولية، بدون استثناء، وقيادتها نحو التعهد على نحو فعال بحشد وتحويل الموارد المالية اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وبالمثل، فإن برنامج عمل العقد لصالح أقل البلدان نمواً ٢٠٠١—٢٠١٠، والهادف إلى إحداث تحسن كبير

في مستويات معيشة أكثر من ٦٠٠ مليون شخص يعيشون في تلك البلدان، يقترب من نهايته وبالتالي ينبغي استعراضه بغية التصدي لما تواجهه أقل البلدان نموا من تهميش ومن تحديات اجتماعية – اقتصادية جديدة.

ينضم تغير المناخ إلى التحديات التي تواجه عالمنا لأن اقتصاد كل دولة ممثلة هنا وبيئتها وأسلوب حياتها في خطر.

وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المعقود في بالي، إندونيسيا، في عام ٢٠٠٧، قرر قادة العالم إجراء مفاوضات لعقد اتفاق جديد بشأن تغير المناخ ليحل محل بروتوكول كيوتو في عام ٢٠١٢. وفي خريطة طريق بالي، حددت الدول مجالات العمل واتفقت على مراعاتها أثناء مفاوضات ما بعد كيوتو. وبحث اجتماع عمل رؤساء دول مجموعة الثمانية + ٥ المعقود في لاكويلا في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ مسألة تقليل انبعاثات غازات الدفيئة.

إن بلدي ملتزم بالكفاح العالمي ضد تغير المناخ، وهو ما يظهره تصديقه على عدة صكوك دولية بشأن قضايا المناخ. وأنا أشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو.

وبالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى، فإن تحدي تغير المناخ لا يتعلق بتخفيف آثاره، تحديدا خفض انبعاثات غازات الدفيئة فحسب، ولكن أيضا بالتكيف مع الآثار الضارة لذلك التغير. غير أنه بالنسبة للدول الضعيفة صاحبة الاقتصاد الضعيف مثل دولتنا، فإن تكلفة التكيف، التي تقدر بعدة عشرات من بلايين الدولارات سنويا، تشكل ضغطا أكبر على مواردنا المحدودة وتزيد معدلات الفقر. وهذه فرصة لي للإعراب عن رغبتنا في ألا تحل المساعدة في مكافحة تغير المناخ محل المساعدة الإنمائية الرسمية.

لم نأت إلى الدورة الرابعة والستين هذه للجمعية العامة لتوجيه أصابع الاتهام إلى الدول المسؤولة عن الاحترار العالمي، ولكن جئنا، مثلنا في ذلك مثل البلدان الأفريقية الشقيقة، لنقل رسالة إلى زعماء العالم. فأفريقيا ستواصل جهودها للحفاظ على نظمها الإيكولوجية للغابات لكن البلدان الغنية يجب أن تتحمل مسؤولياتها عن التوصل إلى مقترحات ملموسة لما بعد كيوتو.

ونحن نؤيد الاقتراح الذي تقدمت به فرنسا في مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بإنشاء منظمة بيئية عالمية وتنفيذ خريطة طريق بالي من خلال نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وتمويل جهود خفض انبعاثات غازات الدفيئة. غير أننا نأمل بقوة في أن يؤخذ الموقف المشترك لبلدان وسط أفريقيا التي تشترك في غابات منطقة حوض نهر الكونغو في الاعتبار في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر المقبل.

اسمحوا لي هنا أن أشير إلى أن بلدان وسط أفريقيا، أعضاء لجنة غابات وسط أفريقيا، وقعت إعلانا في بانغي في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ تدعو فيه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكفونية وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وفريق الخبراء الرفيع المستوى إلى دعمها في جهودها من أجل إدراج القضايا المتعلقة بإدارة الغابات المدارية في ترتيبات ما بعد كيوتو، وذلك في جملة أمور.

إن غابات منطقة حوض نهر الكونغو، وهي ثاني أكبر منظومة غابات في العالم، تقوم بدور مهم في ضبط مناخ العالم. وينبغي تشجيع الجهود التي اتفقت عليها البلدان الأعضاء في لجنة غابات وسط أفريقيا للحفاظ على غابات ذلك الفضاء الطبيعي وإدارتها بشكل مستدام، وذلك باعتبارها جزءا من عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات في البلدان النامية. وفي كوبنهاغن، يجب أن نتوصل إلى اتفاق منصف مبني على شراكات مربحة

لكل الأطراف تمكن البلدان النامية من المواءمة بين الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية.

وتؤيد جمهورية أفريقيا الوسطى تماما البيان الذي أدلى به رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي في دورتها الخاصة الأخيرة بشأن النظر في الصراعات في أفريقيا وتسويتها المعقودة في طرابلس، ليبيا، في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وهي تتشاطر الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة متشابكان مع حالة واتجاهات السلام والأمن في العالم.

في ضوء انتشار الأسلحة بجميع أنواعها، فإن نزع السلاح قضية ملحة. ويجب على هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة دعم القرارات التي تشجع تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وخفض الميزانيات العسكرية واحترام المعايير البيئية لدى صياغة اتفاقات نزع السلاح وتنفيذها. وثمة حاجة أيضا إلى بذل جهد للتغلب على المأزق الراهن والتوصل إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بجميع أشكالهما. إن المبدأ الاستراتيجي الذي تعتمده الدول الحائزة لأسلحة نووية والذي يبرر استخدام الأسلحة الذرية أو التهديد باستخدامها لا يقل خطورة عن تخصيب اليورانيوم لأغراض التسلح وينبغي ببساطة التخلي عن هذا المبدأ.

من ناحية أخرى، فإن اعتماد مفهوم للأمن الوطني مبني على تعزيز وتطوير التحالفات العسكرية وسياسات الردع النووي يبدو متناسبا بشكل أفضل مع المثل العليا التي نتطلع إليها. وترحب جمهورية أفريقيا الوسطى بمبادرة رئيس الولايات المتحدة أوباما بعقد جلسة لمجلس الأمن بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

إن الإرهاب هو أفدح الانتهاكات للقانون الدولي. فهو يمنع الناس من التمتع بحرياتهم الأساسية ويزعزع استقرار الحكومات المنشأة بشكل شرعي. ولتلك الأسباب، يجب ألا تتغاضى عنه أي ديانة أو حضارة أو جماعة عرقية ويجب عدم ربطه بأي ديانة أو حضارة أو جماعة عرقية أو أي مطلب، مهما بدا شرعيا. ويدين بلدي بشدة الأعمال الإرهابية ويؤيد مكافحة الإرهاب التي تشنها اللجان المنشأة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

إن مسألة تحديد الأسلحة التقليدية على المستوى الإقليمي تصبح أكثر أهمية تماما من حيث أنها أكثر الوسائل فعالية للتصدي للانتشار غير القانوني للجماعات المسلحة والجريمة العابرة للحدود الوطنية. وتقف تلك المشكلة المتكررة عقبة أمام السلام والأمن في وسط أفريقيا. فالجماعات المسلحة تهدد استقرار المؤسسات الوطنية لبعض دولنا. وعلى هذا المنوال، مكن اتفاق السلام الشامل الموقع في ليبرفيل في غابون المجاورة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ جمهورية أفريقيا الوسطى من إحباط مخطط ينم عن سوء النية للاستيلاء على السلطة.

غير أن ما يقلق بلدي، على غرار غيره من دول منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية مثل السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، هو الأنشطة الإجرامية لانتفاضة ما يسمى جيش الرب للمقاومة الذي أصبح منظمة إجرامية عابرة للحدود الوطنية تسبب الموت والدمار حتى حدود جمهورية أفريقيا الوسطى. وتتجاوز القدرة التدميرية للمنظمة أراضي جمهورية أوغندا وتصبح مشكلة إقليمية، لا بد من إيجاد حل لها بالاتفاق. والدول المتضررة تناضل لتحقيق ذلك مستعينة بما لديها من موارد محدودة.

إنني مقتنع بأن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ما زالا صكوكا أساسية وركائز للحفاظ على السلام والأمن الدوليين وصونهما. والأمم المتحدة، التي تمثل المجتمع الدولي بأسره تقريبا، لديها شرعية دولية مستقرة وهي أفضل محفل لإيجاد حل دائم لهذا النوع من المشاكل.

والأمم المتحدة ما زالت المحفل الرئيسي والأساسي لمعالجة قضايا العالم والتوصل إلى توافق في الآراء. ولذلك، نولي، نحن الدول الأعضاء، أهمية كبيرة لتعزيز دورها ونعتقد أن الإصلاح ضروري من أجل تطوير كامل إمكاناتها. ويجب أن يكون الإصلاح شاملا وأن يغطي جميع المجالات مع احترام الطابع السياسي للمنظمة وطابعها الحكومي الدولي والعالمي.

غير أن إدخال تعديلات على اثنين من أجهزة منظمتنا يبدو أنه مسألة ذات أولوية في ذلك الإصلاح: مجلس الأمن والجمعية العامة. والجمعية العامة يجب بث الحيوية فيها بإعطاء وزن أكبر لدورها ولسلطتها باعتبارها الهيئة التمثيلية والتداولية الرئيسية للدول الأعضاء. وإن الصلاحيات المخولة للجمعية العامة باعتبارها جهاز المراقبة الأعلى للأمم المتحدة، حتى في مجال حفظ السلام، يجب احترامها.

وفيما يتصل بإصلاح مجلس الأمن، يجب أن ينصب الإصلاح على إحراز الشفافية والتوازن داخل ذلك الجهاز. وإن توسيعه سييسر تمثيلا أفضل لكل المناطق في سبيل السماح لنا بأن نناقش النهوج الجديدة لصون السلم والأمن الدوليين. هذا هو الموقف الأفريقي الذي نادى به أثناء المناقشة العامة قائد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية (انظر A/64/PV.3)، وهو موقف تؤيده جمهورية أفريقيا الوسطى. وبلدي يحدوه الأمل أن يترك إصلاح منظومة الأمم المتحدة أثرا إيجابيا على تنمية التعاون المتعدد الأطراف في عالمنا الدائب التغير.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد فوستن أرشانج توادير١، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، من المنصة.

خطاب الأونرابل إدوارد نيباك نتابي، رئيس وزراء جمهورية فانواتو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية فانواتو.

اصطُحب الأونرابل إدوارد نيباك نتابي، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): من دواعي سروري العظيم أن أرحب بدولة الأونرابل إدوارد نيباك نتابي، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد نتابي (فانواتو) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بضم صوتي إلى الآخرين في تهنئة السيد علي عبد السلام التريكي بمناسبة تسلمه المسؤولية النبيلة العالية، مسؤولية رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وأود أن أتمنى له كل خير مع بدء الأمم المتحدة مسيرتها على طريق التصدي للتحديات المتطورة المتنوعة على جدول الأعمال العالمي. وأغتنم هذه الفرصة أيضا للثناء على الأمين العام على رؤيته وعلى المبادرات التي اتخذ زمامها بحزم في خدمة الإنسانية جمعاء.

شعار الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة سيكون تذكرة بلزوم تركيز انتباه المجتمع الدولي على الأهمية الحيوية لبناء شراكات لتحقيق تنمية مستدامة أكثر إنصافا. ووفدي يشاطر الاعتقاد بأن التنمية المستدامة مسؤولية يتحملها الجميع وأن تحقيقها يتطلب شراكات قوية على جميع المستويات. وإنني أؤمن إيمانا راسخا بأن التنمية المنصفة والتنمية المستدامة هدفان يعزز أحدهما الآخر، لأنه سيصعب دعم السلام والأمن والنمو في أي عملية إنمائية تترك الشطر الأعظم من البشرية متخلفا وراءها.

وأحد الأهداف الرئيسية لبرنامج الإصلاح الشامل لبلدي، الذي بدأناه في منتصف التسعينات، يتمثل في

النهوض بالعدالة الاجتماعية، لا سيما من حيث إدماج حاجات شعبنا المتنوع ثقافيا ومجتمعاتنا المحلية المنتشرة في مساحة مترامية الأطراف في أولوياتنا الإنمائية الوطنية. ويسرني أن أقول إننا نواصل متابعة عمليات التشاور بشأن السياسة العامة على صعيد الوطن، بهدف رسم وتثبيت سياسات وأطر عمل سليمة لتقديم الخدمات لشعبنا على مستوى القواعد الشعبية.

نحن في المحيط الهادئ نشعر بالامتنان تجاه جميع شركائنا الإنمائيين على مواصلة دعمهم لنا والتزامهم بالعمل عن كثب معنا في تطوير آليات لتعزيز التنسيق الإنمائي وتحسين النتائج الإنمائية واستخدام الموارد المتاحة بفعالية وكفالة الاشتمالية في نهجنا تجاه التنمية.

وإننا ندرك جيدا حقيقة أنه رغم استمرار المستويات العالية من المساعدة الإنمائية طيلة سنوات كثيرة، يظل الأداء الاقتصادي والإنمائي للدول الجزرية في منطقة المحيط الهادئ ضعيفا. وثمة بلدان كثيرة من المنطقة، بما فيها فانواتو، تخلفت عن المسيرة صوب إحراز الأهداف الإنمائية للألفية جميعها بحلول عام ٢٠١٥. لذلك ستظل فانواتو ملتزمة بحزم بمبادئ اتفاق كيرنس لتعزيز التنسيق الإنمائي في منطقة المحيط الهادئ. ونحن ملتزمون بالعمل الوثيق مع أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ والوكالات المتعددة الأطراف الأخرى لكفالة أن توجه جميع الموارد المخصصة للمنطقة نحو هدف تحقيق تقدم حقيقي نحو الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن ملتزمون أيضا بالعمل مع فرادى الشركاء المانحين لضمان أن يدعموا أولوياتنا الإنمائية الوطنية المرتبطة بمجمل جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لكن فانواتو تدرك أن الالتزامات بتعزيز التنسيق الإنمائي في منطقة المحيط الهادئ يجري تنفيذها تحت ظلال الأزمة الاقتصادية العالمية. لذلك يود وفدي أن يجدد دعوته إلى المؤسسات المالية الدولية أن تساعد بلدان المحيط الهادئ الجزرية في مواجهة الأزمة الاقتصادية الدولية. ويراود فانواتو قلق شديد من أن أداء نموها الاقتصادي العالي الذي سُجل مؤخرا، والذي تجاوز ٦ في المائة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، سيهبط هبوطا حادا نتيجة للكساد الاقتصادي العالمي. وتتوقع تقديرات النمو الصادرة عن صندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الآسيوي أن ينمو اقتصاد فانواتو بمعدلات أبطأ في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، تتراوح بين ٣ و ٤ في المائة. إن آفاق النمو في المستقبل ستظل متقلبة. والحفاظ على نمو اقتصادي قوي أثناء السنوات القليلة القادمة سيكون حاسم الأهمية إذا أريد لفانواتو أن تنجح في استدامة تقديمها الخدمات الأساسية لجزرها الثمانين المتباعدة مثل التعليم والصحة وتطوير الهياكل الأساسية.

وفي ضوء هذه الشواغل يسر فانواتو أن تستضيف في شباط/فبراير ٢٠١٠ مؤتمرا مشتركا بين الأمم المتحدة ومنطقة المحيط الهادئ بشأن الوجه الإنساني للأزمة الاقتصادية العالمية في منطقة المحيط الهادئ. وإن المناقشات بشأن الترتيبات التنظيمية لهذا الحدث الهام تجري على قدم وساق بين حكومتي ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة المنخرطة في جهود في منطقة المحيط الهادئ والمنظمات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ. وإننا جميعا نتطلع إلى نتائج المؤتمر، لا سيما فيما يتصل بتقديم الإرشاد والدعم لبناء شراكات المحيط الهادئ الإقليمية التي يمكن أن تساعدنا في معالجة وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية والأزمات المستقبلية على الحياة المعيشية لأبناء شعبنا.

الظروف المعقدة الحافلة بالتحديات في فيجي أدت إلى إدانة وضغوط دولية من أجل عقد انتخابات في وقت مبكر. ومورس ضغط أكبر على حكومة فيجي في ضوء المزيد من الأحداث التي وقعت مؤخرا. ولئن كانت فانواتو جزءا من الدعوات الإقليمية على نطاق منطقة المحيط الهادئ

المطالبة بالعودة المبكرة إلى الديمقراطية في فيجي، فإن حكومتي تؤمن بأن استمرار المجتمع الدولي في اتصالاته مع حكومة فيجي يتسم بأهمية حاسمة. وقد واصلت مجموعة رأس الحربة الميلانيزية، تحت رئاسة فانواتو، الحفاظ على حوار رفيع المستوى مع حكومة فيجي، للتيقن في المقام الأول من وجهات نظر الحكومة تلك وللتعبير عن شواغل الدول المجاورة.

وفانواتو ترحب باستحداث إدارة كاملة مؤخرا للإشراف على تنفيذ إطار التغيير الذي أقرته حكومة فيجي مؤخرا ولتيسير عملية المصالحة والحوار على صعيد البلد كله. وفانواتو، بوصفها الدولة الجزرية الجارة الأقرب إلى فيجي، تواصل الالتماس من حكومة فيجي أن تكفل أن تهتدي عملية عودة فيجي إلى الديمقراطية والشرعية البرلمانية بالحوار السلمي والحرص المخلص على الرفاه الاجتماعي – الاقتصادي لشعب فيجي. وإن فرض أي تدابير عقابية لن يخدم المصالح الاقتصادية والاجتماعية لشعب فيجي الطيب ولا مصالح منطقة المحيط الهادئ بأسرها. وندرك جميعا كل الإدراك التحديات غير المسبوقة التي أصبحت الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل فانواتو تواجهها اليوم. وتنطوي هذه التحديات سواء كانت من صنع الإنسان أو مرتبطة بظواهر مثل تغير المناخ على آثار لا يمكن قبولها بالنسبة للهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدولنا الجزرية الصغيرة وكثيرا ما تنطوي على آثار أمنية خطيرة.

وتود فانواتو في هذه الظروف أن تشيد في حفاوة بالجهود الجماعية التي لا تعرف الكلل لجميع الدول الجزرية، صغيرها وكبيرها، في التعاون والعمل المتضافر معا على أن تعتمد الجمعية العامة في حزيران/يونيه الماضي القرار ٢٨١/٦٣ بشأن تغير المناخ وآثاره الأمنية الممكنة. وهذه في الواقع مرحلة تاريخية للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، كبلدي، لأن اهتمام المجتمع الدولي يوجه لأول مرة للآثار الأمنية للمناخ. وقد عطل تباين الأفكار وتضاربها على مر السنين الجهود المضنية للبلدان الجزرية الصغيرة في إقناع العالم بأن أثر تغير المناخ لا رجوع فيه. ومن العناصر الأصيلة في كثير من الحجج التي كان يلزم التغلب عليها فكرة أنه ما زال هناك بعض الوقت.

وعند هذه النقطة أود أن أؤكد مجددا أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يجب أن تمثل المنتدى الرئيسي لتناول تغير المناخ. وبالنظر إلى مواطن ضعفنا وحقائقنا الجغرافية، كنا في منطقة المحيط الهادئ من أول الذين قبلوا تماما الآثار الأمنية التي ينطوي عليها تغير المناخ. وأود أن أؤكد هنا أن أي بلد، كبيرا كان أم صغيرا، متقدم النمو أم ناميا، لن يتمكن من تجنب الآثار الأمنية لتغير المناخ، التي أخذت تؤثر بالفعل على أرزاق شعبنا، بينما يناضل المجتمع الدولي للتصالح مع فكرة أن تغير المناخ يشكل تهديدا فعليا لبقاء البشرية في المستقبل. وما لم تكثف جميع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة جهودها للنظر في مسألة تغير المناخ والتصدي لها، فلن يكون أصدق في التعبير عن الحالة العالمية في ضوء هذه الأزمة بصفة خاصة من كلمة ”محكوم عليه بالفناء“. ويفرض علينا الزخم الذي نشهده اليوم أن ندرك أن هذه التهديدات حقيقية وبالتالي تتطلب الاهتمام العاجل.

وفي التحضيرات للمؤتمر المقبل في كوبنهاغن، اتفق قادة تحالف الدول الجزرية الصغيرة هذا الأسبوع على ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات من جانب أعضاء المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماتهم. ومع أن العولمة والتعاضد قد جلبا معهما كلا من الفرص والتحديات للدول الجزرية الصغيرة، فإن التحديات هي السائدة وهي لا تبشر بخير. وقد كان اجتماع قادة العالم في اجتماع القمة المعني بتغير المناخ في الجمعية العامة هذا العام تأكيدا جديدا على أن تغير المناخ يشكل تهديدا أمنيا لجميع دولنا وشعوبنا.

وفانواتو، التي تتكون من جزر بركانية ومرجانية، هي من أصغر الدول الجزرية في منطقة جنوب المحيط الهادئ. ونظرا للزيادة السريعة في سكان فانواتو الشباب وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، فقد أدرجها تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى عهد قريب جدا بين أفقر البلدان في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وهذه الدرجة من التخلف تحد بشكل جذري من قدرتها على كبح جماح التهديدات المقترنة بالآثار الضارة لتغير المناخ بشكل فعال.

ويعيش ما يزيد على ٨٠ في المائة من سكان فانواتو من الأرض من خلال زراعة الكفاف، التي تشكل مساهمتهم في الاقتصاد الوطني. وقد تشكلت ممارسات الزراعة التقليدية الفانواتية بفعل احتياجات المزارعين للمعيشة والظروف المناخية. وقد كانت الأرض دائما عزيزة على الفانواتيين، وحقوق ملكيتها واستخدامها تمثل جزءا رئيسيا من ثقافتهم وإدارتهم التقليدية. وتفرض الزيادة السريعة في سكان فانواتو ضغطا متزايدا على إمكانيات الحصول على قدر محدود من الأرض الزراعية. ومن المحتمل أن تزداد هذه المسألة تعقيدا بالخسائر المحتملة في الأرض الصالحة للزراعة بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ. وتثير هذه الخسائر المحتملة آثارا اقتصادية وسياسية وأمنية خطيرة بالنسبة لفانواتو.

وليست فانواتو واحدة من أقل البلدان نموا فحسب، بل ما زالت واحدة من أشد الدول تعرضا لخطر الكوارث بين الدول الجزرية الصغيرة. فهي شديدة التعرض للأعاصير وتآكل الشواطئ وفيضانات الأنهار والزلازل والانهيارات الأرضية والتسونامي والانفجارات البركانية.

ولا شك أن هذه أوقات عصيبة. وقد تابعنا باهتمام كبير المؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وآثارها على التنمية الذي انعقد مؤخرا. ويساور فانواتو قلق عميق من أن يكون السبب في الأزمة المالية العالمية، كتغير المناخ، قوى خارجية لا تخضع لسيطرتنا، ومع ذلك فآثارها المتتابعة سريعا ما تصل إلى أشد فئات سكاننا ضعفا. وسيكون الأطفال والنساء والمعوقون وفقراء العاملين أشد من يتعرضون لإصابتها وأقلهم قدرة على مجابهة التغيرات الحادة.

وتتعرض فانواتو حاليا للأذى في الواقع من جراء مجموعة متنوعة من الحقائق الاقتصادية، كتناقص التبادل التجاري، وتقلب أسعار السلع الأساسية، وزيادة تكاليف الاقتراض، والضغوط الواقعة على المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن أسباب هذا التدهور أننا معتمدون تماما على التمويل الخارجي، في شكل كل من المعونة والتجارة. علاوة على ذلك، فإن متحصلاتنا من النقد الأجنبي وإيراداتنا الحكومية تعتمد على عدد صغير من السلع الأساسية. غير أننا على ثقة من أننا سنتمكن من مواجهة مواطن الضعف المذكورة في أحوالنا الاقتصادية باستحداث آليات تدريجية لسياسات الاقتصاد الجزئي، وتحسين الهياكل الحكومية، والسعي للمحافظة على الاستقرار السياسي. وهذه الخطة متمشية مع العمل على تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق الأهداف القطرية بحلول العام ٢٠١٥.

وتتفق فانواتو بالتأكيد مع مبدأ مؤتمر كوبنهاغن المقبل ومؤداه أن تغير المناخ من أكبر التحديات الأساسية التي تواجه البشرية في تاريخها. ولا توجد مسألة أشد منها أهمية للرخاء العالمي في الأجل الطويل، ولا توجد مسألة أكثر منها ضرورة لبقاء النوع البشري. وأشعر بشدة بأن إبرام صفقة عالمية عادلة وشاملة في كوبنهاغن سيمثل خطوة إلى الأمام بالنسبة لنا جميعا، للدول الصغيرة أو الكبيرة، النامية أو المتقدمة نموا. وسيكون التعاون المتبادل والاحترام والثقة هي القوى الدافعة السياسية الرئيسة لإبرام صفقة ناجحة في كوبنهاغن.

ورغم أننا نثني على الجهود التي بذلت مؤخرا لإصلاح الأمم المتحدة، تتفق فانواتوا مع رأي كثير من البلدان الأخرى في أنه لضمان أن تكون المنظمة أقوى وأكثر فاعلية، يلزم أن نعيد النظر في عضوية مجلس الأمن عاجلا بدلا من آجلا. ذلك أن عضوية المجلس إذا تجلت فيها بشكل أفضل جغرافيا العالم ومثلت بشكل أفضل الفئات الناقصة التمثيل في الوقت الحالي، فسيتكون لدى الأمم المتحدة شعور أقوى بالاشتراك في المسؤولية والاستجابة الجماعية. كما أن صدق التمثيل في المجلس خليق بأن يدعو إلى الانفتاح والشفافية وأن يوجد الثقة ويحسن التفاهم والتعاون.

ومع ذلك، فأي إصلاح لا بد من تنفيذه على نحو لا يؤثر على سلطة المجلس. وهناك بالطبع مصالح شخصية متنوعة فيما بيننا. ولكن لا بد من أن تظل مصالحنا المشتركة ودور الأمم المتحدة في تحقيقها تحتلان مكانا محوريا لضمان استمرار الإطار القانوني الدولي. ويجب لذلك أن تجرى المفاوضات في مناخ من الشمول وعن طريق الحوار البناء والتواصل الإيجابي. أما المشاحنات فلا تقدم حلولا. ويجب أن نظل على إصرارنا بحزم على الدفاع عن الأمم المتحدة؛ فضرورة هذه المنظمة تتضح باستمرار بفعل الفظائع التي تفرضها آفات الصراع المسلح والمرض والمجاعة على السكان، ولا سيما النساء والأطفال.

وعلى صعيد أقرب إلى الإدارة، تفرض الإجراءات البيروقراطية الشديدة وآليات الانضمام التي حددتها منظومة الأمم المتحدة للحصول على الأموال التي تشتد الحاجة إليها عبئا غير ضروري على القدرات المحلية. وكلما لاحت أزمة المناخ البازغة على الأفق، يلزم أن نحدد الطرق لتبسيط الإجراءات، كطرق الحصول على أموال التخفيف من حدة تغير المناخ، وأن ننظر في تنقيح آليات تسليمها، بما في ذلك استكشاف إمكانيات الوصول المباشر إليها. وقد يكون المخطط الخاص بالتعاون الدولي قد وضع لكن لا بد أن يتبعه العمل.

وأخيرا، يرحب وفدي بقرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. ويبرهن حضور جميع قادة الدول الخمس الدائمة العضوية هذا الاجتماع التزاما بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وسيبقى صون السلم والأمن الدوليين دائما أكبر تحد تواجهه البشرية، ويبقى الأمل.

ورغم جميع خلافاتنا وتنوعنا، فإن تحقيق الأمن الإنساني هو هدفنا الرئيسي. ونشيد بالجهود التي يبذلها الأمين العام ونحيي الطريقة التي يسعى من خلالها لحشد الزخم السياسي لمؤتمر كوبنهاغن مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويبقى هدفنا النهائي هو إنقاذ الأرض والإنسانية.

وفي الختام، سنذهب إلى كوبنهاغن متفائلين. فالمستقبل في أيدينا. فلا نحرم أجيال المستقبل من حقهم في الحياة وفي عالم ينعم بالسلام والاستقرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية فانواتو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب الأونرابل إدوارد ناتابي، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد جان اسيلبورن، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والهجرة لدوقية لكسمبرغ الكبرى.

السيد اسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أعتقد أنه من الإنصاف القول إننا قد مررنا بسنة فظيعة: سنة تميزت بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وهي الأسوأ

منذ الكساد الكبير في عام ١٩٢٩؛ واتسمت بتزايد الجوع والفقر – ونتكلم هنا عن حوالي ١٠٠ مليون شخص إضافي يغرقون في الجوع والفقر المزمن بسبب الأزمة، وأكثر من بليون نسمة يعانون من الجوع في عام ٢٠٠٩؛ وتميزت أيضا بالارتفاع الحاد في البطالة – وتشير منظمة العمل الدولية إلى أن هناك ٥٠ مليون عامل يواجهون خطر فقدان أعمالهم أو قد فقدوها فعلا؛ وتميزت بانتكاسات في التقدم المحرز بصعوبة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتميزت بتفشي وباء. وكانت أيضا سنة زاد فيها التساؤل عن أهمية الأمم المتحدة والمطالبة بعملية إصلاح شاملة للحوكمة الدولية.

وبناء على ذلك، نرى أن هناك ضرورة للتقييم واستخلاص الدروس، وبالتحديد، لاستعراض التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتنمية، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وحفظ السلام والأمن، ونزع السلاح وعدم الانتشار، ومكافحة تغير المناخ. فهل هناك منتدى أفضل من الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة هذه المسائل؟

وكانت الأزمة التي عصفت بالعالم في السنة الماضية أكثر ضررا، لأنها وقعت في وقت كنا نصارع للتصدي لأزمتي الغذاء والطاقة، بدون التغلب عليهما، فضلا عن التسارع الواضح في تغير المناخ.

لقد أشرت من فوري إلى الأثر السلبي للأزمة على الفقراء بصورة خاصة. وللتصدي لهذه التحديات، نحتاج إلى القيام بعمل ملموس، وعمل متسق، وعمل على الصعيد العالمي، وإنشاء شراكة عالمية حقيقية من أجل التنمية، تستند إلى المسؤوليات المشتركة للمانحين والمتلقين للمساعدة.

وسيواصل بلدي الاضطلاع بمسؤوليته المشتركة وذلك بالاستمرار في بذل جهوده فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. إن لكسمبرغ أنفقت ٠,٩٥ من دخلها القومي الإجمالي على المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٨، والحكومة المنتخبة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ لم تؤكد الاستمرار في تحقيق الهدف الكمي المتمثل في تخصيص نسبة ١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي فحسب، بل ستواصل أيضا الإصرار على تحسين تعاون لكسمبرغ النوعي وذلك من أجل استمرار زيادة الكفاءة، وكل هذا في إطار التنمية المستدامة التي تدمج المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتدعو لكسمبرغ جميع الدول الأعضاء إلى بذل الجهود الضرورية للوفاء بجميع الالتزامات التي قطعناها معا في هذا المحفل والتي أكدنا عليها مجددا في مؤتمر قمة الألفية المعقود في مونتيري وقبل وقت قصير في الدوحة.

ومع ذلك، علينا أن نتعلم الدروس من هذه الأزمة المتعددة الأبعاد ونفكر في إدخال إصلاحات أكثر منهجية على النظام المتعدد الأطراف القائم، بما في ذلك الهيكل المالي والاقتصادي، وتكييفه مع الواقع السياسي والاجتماعي – الاقتصادي الحالي.

وكما ذكرت في هذا المحفل في حزيران/يونيه في المؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية وأثرها على التنمية، ينبغي أن تكون الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية في صميم هذا النقاش. وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي هو الآلية المركزية للتنسيق والهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المسؤولة عن المسائل الاقتصادية والاجتماعية، الاضطلاع بدور في هذا الشأن.

إن لكسمبرغ، التي ترأس المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام، قد اضطلعت بمسؤولياتها في هذا الصدد وتعمل على تنفيذ الولايات المختلفة الموكلة إلى المجلس من الدول الأعضاء تنفيذا كاملا في إطار المؤتمر الدولي.

وتتطلب جميع هذه الأعمال إطارا قويا ومتعدد الأطراف يستند إلى قواعد قانونية ملزمة لجميع الدول الأعضاء. ومن المؤسف أن هناك توجه نحو تكرار النزعات الانفرادية في أوقات الأزمات. مع أنه من الأهمية بمكان أن يجتمع ممثلو الاقتصادات الرئيسية في العالم لمناقشة المشاكل المشتركة، لا سيما الأزمة المالية والاقتصادية التي شهدناها في الأشهر الأخيرة، ينبغي لهذه المنتديات بل يجب ألاّ تكون بديلا عن الهياكل المتعددة الأطراف والولايات الحكومية الدولية القائمة.

وللحفاظ على صلاحية هياكلنا المتعددة الأطراف، يجب أن تستند إلى الثقة والتعاون: الثقة بين المواطنين والدولة، الثقة بين الدول أنفسها، سواء كانت من الشمال أو الجنوب، غنية أو فقيرة، وثقة الدول بالأمم المتحدة، التي تمثل صالحنا العام.

إن الاضطلاع بمسؤولياتنا، والتغلب على انقساماتنا، والمضي قُدما بالتفكير وصنع القرار، وضمان الاستمرارية يكمن في أيدينا. ويكمن في أيدينا الشروع في جهود الإصلاحات الضرورية المطلوب إدخالها على مجلس أمن يعكس، على الأقل، الواقع الجغرافي السياسي لعالم اليوم، والذي يكون أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية؛ والضرورية لتنشيط الجمعية العامة، ولمجلس اقتصادي واجتماعي أقوى وأكثر فعالية. ويكمن في أيدينا إظهار استمرار أهمية منظمتنا وقدرتها على التصرف وصياغة الاستجابات المشتركة والاستجابات العالمية والاستجابات المشروعة.

وفي عالمنا الذي يتسم بالعولمة،

(تكلم بالإنكليزية)

لا سبيل للتراجع.

(تكلم بالفرنسية)

ويساورنا القلق جميعا، وتزداد التحديات التي نواجهها تعقيدا، بما في ذلك قضايا السلام والأمن. لقد احتفلنا، بالأمس، بالذكرى السنوية الستين لإنشاء وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، وهي ذكرى يفضل المرء ألاّ يحتفل بها، لأنه وإن أتاحت لنا التعبير عن امتناننا للعمل المميز الذي قامت به وكالة الأمم المتحدة هذه في خدمة الشعب الفلسطيني بصورة يومية، فالأمر الصحيح أيضا أنها مرادف للفشل. فبعد ستين سنة، ما زال الوضع في الشرق الأوسط بدون حل.

ومع أننا نرحب بأن الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة عاقدة العزم على البحث عن حل يستند إلى التعايش بين دولتين وعلى سلام شامل في الشرق الأوسط، وفي حين نحن، مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، ملتزمون بالعمل بنشاط مع الولايات المتحدة والأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية، بما في ذلك، وبكل وضوح، الأمم المتحدة، لتحقيق هذا الهدف، فإننا في الوقت نفسه نأسف بالغ الأسف لأن إسرائيل تتمادى في سياستها الاستعمارية.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد شهيد (ملديف).

لا يمكن التكرار بما فيه الكفاية: فالأنشطة الاستيطانية ليست غير شرعية بموجب القانون الدولي فحسب، بل هي أيضا عقبة أمام السلام. ومواصلة الاستعمار هي الاستمرار في إهانة الفلسطينيين، وفي السيطرة على الشعب الفلسطيني. وبدون إشارة واضحة إلى وضع حد لهذه السياسة، من غير المرجح أن تستأنف المفاوضات الجادة.

إننا نؤيد تأييدا كاملا نية رئيس الولايات المتحدة في المشاركة في المفاوضات، وسندعمه في هذا المسعى. لقد أثبت اجتماع أنابوليس أن الإسرائيليين والفلسطينيين، عندما

يكونون وحدهم حول طاولة المفاوضات، لا يستطيعون إظهار مستوى من الالتزام يتناسب مع المشاكل الأساسية، وبالتحديد، القدس، وقضية اللاجئين وحقهم في العودة، والأمن ومسألة الحدود.

إننا ندعو جميع الأطراف إلى أن تتحمل مسؤولياتها من خلال أعمالها، عن تهيئة بيئة مؤاتية لاستئناف المفاوضات لتسوية النزاع. وإنهاء الانقسام بين الفلسطينيين والمصالحة فيما بين الأطراف الفلسطينية المتمحورة حول الرئيس محمود عباس، الذي أثبت في الضفة الغربية أن إحراز تقدم كبير في مجال الأمن والإدارة أمر ممكن، هما جزء من ذلك تماما شأنهما شأن اعتماد تدابير بناء الثقة من جانب إسرائيل والدول العربية أو البحث المتزامن عن حل النزاعات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية من جهة، وبين إسرائيل ولبنان من جهة أخرى.

وفي ذلك السياق، أود أيضا أن أشدد على مدى إلحاح إيجاد حل مستدام للأزمة في غزة من خلال التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ويجب إنهاء الوضع الذي لا يمكن استمراره لـ ١,٥ ملايين فلسطيني يعيشون في سجن. إن إعطاء الأمل والحافز للشعب الفلسطيني التزام إنساني أساسي. كما ينبغي تسليط الضوء على أحداث غزة، بما في ذلك الحوادث التي وقعت في أعقاب إصدار تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق الذي نشر للتو والذي كشف وقوع أعمال مروعة. إن مصداقية الأمم المتحدة على المحك في هذه المسألة.

إن مصداقية المجتمع الدولي على المحك أيضا في عدد من الجوانب المتعلقة بالحالة في أفغانستان. إنها على المحك فيما يتصل بصون السلام والأمن، ولكن أيضا فيما يتصل بالمحافظة على سيادة القانون واحترام قيمنا الأساسية وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد ومكافحة الفقر. كانت تلك هي الولاية التي أسندت إلى الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١. وقد تجلى بوضوح بعد ثمانية أعوام من اعتماد تلك الولاية، أن التقدم المحرز ليس كافيا. وفي ضوء تزايد الهجمات الدموية التي تقع في كل أنحاء البلد، والأحداث المحيطة بالانتخابات الرئاسية الأخيرة، والأرقام المقلقة بشأن الأهداف الإنمائية، فإن الرأي العام قد بدأ يتساءل عما إذا كنا عمليا نتراجع إلى الوراء.

ولا توجد حلول سهلة، ولكن بالتأكيد لا يوجد بديل لانخراطنا المستمر في البلد. وأود التشديد على أننا مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) سوف نبقى منخرطين إلى جانب السلطات والشعب في أفغانستان. ولا يمكن أن يكون هناك أي مجال للتخلي عن الشعب الذي تعرض للدمار خلال عقود من الصراع والانتهاكات لأبسط حقوقه. بل يجب أن يكون الهدف هو بناء دولة ديمقراطية مستقرة وتعترف فيها كل القوى، بما فيها طالبان، بسيادة القانون وحقوق الإنسان الأساسية وتحترمها.

وإحدى مناطق الصراع الأخرى التي ظلت مصدر قلق لأمد طويل وحيث أصبح الشك مرة أخرى يعتري آمالنا بالسلام الدائم فيها خلال العام الماضي، هي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومرة أخرى، فإن المواطنين المدنيين هم من يعانون من النتائج. إننا قلقون بشكل بالغ حيال الجرائم المرتكبة ضد المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال.

وفي ذلك السياق، أود أن أرحب بمشروع القرار المعروض على مجلس الأمن الذي ينص على المتابعة الملموسة للقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، بشأن المرأة والسلام والأمن. ولكسمبرغ تؤيد نص هذا المشروع تأييدا كاملا. كما أنني أرحب بالالتزام الشخصي للأمين العام بمكافحة العنف الجنسي. ومن الأهمية بمكان أن تتصدى منظومة الأمم المتحدة ككل لظاهرة العنف الجنسي، الذي يتزايد استخدامه

كسلاح في النزاعات المسلحة حتى بعد أن تنتهي العمليات العدائية. ومن الضروري تعزيز الجهود لمنع ارتكاب تلك الأعمال وتقديم كل من يقترف تلك الجرائم البشعة إلى العدالة.

ومع أنه ما زال هناك الكثير مما يمكن أن يقال حول تحديات صون السلم والأمن، وبخاصة في سياق الحوار الجاري بشأن مستقبل عمليات حفظ السلام – وهو حوار يحظي بالإشادة – اسمحوا لي بأن أتناول بعجالة التطورات الأخيرة التي تبعث على الارتياح بشأن نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية.

إنني أرحب بمبادرة الرئيس أوباما حول مشاركة مجلس الأمن في مناقشة موسعة للقضايا المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح، إلى جانب المجال المحدد للمسائل المتصلة بالجزاءات. وإذ لا تفصلنا سوى شهور قليلة عن انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثامن لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن من الأهمية بمكان أن نظهر تصميمنا على إنجاز المهمة فيما يتعلق بدعامات المعاهدة الثلاث، لأن الهدف النهائي هو إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية.

وينسحب هذا الأمر أيضا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي حجر الزاوية الآخر لنظام عدم الانتشار. وكما قلت بالأمس خلال اجتماع الدول التي صدقت على المعاهدة، فإن دعوة مجلس الأمن للتوقيع والتصديق عليها والتزام الرئيس أوباما بالقيام بكل ما هو ممكن لضمان تصديق الولايات المتحدة عليها، يمثلان أمرا حاسما. فالمعاهدة يجب أن يبدأ نفاذها في نهاية الأمر. ويحدونا الأمل في أن تدفع تلك التطورات التي تبعث على التفاؤل الآخرين إلى اتخاذ مواقف بناءة أكثر فيما يتعلق بالتزاماتهم الدولية.

ولكن إلى جانب مسائل عدم الانتشار، يجب ألا نغفل موضوع نزع السلاح نفسه. وفي ذلك الصدد، فإننا بالتأكيد نرحب بقرار الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إجراء مفاوضات لإبرام اتفاق شامل جديد عقب انتهاء فترة معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٢) في كانون الأول/ديسمبر القادم.

واسمحوا لي كذلك أن أشير ببضع كلمات إلى مسألة متصلة أيضا بموضوع الأمن والدفاع. وأشير هنا إلى قرار الولايات المتحدة الهام – في رأيي على الأقل – بالتخلي عن نشر درع دفاعي مضاد للصواريخ. وقد بدا لي دائما أن الطريق إلى الأمام في ذلك المجال ليس اتخاذ التدابير الأحادية الجانب، بل هو المناقشات والتعاون مع شركائنا الروس بغية ضمان أمننا المشترك.

ولا يسعني أن أنهي بياني بدون أن أقول بضع كلمات عن تغير المناخ، الذي ربما يمثل التحدي الأخطر لازدهار العالم في الأجل الطويل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام مرة أخرى على عقد مؤتمر القمة في ٢٢ أيلول/سبتمبر. وقد تمخضت عن ذلك تعبئة سياسية على أعلى المستويات، وهذا أمر أساسي لإنجاح مؤتمر كوبنهاغن وفتح مسار جديد نحو التنمية المستدامة والنمو الأخضر الذي يحد من انبعاثات الكربون.

إن الأدلة العلمية متاحة. ومن واجبنا الآن أن نستجيب بالتصميم على التصدي لتلك الحقائق. وسيتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تكون مثالا يحتذى من خلال الموافقة على أهداف طموحة وأعلى من متوسط الأهداف المحددة لخفض ثاني أكسيد الكربون بحلول ٢٠٥٠. ويجب أن نفعل ذلك من خلال قطع التزامات ملزمة قانونا، بما في ذلك في الأجل المتوسط، وفي سياق نظام دولي عالمي فعال تسهم فيه البلدان على أساس قدراتها.

وفضلا عن ذلك، فإن مسألة التكيف على آثار تغير المناخ، بما في ذلك تمويل الجهود المتصلة بذلك، التي ستشكل بالضرورة تكلفة إضافية، يجب أن تعامل على أساس الأولوية في كوبنهاغن. واسمحوا لي أن أشير بعجالة إلى أن جهود نزع السلاح التي وصفتها للتو ستسمح بتحرير الموارد المالية التي يمكن تحويلها إلى استخدامات أكثر نفعا في هذا المجال.

وفي هذه الأثناء، وبالتعاون مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، فقد ألزمت لكسمبرغ نفسها بالوصول إلى ما يسمى هدف ٢٠-٢٠-٢٠ برفع مستوى كفاءة الطاقة في الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٠ في المائة، وزيادة الطاقة المتجددة بنسبة ٢٠ في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة وتخفيض انبعاث غازات الدفيئة بنسبة ٢٠ في المائة بالمقارنة مع مستويات عام ١٩٩٠. ومنذ بضع سنوات، بدأت لكسمبرغ تدمج بشكل منهجي التكيف على آثار تغير المناخ في برامجها الإنمائية.

بيد أن تغير المناخ لن يكون له تأثير على التنمية فحسب، بل أيضا على التمتع الكامل بحقوق الإنسان وعلى أمن البلدان. وعليه، فإنني أرحب بحرارة بالتقرير الذي أعده الأمين العام عقب المبادرة التي اتخذها الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ وهي تعالج كل جوانب هذه المشكلة.

وما زالت لكسمبرغ على اقتناع راسخ بأهمية النهج المتعدد الأطراف الذي تكون الأمم المتحدة في محوره. وسوف نواصل وضع سياساتنا وتقديم إسهاماتنا على أساس السعي إلى بناء عالم أكثر عدلا وأكثر سلما وازدهارا، وهو ما يجسده ميثاقنا التأسيسي. إن ذلك الدافع المتأجج للعمل من أجل تعزيز تعددية الأطراف وجعلها أكثر فعالية هو الذي يجعل لكسمبورغ، العضو المؤسس بالأمم المتحدة، تطمح لأن تصبح، لأول مرة، عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيد ثيودور برنت سيمونيت، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ببهاما.

السيد سيمونيت (جزر البهاما) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة وشعب كومنولث جزر البهاما، أتقدم بالتهاني المخلصة للسيد علي عبد السلام التريكي رئيس الجمعية العامة لانتخابه لقيادة أعمال الدورة الرابعة والستين. ويود وفدي أن يؤكد له تعاونه الكامل ودعمه خلال هذه الدورة. كما أنتهز هذه الفرصة لأهنئ سلفه، الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، لقيادته الدورة الثالثة والستين.

إن الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، وهي على ما يبدو الأسوأ منذ الكساد الكبير، تهدد بنسف كل ما حققناه حتى الآن من خططنا الإنمائية، على الصعيدين الوطني والعالمي. لقد أبرز الحدث الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ذلك التهديد، وليس سيناريو اليوم بأفضل مما كان عليه وقتها.

كانت تداعيات الأزمة على جزر البهاما كبيرة. إن اقتصادنا صغير ومفتوح ويرتبط ارتباطا وثيقا بأداء الاقتصادات المتقدمة، وللسياحة أهميتها إذ أنها صناعتنا الرئيسية وتؤثر على كل أوجه الحياة الاقتصادية في بلدنا. وإننا على ما يبدو نمر الآن بأصعب المواسم السياحية في تاريخنا فقد انخفض عدد الزوار وحجوزات الفنادق والعائدات التي كانت تدرّها السياحة. في المقابل ارتفعت نسبة البطالة. ويعني استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادية السائدة أن البطالة ستظل مشكلة إلى أن يتم استقرار الاقتصاد العالمي ويعود إلى النمو. في هذا المجال، نشعر بالارتياح إزاء بعض الإشارات الدالة على انتعاش الاقتصاد العالمي.

لقد تحركت حكومة جزر البهاما بسرعة لتخفيف وقع الأزمة الاقتصادية العالمية على سكانها. واتخذنا التدابير

الكفيلة بضمان استمرار سلامة نظامنا المالي وقمنا بتسريع الأشغال الأساسية بهدف خلق فرص عمالة وتنشيط الاقتصاد كما ضاعفنا الإغاثة الاجتماعية الموجهة للقطاعات الأكثر تضررا من الأزمة. وقد التزمت الحكومة بالانضباط المالي عند تنفيذ تلك السياسات والبرامج بحيث تؤمّن استدامتها على الأجلين البعيد والقريب ولتكفل استعداد الاقتصاد للتجاوب السريع مع أي تحسن يطرأ على الاقتصاد العالمي. إن جزر البهاما تؤمن بالأهمية القصوى للتكامل بين التدابير الوطنية والاستجابات العالمية الملائمة لضمان سلامة الأوضاع المالية العالمية.

ستنظر الجمعية هذا العام في جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، كما ستنظر في جدول الأنصبة المقررة لقسمة عمليات حفظ السلام. وتنتهز جزر البهاما هذه الفرصة لتؤكد من جديد موقفها الثابت بأن قيمة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي معيار يجب ألا يُعطى أهمية مفرطة لتحديد القدرة على الدفع إذ أن ذلك المعيار كثيرا ما يعكس صورة خادعة. إن هذه التشوهات أكثر ما تكون وضوحا في حالة جدول الأنصبة المقررة لقسمة عمليات حفظ السلام فالجدول الحالي يضع جزر البهاما، ذلك البلد الجزري الصغير النامي، على قدم المساواة مع أكثر الاقتصادات تقدما في العالم باستثناء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. إن هذه المعادلة المجحفة تشكل عبئا ثقيلا علينا ونحن نطالب هذه الهيئة بالتصدي لهذا الإجحاف الذي يوقع ضررا بليغا بأهداف التنمية في جزر البهاما وغيرها من الدول النامية.

من الواضح أن معيار نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لا يأخذ في الحسبان هشاشة اقتصادنا ولا التكلفة المرتفعة لازدواجية البنى التحتية التي يتطلبها تكوين جزر البهاما الأرخبيلي. ومع كل ما نعاني منه من هشاشة، لم نتخل يوما عن مسؤولياتنا كعضو مكتمل من أعضاء المجتمع الدولي وسنستمر في الوفاء بالتزاماتنا إزاء الأمم المتحدة على النحو المفروض والمتفق عليه. إن حكومتي، إذ تلتزم بدفع حصتها المقررة بالكامل ودون تأخير، تؤمن أن جدول الأنصبة المقررة غير منصف ويضع ثقلا غير مبرر على كاهل بلدان مثل جزر البهاما، وإنه بالتالي يتطلب مراجعة وتعديلا، مع الأخذ في الحسبان لهذه الاعتبارات التي تعكس هشاشتنا.

يشكل تغير المناخ تحديات هائلة أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل جزر البهاما ونحن بالتأكيد ضعفاء أمام أثاره. لعل من أوخم عواقب تغير المناخ على جزر البهاما والمنطقة بأسرها في العقدين الأخيرين زيادة الأعاصير في العدد والتواتر والعنف. إن جهود إصلاح الأضرار وتحقيق الانتعاش في أعقاب الأعاصير العنيفة تستهلك مبالغ كبيرة تبلغ مئات الملايين من الدولارات في العقد الماضي وحده، محولة بذلك وجهة الموارد الشحيحة المتاحة بعيدا عن برامج التنمية الحيوية، الأمر الذي يضير بجهود التنمية المستدامة.

لدينا إذن مصلحة خاصة ليس فقط في التدابير الهادفة إلى تخفيف التداعيات السلبية لتغير المناخ ولكن أيضا في التدابير المصممة لإبطاء الإجراءات ذات التأثير السلبي على المناخ، بل حتى الرجوع عنها. إن جزر البهاما، من موقعها كعضو مؤسس لتحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية، قد انضمت إلى العديد من بلدان منطقتنا وبلدان العالم التي تشاطرنا الرأي في الدعوة إلى إبرام اتفاقية في كوبنهاغن تتضمن أهدافا ملزمة قانونا من شأنها أن تحقق الأهداف النهائية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

تدرك جزر البهاما أن المسؤولية عن تغير المناخ لا تقع على عاتق الدول المتقدمة وحدها. من هذا المنطلق قمنا، في حدود إمكاناتنا المحدودة، بعدد من التدابير الملائمة التي أبرزناها خلال الحدث الرفيع المستوى بهدف تعزيز مقاومتنا للآثار السلبية لتغير المناخ. ومع هذا، من الأهمية

بمكان التأكد من أن أضرار المبادرات الهادفة إلى حماية البيئة لا تفوق منافعها. وعلى سبيل المثال، فإن فرض ضريبة على السفر جوا ستسبب ضررا على صناعة السياحة – المتضررة أصلا – التي تمثل شريان الحياة لاقتصادنا. كذلك، ستكون لضريبة تموين السفن بالوقود في البحر آثار سلبية مماثلة على قابلية سجلنا البحري للمنافسة من حيث فعالية التكاليف. إن كل تلك المبادرات البيئية، الصادرة على ما يبدو عن حسن نية، تأتي في وقت لا تجد فيه الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل جزر البهاما موارد متاحة بسهولة لأغراض التكيّف.

تواجه جزر البهاما، بوصفها بلدا أرخبيليا، تحديات كبيرة في مجال السلامة والأمن البحريين. لقد وظفت الحكومة موارد مالية وتقنية هائلة لمحاربة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات وصيد الأسماك غير المنظم وغير المعلن عنه وتهريب البشر، وتشدد على ضرورة التنسيق والتعاون بين الدول على نحو فعال، وعلى تطوير نُهج مبتكرة لحل تلك المشاكل بالتكامل مع الجهود الوطنية. وترحب جزر البهاما بالجهود الجبارة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية للتصدي لمشكلة القرصنة. إن جزر البهاما، بوصفها صاحبة ثالث أكبر سجلات السفن في العالم، ستواصل التعاون مع شركائها في المجتمع الدولي لضمان سلامة وأمن النقل البحري الدولي.

إن هايتي جارة قريبة منا وعضو في الجماعة الكاريبية. وجزر البهاما ودول الجماعة الكاريبية ملتزمة باستقرار هايتي وبتنميتها السياسية والاقتصادية في الأجلين الطويل والقصير. ولا يمكن تحقيق ذلك من دون دعم مستدام من المجتمع الدولي. لذلك تشعر جزر البهاما بالتشجيع للمشاركة النشطة والمستدامة من جانب الأمم المتحدة في هايتي على مر السنوات الأربع والنصف الماضية، من خلال عمل بعثة الأمم المتحدة للاستقرار في هايتي. ونتشاطر الأمل الذي أعرب عنه الأمين العام ومفاده أن هايتي تبتعد عن تاريخ الصراع وتتجه نحو مستقبل تسوده التنمية السلمية والمستدامة.

ونهيب بمجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستقرار في هايتي إلى فترة تتجاوز ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، كما أوصى بذلك الأمين العام. ونأمل أيضا من تعيين الأمين العام مؤخرا للرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون مبعوثا خاصا له لهايتي أن يساعد في إبقاء المسائل التي تؤثر في هايتي على رأس جدول أعمال المجتمع الوطني والدولي. ومن الجدير بالذكر أن اجتماع مجلس الأمن بشأن هايتي في وقت مبكر من هذا الشهر كان بالتأكيد موضع ترحيب شديد في هذا الصدد.

إن زيادة حدة النشاط الإجرامي تخلق تحديات جديدة لجزر البهاما، وهي ظاهرة نتقاسمها مع البلدان الأخرى في منطقتنا. ولا نزال ننفذ مبادرات وطنية وإقليمية ضد الجريمة لمكافحة هذا الوباء الذي يقوض من اقتصاداتنا، وفي الواقع يؤثر في استقرارنا الاجتماعي.

إن الاتجار غير المشروع في المخدرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من العوامل الرئيسية التي تسهم في هذه الظاهرة. وجزر البهاما، كما يعرف العديد، ليست منتجا للمخدرات، كذلك لا جزر البهاما ولا أي دولة عضو في الجماعة الكاريبية تصنع أو تورد الأسلحة الصغيرة والخفيفة. ومع ذلك فإن المخدرات غير المشروعة والأسلحة الخفيفة وراء الغالبية الساحقة من الجرائم التي تقع في مجتمعاتنا. ويُكَرس مبلغُ غير متناسب من الموارد الشحيحة لميزانيتنا من أجل مكافحة المخدرات غير المشروعة والاتجار بالأسلحة الخفيفة عبر أراضينا والتصدي إلى سقوط فظيع في مجتمعاتنا.

إن جزر البهاما ملتزمة التزاما تاما بتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال السلم والأمن. ويسرنا أن مكتب

الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة قد وافق على الانخراط مجددا في منطقة البحر الكاريبي لدعم مكافحة الجريمة والعنف اللذين يشوهان مجتمعاتنا اليوم.

وفي الختام، يود وفدي أن يذكر أن الأزمة الاقتصادية الراهنة تبين بقوة التكافل بين اقتصادات العالم. وفي المقابل تبين الدور الهام جدا الذي يمكن أن تقوم به منظمات على شاكلة الأمم المتحدة في تيسير الحوار واستنباط حلول ابتكارية للمشاكل العالمية. وجزر البهاما إذ ما برحت تواجه هذه التحديات العالمية غير المسبوقة، تؤكد التزامها بالانخراط بالكامل وعلى نحو بناء مع الشركاء الآخرين في المجتمع الدولي من أجل إيجاد حلول جماعية للتحديات التي نواجهها جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل السيد فردريك فونو، نائب رئيس وزراء جزر سليمان.

السيد فونو (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): إنني أحمل تحيات حارة للجمعية من الجزر السعيدة وأنقل إلى السيد التريكي أحر تهاني حكومتي وشعبي على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وإننا لعلى ثقة من أننا تحت قيادته سنحصد الفرص التي يجب أن توفرها الخطة العالمية.

كذلك يغتنم وفدي هذه الفرصة ليشيد بسلفه السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان. فقد تحلى حقا بقيادة فذة وألهمنا جميعا بأن ندرك قوتنا الجماعية الثرية. وطيلة فترة توليه للمنصب، جعل أضعف الناس في كل جانب من جوانب مشاركاتنا، في الأمام وفي الوسط وفي الخلف. ونتمنى أن يوفقه الله في مساعيه المقبلة.

فرضت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تحديات هائلة على المجتمع الدولي. وببساطة، فإن تداعيات الأزمة تؤثر في جميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، تأثر اقتصاد جزر سليمان جراء انخفاض أسعار السلع وانخفاض العائدات وزيادة العجز في الميزانية. وقد استجاب بلدي لذلك بتجميد جميع الوظائف الحكومية وتخفيض النفقات الوطنية والإنمائية المتكررة بنسبة ٣٥ في المائة. وفي الفترة الواقعة بين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، هبط نمونا الاقتصادي هبوطا شديدا، من ٦ في المائة إلى ١ في المائة، مما يؤثر حاليا على تقديم الخدمات لأبناء شعبنا.

وقد اتخذ العالم تدابير لمعالجة الهشاشة المنهجية في النظام المالي الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، ترحب جزر سليمان بالوثيقة الختامية للمؤتمر الذي انعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بشأن الأزمة المالية وتدعو الجميع إلى التعاون بأكبر قدر ممكن، بما في ذلك إصلاح مؤسسات بريتون وودز. وما برحنا نأمل في أن تصل صفقة الحوافز التي وضعت إلى أفقر الفقراء، حيث سيكون العديد في حالة ضيق لفترة طويلة مقبلة.

إن الكوارث الطبيعية المتكررة تهدد التنمية في جميع أرجاء العالم وما برح تغير المناخ يؤثر في حياة شعوبنا ويتسبب في خلق جيوب فقر جديدة، بينما تستمر في الزيادة كمخاطر تتهددنا. وما لم يسفر اجتماع كوبنهاغن عن وثيقة ختامية طموحة سيتبين لنا أننا نخوض معركة خاسرة. وأنضم إلى الدعوة من أجل العمل السريع، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا. وبالنسبة لنا، فإن تغير المناخ يشكل أكبر تهديد لبقائنا وقدرتنا على الحياة ويقوض جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وتؤيد جزر سليمان تأييدا كاملا الإعلان الذي صدر هذا الأسبوع عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب أن يتأسس معيار المفاوضات على ضعف

الدول النامية الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نموا. فالعلم ينبئنا بأن مستقبل الجزر المنخفضة في مهب الريح ما لم تحدث تخفيضات كبيرة وطموحة في انبعاثات غاز الدفيئة المضرة، وهي تخفيضات ينبغي أن تنفذها البلدان الواردة في المرفق الأول، وينبغي أن تكون تلك التخفيضات في عام ٢٠٢٠ أكثر من نسبة ٤٥ في المائة عن مستويات عام ١٩٩٠، وأكثر من نسبة ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠ عن مستويات عام ١٩٩٠. وسنطالب بأن يكون الارتفاع في معدل درجة الحرارة بواقع يقل عن ١,٥ درجة مئوية، إذا ما أردنا منع التحمض المنبعث من محيطاتنا من أن يهدد بقاءنا.

أما إزالة الغابات وتدهورها فيسهمان تقريبا بنسبة ٢٠ في المائة من انبعاثات غاز الدفيئة. وتقر جزر سليمان بأن هذا ينبغي أن يكون من الحلول التخفيفية لحماية سلامة بيئتنا. ونحض أيضا على اعتبار ذلك من نتائج مؤتمر كوبنهاغن. ويقوم بلدي حاليا بعملية جرد لغاباته، ويعتزم المشاركة في سوق الكربون. ونأمل أيضا أن تتوفر الآليات المالية المتعددة الأطراف لأضعف الدول لكفالة نقل التكنولوجيا الملائمة لكي تحظى الطاقة المتجددة بالاهتمام الجديرة به.

إن جزر سليمان بلد محب للسلام وتعتقد أن علينا أن نسعى سعيا جديا إلى التحرك نحو نظام دولي مستقر. ويمكن تحقيق ذلك بالدعوة إلى انضباط عالمي في جميع النفقات العسكرية وقطع التزام شديد بالبدء بالمفاوضات الشاملة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. لقد تعطلت هذه المسألة لسنوات عديدة ولا تزال تعالج بشكل ضعيف عن طريق اتفاقات الأسلحة المجزأة المبرمة على الصعيد المتعددة الأطراف.

وقد خرجت جزر سليمان من حالة الصراع قبل ١١ عاما. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية السادسة لشراكتنا مع بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان، والتي يشار إليها عادة باسم ”رامسي“. وبموجب هذه الشراكة، تم تعزيز مؤسسات الدولة، وسمح الاستقرار السياسي لبرلماننا بسن حوالي ٣٠ قانونا في أقل من ٢٤ شهرا. وتصل الخدمات العامة إلى السكان المنتشرين في المئات من جزرنا، مما يشير إلى حدوث التغيير.

وفي هذا العام، تطورت علاقتنا مع بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان من علاقة مساعدة إلى علاقة شراكة، مما يوفر إطارا للتعاون بين الطرفين، بأهداف استراتيجية مشتركة محددة بوضوح وأدوار والتزامات متميزة، مع تحقيق الهدف العام المتمثل في إقامة نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي آمن ومستقر وله قدرة على البقاء، لجميع سكان جزر سليمان. وقد أكملت لجنة العلاقات الخارجية التابعة لبرلماننا الوطني استعراضها لتيسير تطبيق قانون المساعدات الدولية، وسوف تقدم تقريرها إلى الجهاز التشريعي الوطني في تشرين الثاني/نوفمبر. وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر جيراننا في منطقة المحيط الهادئ على دعمهم وإسهامهم المستمرين لبعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان. ويحدونا عميق الأمل في أن تتمكن هذه الشراكة من زيادة وضوح الرؤية الدولية للبعثة الإقليمية وزيادة تفاعل مع الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في الفصل ذي الصلة من الميثاق.

وكجزء من بناء دولتنا وعملية التعافي، أنشأت جزر سليمان لجنة للحقيقة والمصالحة في نيسان/أبريل. وقد ترأس إطلاق هذه اللجنة الحائز على جائزة نوبل ورئيس الأساقفة الفخري ديزموند توتو من جنوب أفريقيا. وتمكن اللجنة جزر سليمان من أن تعيد النظر في أحلك الفصول في تاريخها، ونضطلع بذلك بكل شجاعة ودأب ورغبة في التوصل إلى السلام العادل والدائم في دولتنا الآخذة في النمو.

ومن أجل ذلك، نشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجميع شركائنا على الدعم الذي قدموه لنا.

يوشك الإطار الزمني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الانتهاء. وتؤيد جزر سليمان الاقتراح بعقد مؤتمر قمة استعراضي في العام القادم، وتأمل أن يعمل الاجتماع المقبل على إعادة تنشيط شراكتنا العالمية وتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الإطار الزمني المحدد. كما يرحب بلدي بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة (القرار ٢٢٧/٦٣) بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا في عام ٢٠١١. وبالمثل، نرحب باستعراض استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المزمع عقده في العام المقبل. وينبغي أن تؤدي كلتا الاستراتيجيتين تعزيز الشراكات العالمية والالتزامات التي قطعت في الأطر التعاونية الدولية المتفق عليها.

يسكن ٨٥ في المائة من سكان جزر سليمان في المناطق الريفية. ولذلك، اعتمدنا نهجا إنمائيا يركز على المناطق الريفية في الجهود التي نبذلها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتستعد جزر سليمان كهيئة لتحقيق مكاسب في بلوغ بعض هذه الأهداف عن طريق إقامة العديد من الشراكات. وفي هذا الصدد، يسرني أن أشير إلى أنه، بدعم من نيوزيلندا وجمهورية الصين، توفر جزر سليمان الآن التعليم الأساسي المجاني لأطفالها حتى الصف الثالث. كما بدأ العمل في القضاء على الملاريا، وهي المرض الفتاك الأول في جزر سليمان، عن طريق إطلاق البرنامج في واحدة من مقاطعاتنا التسع. وحكومتي تشكر أستراليا على دعمها ومساهمتها في تحقيق تلك الغاية. كما أود أن أشكر جمهورية الصين، والاتحاد الأوروبي، وغيرهما من الشركاء الإنمائيين على إسهامهم في النهوض بالسياسة الإنمائية الريفية التي تنفذها حكومتي.

ولا تزال التنمية البشرية عنصرا رئيسيا في مكافحتنا للفقر. وافتتحت جزر سليمان مدرسة للسياحة هذا العام. وحوّلنا بعض الموارد نحو تطوير صناعة السياحة في بلدنا من أجل تعويض الخسارة المتوقعة في الإيرادات الناتجة عن انخفاض الحصاد في غاباتنا الطبيعية. وتنطبق نفس السياسة أيضا على قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك والتعدين.

ولا يزال التعاون بين بلدان الجنوب يستثمر في شعوبنا؛ فقد ضمن توفير التعليم لـ ٥٠ من الطلاب الذين يدرسون في كوبا، وتشكر بلادي كوبا على هذه اللفتة. كما تشكر جزر سليمان جارتنا الميلانيزية بابوا غينيا الجديدة على مساعدتها الثنائية المستمرة بزيادة تواجدنا في بورت موريسبي وتقديم منح دراسية لطلابنا الذين يدرسون في بابوا غينيا الجديدة.

لقد تغيرت الدينامية العالمية منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل ٦٤ عاما. وكان عدد الدول الأعضاء حينئذ ٥١ عضوا. وظلت عملية إصلاح مجلس الأمن بعيدة المنال طوال السنوات الـ ١٥ الماضية. ولذلك يلزمنا زيادة شرعية مجلسنا وتعزيز الدور الذي يضطلع به في الحفاظ على السلام الدولي. وفي هذا الصدد، شعر وفد بلدي بالسرور لرؤيته تطور المناقشة لإصلاح مجلس الأمن إلى مفاوضات حكومية دولية غير رسمية في الدورة السابقة للجمعية العامة. ونعرب عن سرورنا بالقدر نفسه إذ نلاحظ أن ثلاث جولات من المفاوضات قد عقدت خلال الأشهر الثمانية الماضية، مما يشير إلى بذر بذرة الإصلاح المتعددة الأطراف لمؤسساتنا. ومن الضروري أن نضمن أن تتأصل جذورها في هذه الدورة.

وتحظى بالأهمية علاقات الأمانة العامة مع الدول الأعضاء. إن تفاعل جزر سليمان مع منظمتنا ينمو ويترعرع على مر الزمن. وتعكف حكومتي الآن على الانتهاء من

تخصيص قطعة الأرض اللازمة لبناء دار دائم للأمم المتحدة في عاصمتنا. ونأمل أن تقابل الأمانة العامة هذه اللفتة وأن تنظر بجدية في الإبقاء على وجود قطري كامل في جزر سليمان. ونسبيا، وبالرغم من وجود أحد أكبر البرامج القطرية دون الإقليمية في بلدي، لا يزال يجري التدخل في كل كبيرة وصغيرة من الخارج. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة مرة أخرى لكي نجدد دعوتنا إلى ترفيع الوجود القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جزر سليمان من مستوى نائب الممثل المقيم إلى مستوى الممثل المقيم.

ولا يفوتني في هذا الصدد أن أرحب بالمديرة الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيدة هيلين كلارك. ونتمنى لها كل النجاح في فترة توليها منصبها، وإنني على ثقة بأنها ستنظر في كل المسائل من وجهة نظر جديدة. إن التنمية، في نهاية المطاف، أسمى قيمة تدعو منظمتنا إلى تحقيقها. كما تدعو جزر سليمان الأمانة العامة إلى ضمان أن يمثل موظفوها مدى التنوع في عضويتها، ولا سيما بالنسبة للدول التي لم تستوف بعد الحصة المخصصة لها.

وطوال الأشهر القليلة الماضية، تقدمت البلدان الساحلية ذات الجرف القاري بطلبات لتمديد حدودها الإقليمية إلى ما يتجاوز حد الـ ٢٠٠ ميل لمناطقها الاقتصادية الخالصة. ويسرني أن أبلغ هذه الجمعية بأن جزر سليمان تقدمت بعدة طلبات وهي تتطلع إلى العمل مع لجنة حدود الجرف القاري.

ومع أن تمديد أي منطقة اقتصادية خالصة هو قرار سيادي، فإننا ندرك مسؤولياتنا البيئية العالمية. وجزر سليمان واحدة من البلدان الستة الأعضاء في مبادرة المثلث المرجاني. ومنذ ثلاثة أشهر، اجتمع قادة الفلبين وماليزيا وإندونيسيا وتيمور – ليشتي وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان في إندونيسيا ووافقوا على العمل بشكل تعاوني عبر الحدود السياسية لحفظ ٧٥ في المائة من أنواع المرجان في العالم، و ٤٠ في المائة من أنواع الأسماك المرجانية، و ٥١ في المائة من أنواع أشجار المنغروف في العالم. ويعتمد سكاننا على مواردنا البحرية في عيشهم ودخلهم. ونأمل أن نظل على هذا المنوال لأجيال مقبلة.

إن حسن المعلومات والبيانات أمر حيوي بغية إتاحة المجال للأنظمة الوطنية والدولية أن تتخذ قرارات مفيدة. وفي هذا الصدد، نود أن نرى دعما من الأمم المتحدة لمكتبنا الوطني للإحصاءات كي يجمع البيانات ويوزعها على جميع صناع القرار بسرعة.

وبغية تعزيز اقتصاد متقلب، من الضروري الاستثمار في البنية التحتية. ويسعدني القول إننا أقدمنا أخيرا على سن قانون يفتح صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية أمام المنافسة.

وفي مسألة حقوق الإنسان، تدرك جزر سليمان أن جميع حقوق الإنسان ذات صفة عالمية، وهي لا تتجزأ، ومترابطة، يعتمد بعضها على بعض، ويعزز بعضها بعضا. ويجب أن تعالج جميع حقوق الإنسان بطريقة عادلة ومتساوية، على قدم المساواة وبالتشدد نفسه. هذا أحد المبادئ لمجلس حقوق الإنسان المنشأ حديثا.

وتواصل جزر سليمان دعم مبادئ المجلس المتفق عليها دوليا. والمؤسف أن مسائل حقوق الإنسان، ضمن اللجنة الثالثة، لا تزال إلى حد كبير مسيسة ومدعاة للانقسام ومفصلة على قياس بلدان بعينها، بازدراء لمبدأي التعاون والحوار العالمية. ويود وفدي أن يرى الاستعراض الدوري العالمي علامة مرجعية لتقييم حالات حقوق الإنسان في البلدان.

وقبل أن أقول أي شيء عن العلاقات بين جمهورية الصين وجمهورية الصين الشعبية، تعرب جزر سليمان عن

مؤاساتها وتألمها وتوجعها مع جميع الذين تضرروا من إعصار موراكوت. وننوه كذلك بروح وعزم جمهورية الصين حكومة وشعبا في التعالي فوق تلك المأساة، بما أبدته من مثابرة على إعادة البناء والإبلال من الكارثة الطبيعية.

إن بلدي يتابع التطورات باهتمام عميق بين جمهورية الصين وجمهورية الصين الشعبية. فثمة عهد جديد من العلاقات أخذ يظهر بينهما. وما فتئت العلاقات تشهد سلسلة متزايدة من الأحداث. إذ استهلت، في جملة أمور أخرى، رحلات الطيران المباشرة، والشحن والتعاون البريدي والتبادلات المتعلقة بسلامة الأغذية. وهذا النهج الذي يتمحور حول الشعب يواصل بناء جسور الائتمان والتسامح والثقة. ونحن نتمنى لهذا التفاعل الإيجابي كل النجاح.

في وقت سابق من هذا العام، شعر وفدي بالتشجيع لقبول تايوان بصفة مراقب في جمعية الصحة العالمية. ويحدونا خالص الأمل أن تحظى تايوان بفرص مماثلة في كيانات متخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة.

وفي ما يتعلق بمسألة الشرق الأوسط، يؤيد وفدي بيان رئيس فنلندا السابق، الفائز بجائزة نوبل للسلام، السيد مارتي اهتيساري، عندما قال إن جميع الصراعات بالإمكان تسويتها، ولا توجد أعذار لأن تصبح أبدية. وبغية تحقيق سلام دائم وعادل في المنطقة، المطلوب هو العزم من جميع الأعضاء. لقد كانت المسألة موضع بحث في الجمعية العامة طيلة ٦٢ عاما. وتعتقد جزر سليمان أنه إذا توفرت الظروف الصحيحة، يمكن التوصل إلى حل سياسي تفاوضي يقوم على إنشاء دولتين. ونحن نؤيد جميع الجهود الدولية لإيجاد حل دائم وثابت.

وفي الجهد الذي نبذله من أجل إيجاد عالم أفضل، المطلوب إقامة حوار وتعاون بين الأديان والثقافات. ويجب التغلب على القوالب النمطية التي وضعتها حفنة من الناس. فالمتطرفون يعيشون على فقدان الثقة والخوف والريبة ويستعملونها لصالحهم. لا بد من عزلهم. وينوه وفدي بمبادرة المملكة العربية السعودية بجمع القادة من الشرق والغرب تعزيزا لثقافة السلام العالمية. وهذه المبادرة تمثل بداية جديدة ينبغي علينا جميعا أن نبني عليها.

ولا بد لجميعنا أن نعمل من أجل تحقيق الاستقرار في النظام الدولي، الأمر الذي يعني أن أصحاب النفوذ عليهم ألا يجعلوا الضعفاء ضحايا لهم، عن طريق التدخل في احتياجاتهم الصحية والاجتماعية سواء لأسباب إيديولوجية أو سياسية أو أمنية. فالحواجز الاقتصادية والإجراءات التأديبية الأحادية الجانب والإقليمية التي تفرضها دول ومؤسسات حكومية دولية يجب وينبغي أن تستبدل بتعاون حقيقي وحوار مخلص. وفي هذا الصدد، نناشد المجتمع الدولي بأسره أن ينخرط انخراطا تاما مع فيجي. وجزر سليمان، بوصفها جارة ميلانيزية لها، تواصل القيام بذلك على جميع الصعد السياسية.

وفي الختام، نظرا للتحديات العديدة التي نواجهها اليوم، ما زالت كلمات أبراهام لنكولن التي قالها عام ١٨٦٢ تصح في يومنا هذا:

> ”إن المسلّمات العقائدية التي كانت سائدة في الماضي الساكن غير كافية في حاضرنا العاصف. الأحداث مفعمة بالصعوبات، وعلينا الارتقاء إلى مستواها. وبما أن قضيتنا جديدة، لذلك علينا أن نُعمل فكرنا وتصرفنا حيالها من جديد“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كنات سودابابيف، وزير الخارجية ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية كازاخستان.

السيد سودابابيف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): في البداية، أود أن أهنئ السيد التريكي على انتخابه للمنصب

الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، وأن أتمنى له كل النجاح في رئاسته لهذه الدورة.

قبل ثمانية أعوام، في ١١ أيلول/سبتمبر، السيدة زانيتا تسوي، وهي مواطنة كازاخستانية، وبعدما قبّلت ابنتها وزوجها، توجهت في أول يوم لها من عملها الجديد إلى أعلى بناية في نيويورك. وبعد ساعتين لقيت حتفها إلى جانب ٣٠٠٠ أمريكي ومواطن من ٩١ بلدا آخر. لقد دفنت تحت أنقاض ما كان يسمى يوما البرجان التوأمان لمركز التجارة العالمي. ففي ذلك اليوم، شعرت بصفتي سفير كازاخستان في واشنطن العاصمة إلى جانب جميع الأمريكيين وآخرين، بمدى ما بلغه عالمنا اليوم من هشاشة وضعف واعتمادية. وهذا العمل الإرهابي ووحدة العالم في أشد إدانة منه أظهرا أنه لا يسعنا أن نجعل حاضرنا ومستقبلنا أكثر أمنا وأفضل إلا إذا عملنا معا. والواقع أن مفتاح الحل الناجح للمشاكل العويصة القائمة اليوم يكمن تحديدا في وحدة العالم وتفاهمه.

الرئيس نور سلطان نزاربايف، رئيس كازاخستان، وشعبنا بأسره يدعمان منذ البداية مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، بمساعدة الجهود الذي يبذلها التحالف الدولي في أفغانستان. ومع ذلك، لم يكن هناك حل عسكري بحت أبدا ولن يكون على الإطلاق للمشكلة الأفغانية. ونلاحظ مع الارتياح أن أعضاء التحالف بدأوا يولون انتباها أكبر للجوانب غير العسكرية للأمن.

وتساعد كازاخستان أيضا بما أوتيت من قوة الجهود الدولية في إعادة تأهيل أفغانستان. فنحن نوفر مساعدة إنسانية كبيرة لذلك البلد. علاوة على ذلك، نعمل على وضع برنامج تعليمي طويل الأمد لتدريب اختصاصيين أفغان مؤهلين، وننظر أيضا في أشكال أخرى من المساعدة لذلك البلد.

إن الاستقرار الطويل الأمد في أفغانستان متعذر بدون تدابير فعالة لمواجهة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. لقد أُنشئ المركز الإقليمي لآسيا الوسطى المعني بالمعلومات والتنسيق في ألماتي، بدعم من الأمم المتحدة، لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وأعتزم، بصفتي الرئيس المقبل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠١٠، جعل الاستقرار في أفغانستان – وهي جارة إقليمية للمنظمة – من الأولويات الأولى للمنظمة.

احتمال انتشار الأسلحة النووية، بالاقتران بخطر حصول واستعمال المنظمات الإرهابية لها، يظل أحد أخطر التهديدات التي تواجهها البشرية. وكازاخستان بصفتها بلدا عانى من أهوال التجارب النووية، وأغلق ثاني أكبر موقع للتجارب النووية في العالم، موقع سيميبالاتينسك، وتخلى طواعية عن رابع أكبر ترسانة للقذائف والأسلحة النووية في العالم، تتمتع بحق أخلاقي مطلق في أن تطالب باتخاذ إجراءات حاسمة أكثر في مجال نزع السلاح وبتشديد جذري لنظام منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وعلى وجه التحديد تولي كازاخستان الأولوية لكفالة أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ونرحب بجهود رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما لإعطاء زخم جديد لعملية منع الانتشار والقضاء على التهديد النووي.

وتؤيد كازاخستان تقوية وكفالة عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب أن نعترف بأن المعاهدة يشوبها خلل من حيث أنها تقضي بفرض الجزاءات على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فقط، في حين أن الدول النووية نفسها يجب أن تضرب المثل بتخفيض ترساناتها النووية والتخلي عنها. وفي هذا الصدد ترحب كازاخستان باعتماد مجلس الأمن يوم أمس بالإجماع القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، وتعتقد أن ذلك القرار التاريخي يفتح أبواب عصر

جديد في جهود البشرية لخلق عالم خال من الأسلحة النووية. ومما يبعث على الارتياح أن التدابير التي يضطلع بها المجتمع الدولي اليوم تعبر عن ذلك الموقف المبدئي الذي أعرب عنه الرئيس نزاربايف في أكثر من مناسبة من هذا المنبر وفي الاجتماعات الثنائية مع رؤساء الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تطمح إلى الانضمام إلى نادي الدول النووية.

من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى اتخاذ إجراءات حاسمة أكثر. وقد اقترح رئيس جمهوريتنا تطوير معاهدة كونية جديدة لمنع الانتشار النووي أفقيا وعموديا. وتفاصيل المعاهدة الجديدة ومحتوياتها ستعتمد إلى حد كبير على المقترحات التي تقدمها الدول المهتمة كافة. ويمكن أن يكون بين التدابير الفعالة لتشديد نظام منع الانتشار تأسيس مصرف دولي للوقود النووي تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإن كازاخستان مستعدة للنظر في إمكانية توفير مقر للمصرف على أراضيها.

ومن المساهمات الهامة التي قدمتها كازاخستان ودول آسيا الوسطى الأخرى في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار كان بدء سريان معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. والسمة المميزة لهذه المنطقة هو أنها تقع بين دولتين من أكبر الدول النووية. ويمكن للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى أن تؤدي دورا عمليا كبيرا في منع الانتشار الذي لا كابح له للمواد النووية وفي مواجهة الإرهاب النووي. وإننا نعول على الدعم المقدم لمنطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية، في المقام الأول من الدول النووية، بما في ذلك إمكانية قبولها بتوسيع نطاق الضمانات الأمنية السلبية. ونؤيد مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية بعقد مؤتمر قمة عالمي للأمن النووي في العام القادم.

وأود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى اقتراح رئيس جمهورية كازاخستان بتكريس يوم ٢٩ آب/أغسطس يوما دوليا لعالم خال من الأسلحة النووية. ويحمل ذلك التاريخ مغزى كبيرا. ذلك أنه، في ذلك اليوم من عام ١٩٤٩، أجرى الاتحاد السوفياتي أول تجربة نووية في موقع سيميبالاتينسك للتجارب في كازاخستان، وفي اليوم ذاته من عام ١٩٩١ أغلق موقع التجارب إلى الأبد بمرسوم من حكومتي. ويحدونا وطيد الأمل أن تحظى هذه المبادرة بتأييد الجمعية العامة.

اليوم تمر البشرية بأشد أزمة عالمية مالية واقتصادية منذ عقود. واستنادا إلى صندوق النقد الدولي اقترب ما يقرب من ٥٠ دولة من حافة كارثة اقتصادية. والأزمة الحالية كانت، في الوقت ذاته، حتمية إلى حد كبير. ومن سوء الحظ أن التنمية الاقتصادية العالمية والطفرة التكنولوجية الكبيرة أثناء الستين سنة الماضية عجزتا عن حسم مشاكل أبدية مثل الفقر والجوع. وإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تتسع باستمرار. ويعيش أكثر من بليون إنسان على أقل من دولار في اليوم. ورغم منجزاتنا الاستثنائية في العلم والطب المعاصر، ما زال ما يقرب من ١٠ ملايين طفل دون الخامسة يلاقون حتفهم كل سنة بأمراض يمكن الوقاية منها. كما يعيش أكثر من ٣٠ مليون إنسان حاملين لفيروس نقص المناعة البشرية ولا تتوفر إمكانية الحصول على علاج ضد فيروسات النسخ العكسي إلا لـ ٣ ملايين فرد.

الأزمة الاقتصادية أجبرتنا على مراجعة التفكير والانكباب مجددا على دراسة كثير من النهوج المفهومية التي كانت تعتبر في السابق منقوشة على حجر. وقد برهنت من جديد على إلحاحية تضافر جهود كل الدول في التصدي للتحديات المعاصرة. ولقد كان قائد بلدنا بين الأوائل في مشاطرة رؤيته حول التنمية العالمية فيما بعد الأزمة. فقد اقترح وضع قانون دولي لعملة عالمية وحيدة، وإقامة مركز

عالمي للانبعاثات، ولجنة عالمية لعملة مناهضة للاحتكار، ولجنة عالمية لحرية الأسواق. وإن الأمم المتحدة، بأجهزتها الهيكلية ووكالاتها المتخصصة، تعتبر المنظمة العالمية الوحيدة القادرة على معالجة مسائل بهذه الضخامة.

في هذا الوقت من التمزقات الاجتماعية والاقتصادية الحادة ما فتئ خطر الصراعات فيما بين الطوائف وفيما بين الأديان يزداد زيادة كبيرة. وبما أن كازاخستان تشكل نقطة الالتقاء بين آسيا وأوروبا، ولما كانت قد حافظت على السلام والوئام في بلد متعدد الطوائف ومتعدد الأديان طيلة سنوات استقلالها، فإنها مستعدة لتصبح جسرا للتفاهم والتسامح المتبادل بين الشرق والغرب.

وكازاخستان، التي ستتولى رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٠، والمجلس الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تتوق إلى استغلال هذه الفرصة الفريدة لتعزيز التعاون الإيجابي بين الثقافات والحضارات المتنوعة ولاتخاذ تدابير ملموسة بشأن هذه المسألة. وعلاوة على ذلك استضاف بلدنا منذ عام ٢٠٠٣ ثلاثة مؤتمرات لقادة أديان العالم التقليدية بدعم من الأمم المتحدة.

وبمبادرة من كازاخستان اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين القرار ٦٢/٩٠ الذي يعلن عام ٢٠١٠ السنة الدولية للتقارب بين الثقافات. وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تشارك بهمة في الاحتفال بالسنة الدولية. وتؤيد كازاخستان تأييدا تاما هدف تحالف الحضارات وتدعو جميع الدول الأعضاء ووكالات منظومة الأمم المتحدة إلى المساهمة في تعزيز التسامح والتفاهم المتبادل في العالم.

يكتسي الجانب الإقليمي لحل المشاكل العالمية أهمية مضافة في ظل الظروف الحالية. وبلدنا ملتزم التزاما ثابتا بالتعزيز المتسق للتعاون الإقليمي من أجل الأمن والتنمية في آسيا الوسطى. ويجري تشييد بنيان أمني فريد في المنطقة الأوروبية – الآسيوية تشكل أهم عناصره منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وفي ذلك الصدد ظهر المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا إلى الوجود بمبادرة طرحها الرئيس نزاربايف من على هذا المنبر في عام ١٩٩٢ وأصبح آلية فعالة لتقوية الأمن والتعاون الإقليمي. وفي عام ٢٠١٠، عندما يتولى بلدنا رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نعتزم العمل لصالح جميع دولها الأعضاء لتعزيز فعالية المنظمة في مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة، وكذلك تعزيز تدابير بناء الثقة والتدابير الأمنية للجماعة الأوروبية – الأطلسية.

في عالم اليوم الدائب التغير أصبح تكييف الأمم المتحدة مع حقائق الواقع المعاصر مهمة هامة لجميع الدول الأعضاء. وكازاخستان تؤيد تماما عملية إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية انطلاقا من الموقف المبدئي بضرورة زيادة فعالية منظمتنا العالمية وتعزيز سلطتها وأهميتها. ولدينا اقتناع بأنه لا يوجد بديل للأمم المتحدة في العالم الحديث، ولن يوجد بديل عنها قط. ونؤيد الإصلاحات الجارية على ثلاثة مسارات رئيسية: تنشيط أعمال الجمعية العامة، وإصلاح مجلس الأمن، واتساق منظومة الأمم المتحدة.

ومنذ خمسين عاما، قال مارتن لوثر كينغ جونيور:

”كثيرا ما يكره الناس بعضهم البعض لأن كلا منهم يخشى الآخر، وهم يخشون بعضا لأنهم لا يعرفون بعضهم البعض، وهم لا يعرفون بعضهم البعض لأنهم غير قادرين على التواصل، وهم غير قادرين على التواصل لانفصالهم عن بعض“.

ومن دواعي الأسف أن تلك الكلمات كثيرا ما تكون صحيحة اليوم، ولكنها لا ينبغي أن تكون كذلك غدا. ففي عصر يتسم بالعولمة وبقدر غير مسبوق من الترابط في العالم، لم يعد هناك داع لانعدام الثقة أو للخوف أو الكراهية، بل ينبغي أن تنتصر مبادئ الثقة والتفاهم والتعاون. وما لم نتكاتف معا لن نستطيع التصدي على النحو الواجب للتحديات الصعبة التي تواجه البشرية اليوم لنجعل عالمنا أكثر أمانا وأفضل حالا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان ماري إيهوزو، وزير الخارجية في جمهورية بنن.

السيد إيهوزو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن سروري لرؤية السيد التريكي وهو ينفذ في براعة مهام رئاسة الجمعية العامة الخطيرة بالنيابة عن أفريقيا. وأتقدم له بأحر التهاني وأتمنى له كل التوفيق في هذا المنصب. كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للأمين العام بان كي – مون لما يبديه من صدق الالتزام.

إن الطريق الذي اختطه المؤسسون الأوائل للأمم المتحدة لكي تحقق أهدافها هو طريق الحوار وتعددية الأطراف. وأنشئت الأمم المتحدة لتسخر طاقات المجتمع الدولي تحقيقا لتلك الغاية. وقريبا سيكون قد مر علينا في هذا العمل سبعة عقود من الزمن. فأين نحن الآن؟ ها هي الانقسامات الأليمة تعوق البشرية وتهدد بأن تضعف قدرتنا على العمل المشترك إضعافا شديدا. والأزمات المتعددة الجوانب التي تهز الاقتصاد العالمي كان سببها تسارع أخذه بأسباب العولمة بدون إدارة عالمية متفق عليها. وقد عصفت هذه الأزمات عصفا بأشد الفئات ضعفا. علاوة على ذلك، عرضت هذا الكوكب لأخطار جسام، بوادرها ظاهرة للعيان ولا سبيل إلى إنكارها.

وينبغي أن نقبل الوقائع. فقد مر أوان المسلمات. وحان أوان التوقع الاستباقي، لأننا نعلم الآن تكلفة اللامبالاة والتواكل والسلبية. ويجب أن نستعيد قدرة الأمم المتحدة على أداء رسالتها في السعي لإيجاد حلول للمشاكل العالمية التي يواجهها البشر. ومن خلال حوار الحضارات، ينبغي أن نوفق بين الجزئيات المحددة المرتبطة بتنوع إرثنا الثقافي وبين المعايير العالمية التي تنشأ عن حرمة الكرامة البشرية.

ولا شك أن حوار الحضارات شرط مسبق لا غنى عنه لتعزيز تعددية الأطراف. ويمكن أن يعيننا على العودة إلى القيم الأساسية من احترام الحياة والطبيعة والوعي بمصيرنا المشترك والسعي لتحقيق المنفعة المتبادلة والحس بالدوام وتقاسم مسؤولياتنا تجاه الأجيال القادمة واحترامها. وإذا أردنا أن نعكس مسار الاتجاهات البغيضة والآفاق الكريهة التي يصفها لنا العلماء فلا بد أن نعقد حلفا جديدا واتفاقا مشتركا جديدا بين الإنسان والطبيعة. وهكذا يمكننا أن نستعيد السيطرة على الظواهر الطبيعية والبشرية المنشأ التي تؤثر على وجودنا على كوكب الأرض. وسيتيح مؤتمر قمة كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر فرصة ممتازة يجب ألا نهدرها.

وفوق كل شيء ينبغي أن نهيئ الأوضاع التي تتيح مساهمة الجميع بشكل مسؤول في تحقيق إمكانيات البشرية بكاملها. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نزيل جميع العوائق التي تعترض تطويرها. وللدولة والسلطات العامة دور بالغ الأهمية تؤديه في هذا الصدد. ويجب عليها في جميع الأوقات أن تتواصل مع الشركاء الاجتماعيين العاملين في خدمة الحرية والتقدم.

وقد أظهرت لنا لجنة التمكين القانوني للفقراء المستقلة مزايا القضاء التدريجي على الممارسات القديمة التي تنتهك سلامة الفرد سواء ككائن حي أو بوصفه كيانا معنويا

واجتماعيا. وذلك شرط مسبق أساسي لضمان حصول الجميع بشكل مسؤول على مزايا المعاصرة واشتراكهم في رخائها. ولهذا السبب التزمت بنن بتنظيم المؤتمر الإقليمي المعني بإحياء التوصيات الرئيسية للجنة المستقلة.

وتحقيقا لتلك الغاية أيضا، أعلن بلدي حربا شعواء على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى من خلال حملة للتوعية، وإعادة تدريب القائمات بتلك الممارسة والإنفاذ اليقظ لتشريعات خالية من الغموض، تعززها مدونة جديدة للأسرة تؤكد المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق. ولهذا السبب أيضا عملت بنن من أجل إعلان عام ٢٠٠٩ عاما دوليا لتعلم حقوق الإنسان. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا العام في التشجيع على التغيير الضروري في التفكير لضمان تحرك البشرية نحو التقيد الكامل الشامل بالقيم العالمية التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة.

ويجب أن تزيد فعالية الأمم المتحدة في دعم السياسات الوطنية الرامية إلى تحقيق المعايير الدولية. وقد قررت حكومة بنن أن تنيط بأحد المعاهد المنشأة حديثا للمرأة ترشيد جهودها المبذولة لصالح المرأة. وتحقيقا لتلك الغاية، يسرنا كثيرا أن نرحب بقرب إنشاء وتشغيل كيان مختلط للنهوض بالمساواة بين الجنسين داخل نطاق منظومة الأمم المتحدة. وسيجعل هذا من الممكن ضمان تقديم الدعم المتسق والكفء من منظومة الأمم المتحدة لجهود الدول الأعضاء.

وفي سياق مسيرة أفريقيا المتسمة بالإصرار نحو بداية جديدة، اعتمدت حكومة بنن تدابير استراتيجية مبنية على استئصال الفقر وإعادة تنشيط النمو الاقتصادي الذي سيجعل من بنن بلدا يافعا بحلول عام ٢٠٢٥. والتحديات التي تتعين مواجهتها كبيرة لأن ما يقرب من ثلث سكان بنن يعيشون حاليا تحت خط الفقر في بلد معرض لأخطار الكوارث الطبيعية وليس فيه ضمان كامل للأمن الغذائي.

ويتجلى تصميمنا على التحرك قدما للأمام خاصة في التدابير التي تنفذها حكومة السيد بوني يايي، التي تولت مقاليد السلطة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بفضل الاحترام الصارم لدستورنا. وبرهن أداؤنا الاقتصادي في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ على أن خياراتنا الاستراتيجية كانت صحيحة. وشملت هذه التدابير تعزيز التمويل البالغ الصغر بوصفه وسيلة فعالة لمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي، لا سيما إقصاء النساء، بتقديم القروض المتناهية الصغر لأفقر الفقراء – خاصة النساء، اللائي هن أكثر ركائز المجتمع أهمية رغم حرمانهنّ اقتصاديا؛ وتعزيز مباشرة الأعمال الحرة وعمالة الشباب؛ والشروع في برامج تدريبية متعددة لإدماج الشباب في نسيج هيكلنا الاجتماعي – الاقتصادي. ونعمل أيضا على ميكنة الزراعة، والنهوض بالتعليم بتوفير التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني، وإجراء الجراحات القيصرية مجانا بصفتها نهجا أفضل للصحة الإنجابية.

لقد نفذت هذه التدابير الاجتماعية في الوقت ذاته الذي بدأنا فيه أعمالا رئيسية متعلقة بالبنية التحتية. غير أن الركود الاقتصادي المستمر وزيادة الآثار الضارة لتغير المناخ تهدد بصورة خطيرة التقدم الكبير المحرز في تنفيذ هذا المشروع الوطني المحوري.

وقبل سنة واحدة، توقع صندوق النقد الدولي أن الناتج الإجمالي المحلي للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى سيزيد في المتوسط بنسبة ٦,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩. وقد نقحت تلك الإسقاطات هذه التوقعات بعد بضعة أشهر من ٥,١ في المائة ثم إلى ٣,٥ في المائة وفي الشهر الماضي إلى ٣,٢٥ في المائة، ولا شيء يضمن ألاّ يسجل معدل النمو مزيدا من التراجع.

لقد أدّى هذا التراجع في معدل النمو إلى تفاقم خطر مواجهة صعوبات خطيرة في الميزانية. وعلينا أن نحافظ على معدل تقدمنا رغم أننا نتعرض للهزات الخارجية القاسية بسبب الأزمات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي الذي هو في حالة ركود تامة. ونبذل جهودا كبيرة لتعبئة مواردنا الداخلية. ونرحب بالعمل الجيد الذي تقوم به الأمم المتحدة لحشد المزيد من الموارد من الشركاء الإنمائيين وذلك لمساعدة البلدان النموذجية، بما فيها بنن، على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد اتخذت هذه القرارات في إطار تنفيذ الالتزامات التي أعلنت عنها مجموعة الثمانية في غلينيغليز، وفي إعلان الألفية، وإعلان بروكسل لعام ٢٠٠١ بشأن أقل البلدان نموا، وجميع البيانات التي رحبنا بها بحرارة وأثنينا عليها في مؤتمر القمة الأخير المعني بتغير المناخ الذي عقده هنا الأمين العام.

لقد عقّدت آثار تغير المناخ الصفقة بشكل كبير. وبنن من بين أكثر البلدان هشاشة وأقلها تجهيزا لمواجهة تغير المناخ. وفضلا عن الأمطار الغزيرة التي تتركز في بضعة أسابيع من السنة فقط، فإن تآكل الشواطئ الذي يعزى بصورة رئيسية إلى ارتفاع منسوب سطح البحر قد لوحظ في بنن وفي البلدان المجاورة. ونعاني أيضا من فترات الجفاف الطويلة والمتكررة والكوارث الطبيعية الأخرى التي تؤثر على شعوبنا. ويتوقع العلماء، ضمن أحداث أخرى، أن المناطق الساحلية في غرب أفريقيا ستغرق بسبب ارتفاع منسوب سطح المحيط الأطلسي، مع أن بلدان الشمال حصلت بالفعل على أراض على طول سواحلها.

ولذا نحن بحاجة إلى المساعدة على الحصول على التكنولوجيا والوسائل الضرورية لمكافحة تآكل السواحل لأننا لا نستطيع أن نبقى مكتوفي الأيدي بينما تقع هذه الكارثة. وللتصدي لتآكل السواحل الذي يغرق أصلا مدننا وأراضينا الساحلية، فإن القيام بعمل رئيسي بشأن البنية التحتية مسألة بالغة الأهمية. ولن تكون الإجراءات المتخذة فعالة إلاّ إذا اتخذت على مستوى المنطقة دون الإقليمية برمتها وذلك لضمان حماية جميع سواحل غرب أفريقيا. ولتحقيق ذلك، علينا أن نقوم بحشد موارد كبيرة. وربما ينبغي لنا أن ننظر في إنشاء صندوق استثماري متعدد الأطراف، تحت إشراف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لتمويل أعمال البناء الرئيسية التي سنحتاج إليها.

إننا بحاجة إلى أمم متحدة قادرة على تنسيق الاستجابة لهذه التحديات الإنمائية الرئيسية، والحصول على الموارد الضرورية للاستجابة للاحتياجات المالية، والإشراف على نقل الموارد المقرر أن يقوم المجتمع الدولي باستعمالها في مساعدة أكثر البلدان هشاشة، بما فيها أقل البلدان نموا. نحن بحاجة إلى أمم متحدة تتمتع بالسلطة المعنوية لإشراك البلدان الغنية في عملية إصلاح شاملة لهيكل الحوكمة والعولمة الاقتصادية والمالية وذلك لتحسين قدرة النظام المالي الدولي على تعزيز التنمية المنصفة في جميع أرجاء العالم.

إن مبادرات مجموعة العشرين في هذا المجال جديرة بالثناء وينبغي أن تستمر لضمان إجراء إصلاح شامل للنظام الاقتصادي الدولي من شأنها أن تتيح إدماج جميع البلدان في دورة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة الحميدة. ونحن بحاجة إلى أمم متحدة قادرة على مساعدة البلدان الناشئة على أن تتحمل بصورة كاملة الالتزامات الدولية المتصلة بوضعها الجديد واستغلال قوتها في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للتكيف بصورة أفضل مع تغير المناخ. واقتناعا بأن هناك اسما آخر للسلام هو التنمية وأن السلام والتنمية أساسيان لبقائنا على الأرض، يجب علينا أن نجد الوسائل الأساسية لتعزيز السلام من خلال التنمية ومن أجلها.

نحن بحاجة إلى أمم متحدة قادرة على منع نشوب الصراعات المسلحة بصورة فعالة، وإذا اقتضى الأمر بنشر بعثات قوية للسلام أو بعثات إنمائية للقيام بعمليات من أجل الاستقرار الاقتصادي والقضاء على الفقر المدقع. ونحتاج إلى أمم متحدة تغتنم اغتناما كاملا الفرص للتعاون مع المنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، تدعو بنن إلى التنفيذ المستمر للاقتراحات الواردة في تقرير برودي (S/2008/813، المرفق) عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن أساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام.

ونحتاج إلى أمم متحدة تتمتع بقدرات قوية لتسهم في تسوية المنازعات بالطرق السلمية من خلال الوساطة وتعزيز التسويات القانونية، في جملة أمور. ونحن بحاجة إلى أمم متحدة قادرة على التصدي للتحديات التي تنطوي عليها تسوية القضية الفلسطينية بصورة نهائية؛ وتعزيز نزع السلاح وتنظيم منع انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي؛ وتعزيز التجارة المنصفة؛ والتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ والاضطلاع بالمسؤولية عن الحماية؛ ومكافحة الإفلات من العقاب بتعزيز العدالة الدولية؛ وحماية المدنيين، لا سيما الأطفال والنساء وكبار السن في حالات الصراع المسلح؛ وما إلى ذلك.

ولا بد من إدخال إصلاحات على الأمم المتحدة بدون تردد وذلك لتعزيز فعاليتها وشرعيتها ومصداقيتها. وإصلاح مجلس الأمن من خلال توسيع فئتي العضوية، من بين أمور أخرى، ضرورة لزماننا لا بد منها، على نحو ما أكّد عليه رئيس الاتحاد الأفريقي من هذه المنصة قبل بضعة أيام.

لقد حان الوقت لمنح جميع شعوب العالم مكانتها المناسبة في مجتمع الأمم الحرة والمزدهرة. وبنن على استعداد للتعاون، بدون تحفظ، في العثور على السبل الملائمة لرفع الظلم الذي وقع في الماضي وإنشاء نظام عالمي جديد في مجلس الأمن.

ويتعين على ذلك النظام أن يمكن البشرية من صنع مصيرها في دارنا المشتركة، وهي الأرض. ويقع على عاتقنا واجب مقدس تجاه كوكبنا، وهو يتضمن تصرفنا بطريقة تحافظ على بقائه موئلا لجيلنا وللأجيال المقبلة. نعم، إننا بحاجة إلى الأمم المتحدة التي تكون أكثر عدالة وقدرة على الاستجابة لاحتياجات العصر الملحة ولتطلعات أكثر فئات الناس ضعفا في العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألبيرتو غاتميتان رومولو، وزير خارجية الفلبين.

السيد رومولو (الفلبين) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي بأن أتقدم بالتهاني الحارة إلى السيد على عبد السلام التريكي على انتخابه المستحق بجدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وأؤكد له على التعاون الكامل لوفد الفلبين أثناء أداء مهام منصبه الرفيع.

إننا نجتمع اليوم هنا، في برلمان الأمم، للعثور على حلول ذات مغزى للتراعات والأزمات التي تواجه عالمنا المعاصر. وعلى الرغم من ظهور إشارات علي التعافي العالمي، فإن الوقت ليس وقتا للتقاعس أو للعودة إلى أساليب العمل المعتادة. وجلي أن مسيرتنا نحو تعزيز التنمية العالمية قد تباطأت، مع أن تحديات السلام ما زالت ماثلة أمامنا بوضوح صارخ.

ومن خلال العولمة، شهدنا تقدما ماديا غير مسبوق، وحقق تخفيف حدة الفقر نجاحا قياسيا. ومع ذلك، ما زال أشد سكان العالم فقرا الذين تبلغ نسبتهم ٤٠ في المائة يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. ولم نعثر على حل

لتغير المناخ أو للأزمة الغذائية التي يقع في براثنها مئات الملايين من الناس.

إن جزءا كبيرا من التنمية العالمية ناتج عن العمالة، بما في ذلك العمال المهاجرون. ولكن على الرغم من مساهمتهم في الاقتصاد العالمي، فإن العديد من المهاجرين ما زالوا يعانون من الاستغلال وسوء المعاملة. وزيادة على ذلك، فإن منافع السلام المتوقعة من نهاية الحرب الباردة لم تتحقق على الإطلاق، بينما ما زلنا نواجه الانتشار النووي والنزاعات العنيفة. إن النقص في موارد المعونات وعدم الاستقرار في التجارة والاستثمارات يولدان حالة طوارئ إنمائية عالمية. والعديد من الأمم لن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية. ومكاسب التنمية تذهب أدراج الرياح بشكل مأساوي.

إن مسيرتنا نحو التقدم يجب ألا تتوقف – وهي لن تفعل ذلك أمام أعيننا طالما أن لدينا الإرادة، والرؤية، والوسائل لبناء عالم أفضل يستمد إلهامه من الالتزام المشترك بالعدالة، والإنصاف، وعدم التمييز، والتقدم والسلام. وعلينا أن نفعل ذلك من خلال التركيز على التحديات الخمسة الكبرى في عصرنا.

ويتعلق التحدي الأول بتعزيز نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها. ويتعلق الثاني بإدارة الأزمة العالمية من خلال تشجيع الانتعاش العادل، والعولمة المنصفة، والتعجيل بتخفيف حدة الفقر. ويتصل التحدي الثالث بحماية وتعزيز حقوق المهاجرين، الذين يواصلون الإسهام في التنمية العالمية وفي رخاء مجتمعاتنا. ويتعلق التحدي الرابع باتخاذ تدابير عاجلة للتصدي الفعال لتأثير تغير المناخ بدون المزيد من التأخير. أما التحدي الخامس، فينطوي على تخفيض عدد النزاعات وتعزيز التفاهم والاحترام المتبادلين من خلال تكثيف الحوار فيما بين الأديان والحضارات.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الأسلحة النووية وتكنولوجيا إنتاجها يشكلان تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ومعاهدة عدم الانتشار النووي هي آليتنا المركزية لاحتواء ذلك التهديد ولإنهائه في نهاية المطاف. والمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠١٠، برئاسة الفلبين، سيكون الفرصة المقبلة لنا جميعا للعمل بشأن تلك المسألة بطريقة متضافرة. وباستطاعتنا أن نشعر بالتفاؤل إزاء بعض التطورات التي حصلت في الآونة الأخيرة على هذه الجبهة.

لقد ساد جو بناء اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي. وأعلن الرئيس أوباما أنه سيقود الولايات المتحدة نحو التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تشكل ركنا أساسيا آخر للنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وفضلا عن ذلك، فإن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي يحرزان التقدم، في إطار معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، لتخفيض الرؤوس الحربية النووية المنشورة وأنظمة إيصالها يعد النهاية المقبلة لفترة المعاهدة في كانون الأول/ديسمبر. إلى جانب ذلك، فإن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا والمناطق الخالية من الأسلحة النووية الأخرى تواصل تطبيق نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذه التطورات الإيجابية تشكل مصدر إلهام للفلبين في توجيه المؤتمر الاستعراضي نحو إجراء المفاوضات والمشاورات بطريقة مفتوحة وشفافة. وبهذه الروح، فإننا نكرر التأكيد على النداء الذي وجهناه إلى البلدان القليلة المتبقية، التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من أجل أن تفعل ذلك لتعزيز الأمل بتحقيق السلام والأمن الدائمين في عالمنا.

إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تتسبب بضغوط لا يمكن تحملها على أشد الفقراء فقرا وتؤدي إلى تقويض أعوام من الجهود لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ومكافحة الاعتلال الصحي والجوع. وقد رافق الأزمة ارتفاع في معدلات البطالة مع ما يواكب ذلك من هبوط في الدخل والطلب. وتقدر منظمة العمل الدولية أن يزيد عدد العاطلين عن العمل بمقدار ٥٠ مليون عاطل بحلول نهاية ٢٠٠٩، مما سيرفع معدل البطالة العالمية إلى نسبة ٧ في المائة.

إن الفلبين ودول عديدة أخرى تنفذ مجموعات حوافز وبرامج لتسريع إيجاد الوظائف وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي. وقد قمنا، في الفلبين، بتعزيز القطاع المصرفي والموقف المالي عبر إصلاحات صارمة للحد من قوة اندفاع الأزمة العالمية. والفلبين واحدة من الاقتصادات القليلة التي شهدت نموا إيجابيا في الناتج القومي الإجمالي. ولكننا لا نستطيع تجاهل تأثير الأزمة العالمية في بقية الأماكن من عالمنا المترابط. ولذلك، فإن الفلبين تنضم إلى الدول الأخرى في الجمعية العامة الداعية إلى توحيد الجهود في الأمم المتحدة لخدمة المصلحة المشتركة لجميع شعوبنا.

إن مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، الذي عقد في هذه القاعة في حزيران/يونيه الماضي، قدم للدول الأعضاء خطوط عمل يجب أن نسير عليها الآن لتحفيز الاقتصاد العالمي، وتعزيز عمليات ومؤسسات التنظيم والمراقبة والإصلاح لمنع تكرار الأزمة.

إننا ننظر إلى الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل، الذي قدمته منظمة العمل الدولية، وأقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه الماضي، كخطوة مهمة أخرى نحو التعافي من الأزمة. ونكرر تأكيد دعوتنا جميع البلدان إلى أن تقاوم الحمائية من أجل تعزيز تدفقات التجارة والاستثمار. كما أننا ندعو الدول المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. علاوة على ذلك، يجب أن يسمع العالم صوت البلدان النامية الآن فيما يتعلق بإصلاح المؤسسات المالية والإنمائية بحيث يتسنى جعل النظام الاقتصادي العالمي أكثر إنصافا واستقرارا، تفاديا لوقوع أزمات أخرى في المستقبل.

إن مهاجري العالم هم أكثر الفئات تضررا من تداعيات الأزمة. وأمام المجتمع الدولي إذن مسؤولية مشتركة عن حمايتهم، مع الأخذ في الاعتبار لأوجه الضعف الكامنة في الجوانب الجنسانية والبُعد الأسري. إن المنتدى العالمي الثاني المعني بالهجرة والتنمية، الذي تشرفت الفلبين برئاسته في مانيلا، عزز تلك الرسالة الهامة بتسليطه الضوء على الجوانب الإنسانية للهجرة وعلى حقوق الإنسان وتمكين المهاجرين. إننا نحث جميع الدول على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والامتناع عن فرض القيود المجحفة على المهاجرين وإساءة معاملتهم.

ينبغي أن نذهب بالزخم الذي ولّدته قمة تغير المناخ هنا في نيويورك إلى كوبنهاغن حيث ستجري المفاوضات في كانون الأول/ديسمبر بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، فذلك أدنى ما يتوقه منا العالم. لذا تدعو الفلبين الدول المتقدمة النمو المعنية إلى طرح أهداف محددة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة فيما وراء كيوتو، مع الأخذ في الحسبان للنسب المثلى التي يقترحها العلماء. كما ينبغي لها مساعدة الدولَ النامية في سعيها إلى تخفيف آثار تغير المناخ أو التكيّف مع تفاقمه وذلك وفاءً بالتزاماتها في إطار الاتفاقية الإطارية التي تعهدت بموجبها بتوفير الدعم التكنولوجي والمالي. إن الفلبين، بوصفها منسق مجموعة الـ ٧٧ في

المباحثات، ستواصل تعاونها مع الأطراف كافة لكفالة الوصول إلى نتيجة إيجابية في كوبنهاغن.

وتؤدي الفلبين دورها في الدفع إلى الأمام بذلك الهدف العالمي الحيوي. لقد قمنا مؤخرا بسن قانون تاريخي لتعزيز وتطوير استخدام مصادر الطاقة المتجددة وبخاصة الوقود الأحيائي. كما استضافت الفلبين في وقت سابق من هذا الشهر المؤتمر الدولي للصناعة الخضراء في آسيا. إن إعلان مانيلا بشأن الصناعة الخضراء في آسيا وبرنامج العمل الإطاري اللذين اعتمدهما المؤتمر يعززان التوجه نحو إدماج التنمية المستدامة في عملية التنمية الصناعية، وبالتالي الانتقال إلى الصناعات العالية الكفاءة في استخدام مصادر الطاقة والمحدودة الأثر في إنتاج الكربون. إننا نأمل أن توفر بعض عناصر إعلان مانيلا مادة لكوبنهاغن أيضا.

وينبغي للمجتمع الدولي أيضا توجيه اهتمامه إلى الحاجة الملحة إلى خفض التوتر والصراع الذي تغذيه الخلافات بين الأديان والمعتقدات والحضارات. إن لمثل ذلك الصراع مضاعفات تسبب قدرا أكبر من التوتر والمعاناة الإنسانية والضعف لم يسبق له مثيل ويخدم أهداف المتطرفين. لقد دفع الإحساس بخطورة الأمر الفلبين والعديد من الشركاء، دولا ومنظمات، إلى تعزيز الحوار بين الأديان بدرجة أكبر في داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي. مثل تلك الدعوى الترويجية تعزز دون شك السلام والتنمية العالميين عن طريق بناء جسور للتفاهم.

ظلت الفلبين تقدم كل عام في الأمم المتحدة مشروع قرار يدعو إلى الحوار بين الأديان والثقافات والتفاهم والتعاون من أجل السلام، وقد دأبت الجمعية على اعتماده بالإجماع دائما. كما أننا بادرنا في إطار الأمم المتحدة بالدعوة إلى اجتماع وزاري يضم بلدانا من كل مناطق العالم. وفي عام ٢٠٠٦، أطلقنا الدعوة إلى المنتدى العالمي الثلاثي الأطراف بشأن التعاون بين الأديان من أجل السلام، ومقره نيويورك، بعضوية ٥٤ حكومة و ١٥ وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة و ١١٠ منظمة دينية غير حكومية ممثلة في الأمم المتحدة. لتعزيز ذلك المجهود، ستستضيف الفلبين أول اجتماع وزاري لحركة عدم الانحياز مخصص للحوار بين الأديان والتعاون من أجل السلام والتنمية. ومن هنا يسرنا أن نوجه الدعوة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لحضور ذلك الاجتماع البعيد الأثر.

(تكلم بالإسبانية)

تتطلب روح التعددية والواقعية المسؤولة أن نقدم الدعم أيضا إلى جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. ففي حالات الطوارئ والأزمات في العالم، يجب أن نبذل مجتمعين جهدا أكبر لتخفيف المعاناة ومساعدة الشعوب والمجتمعات على تحقيق سلام يحمل في طياته مقومات الاستدامة. وستواصل الفلبين مساهمتها النشطة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وبالفعل فقد أصبحت الفلبين اليوم أحد أكبر المساهمين بأفراد شرطة في تلك العمليات. إن أكثر من ٦٠٠ من حفظة السلام الفلبينيين يقدمون خدمات متميزة في جميع أنحاء العالم، وسنقوم الشهر القادم بإرسال كتيبة لدعم قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان.

إننا نقف في الخطوط الأمامية للتاريخ، ونحن هنا في الأمم المتحدة نملك القدرة على تشكيل التحولات والتوجهات المطلوبة بحيث نترك للأجيال القادمة عالما أكثر عدلا وتراحما ورخاء. إنه لشرف عظيم للفلبين أن تتعاون مع بقية الشعوب في مهمة بناء مستقبل يحكمه السلام والرخاء للبشرية جمعاء دون انقطاع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إليمار ماميديباروف محرم أوغلو، وزير خارجية أذربيجان.

السيد ماميديباروف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أضم صوتي إلى من سبقوني مهنئا معالي السيد علي عبد السلام التريكي ممثل ليبيا على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين ومتمنيا له التوفيق كله. كما أشكر سلفه السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على ما قام به من عمل. وأود أن أعرب عن عميق احترامي وتقديري للأمين العام، السيد بان كي - مون، على قيادته لجهود المجتمع الدولي الهادفة إلى جعل عالمنا مكانا أفضل للعيش فيه.

إننا جميعا ندرك أن أفضل وسيلة لتعزيز أمن جميع دول العالم وكفالته على نحو أفضل هي وجود منظومة أمنية متعددة الأطراف. لقد كان ذلك المنظور وراء إنشاء منظومة الأمن الجماعي التي تجسدها الأمم المتحدة. ومع ذلك، على الرغم من مرور أكثر من ٦٠ عاما على تأسيس الأمم المتحدة، يظل السؤال المطروح هو ما إذا كان النظام الأمني العالمي المعاصر يعالج، بشكل فعال وتوقيت حسن، التحديات والمخاطر المتداخلة والمتعددة الأشكال التي تواجه عالمنا اليوم.

إن الطابع العالمي لتحديات ومخاطر اليوم يلغي المسافات الجغرافية حين يتعلق الأمر بصياغة السياسات الأمنية لأن المخاطر التي نعيشها اليوم تتجاوز الحدود الوطنية بل القارات. كما أن تداعياتها غير المباشرة لا تقل خطورة وكلفة عن الآثار المباشرة لها. ويتطلب ترابط مخاطر اليوم وتداخلها النظر إلى مفهوم الأمن في حد ذاته من منظور أوسع لا يقتصر على الجوانب العسكرية التقليدية للأمن بل يشمل أبعادا أخرى متعددة تتعلق، في جملة أمور، بالسياسة والاقتصاد والطاقة والثقافة والمعلومات.

يتوقف أمن كل دولة، وبشكل أعم الأمن والسلم الدوليان، على احترام الدول لمعايير ومبادئ القانون الدولي كموجهات لصياغة سياساتها الخارجية والأمنية. إن تطبيق مجموعة مشتركة من المعايير والقواعد على الساحة الدولية يساعد على جعل تصرفات الدول متسمة بالشفافية وقابلة للتنبؤ، الأمر الذي من شأنه أن يعزز السلام والأمن الدوليين.

ومن سوء الطالع أنه لم تتم حتى الآن إزالة الاستخدام غير الشرعي للقوة من العلاقات الدولية. ولا يزال السكان المدنيون يعانون اليوم في أماكن عديدة من العالم نتيجة الفشل الواضح من جانب فرادى الدول في الوفاء بمسؤولياتها الأساسية والإلزامية. إن الصراع المسلح والعدوان العسكري والاحتلال الأجنبي الذي ينطوي على أفظع الجرائم الدولية ما هي إلاّ أمثلة حية مستقاة من التاريخ الحديث للعواقب الوخيمة لعدم امتثال فرادى الدول لقواعد ومبادئ القانون الدولي. وقطعا فإن الحكومات التي لا تتقيد بقواعد القانون الدولية تتمادى على الحريات الفردية والحريات في وطنها ومن ثم تقوض التنمية الديمقراطية.

عندما يتعلق الأمر بقواعد ومبادئ القانوني الدولي فإن أنصع مثال على سوء السلوك المسائل التي مضى عليها عقدان من الزمن ولا تزال من دون حل، ألا وهي أرمينيا وأذربيجان، وناغورني كاراباخ، وهو نزاع يبرز أيضا بوصفه تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين والإقليميين. ونتيجة العدوان الذي شنته أرمينيا تم احتلال خُمس أراضي أذربيجان، وتم إخضاع نحو مليون نسمة للتطهير العرقي من أهالي أذربيجان وأصبحوا مشردين داخليا وتم تدمير أو نهب آلاف من قطع التراث الثقافي والتاريخي لأذربيجان.

أكد مجددا مجلس الأمن في قراراته الأربعة بشأن الصراع سيادة ووحدة أراضي أذربيجان وعدم جواز الاستيلاء على أراضي دولة أخرى بالقوة. واعترف المجلس

بناغورني كاراباخ بوصفها جزءا من أذربيجان وطالب بانسحاب القوات المحتلة من جميع أراضي أذربيجان المحتلة بصورة فورية وكاملة ومن دون شروط. وأعربت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٦٢ المتخذ في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ والمعنون ''الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان'' عن احترام ودعم سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا.

وكما تجسد في تلك القرارات، فإن النهج الذي تتبعه الجمعية العامة ومجلس الأمن يتماشى تماما مع موقف أذربيجان التي أيدت منذ البداية نهج الخطوة تلو الخطوة لتسوية النزاع بوصفه الخيار السليم الوحيد. وتم اتخاذ عدد من الخطوات الهامة بدءا بانسحاب القوات الأرمينية من جميع الأراضي المحتلة وإعادة تأهيل تلك الأراضي، وعودة الأشخاص المشردين داخليا إلى منازلهم في منطقة ناغورني كاراباخ وما حولها وفتح جميع قنوات الاتصال للاستخدام المشترك. وسيمكّن هذا من القضاء على عواقب الصراع وسيمهِّد الطريق أمام إحلال سلام واستقرار دائمين في المنطقة يفضيان إلى إقامة مركز شرعي لناغورني كاراباخ ضمن أذربيجان، مع المراعاة التامة للطائفتين الأذربيجانية والأرمينية في المنطقة والمساواة بينهما في المعاملة.

إن عملية التسوية الراهنة توفر بعض الأمل لكسر طوق الجمود في عملية حل النزاع. وقبول أرمينيا بنهج الخطوة تلو الخطوة لتسوية النزاع على أساس مبادئ وقواعد القانون الدولي والقرارات والوثائق التي اعتمدت في ذلك الإطار، كما تجسد ذلك في الإعلان المشترك الموقع في موسكو في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الذي وقّعه رؤساء أذربيجان وأرمينيا والاتحاد الروسي، يمثل إشارة إيجابية. وأذربيجان على استعداد لمواصلة المحادثات مع القيادة الأرمينية من أجل أمن واستقرار منطقة جنوب القوقاز وما ورائها، مما سيمكن من الاستفادة من الفرص الإقليمية الممتازة القائمة لمنفعة الجميع.

وإزاء خلفية التطورات السلمية في المنطقة التي أشرت إليها، أود أن أتقاسم بإيجاز بعض المعلومات عن الأداء الاقتصادي الإيجابي لبلدي.

لقد قلّصت أذربيجان من أثر الهبوط الاقتصادي العالمي على اقتصادها وتمكنت من الإبقاء على النمو. وكونها حافظت على دينميتها في عام ٢٠٠٩، بلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي نحو ٤ في المائة. وقد سجّلنا هبوطا في معدل الفقر منذ عام ٢٠٠٣، إذ انخفض من ٤٤ في المائة إلى ١٣ في المائة. وقد حسّنت حكومة أذربيجان بدرجة كبيرة من ظروف التجارة والاستثمار سعيا منها إلى تعزيز التنافس الوطني وتقوية تنمية القطاع الخاص، لا سيما القطاع غير النفطي. ويبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي من غير النفط بنسبة ١٦ في المائة، وهي أعلى نسبة في خمس سنوات، واعترافا بإصلاحات أذربيجان الموجهة نحو النتائج والسياسة الاقتصادية المتروية صنف البنك الدولي أداءها بوصفه من بين قمة الأداء في العالم.

إن أذربيجان بوصفها بلدا يحتل موقعا استراتيجيا وسكانه من الشبان ويتمتعون بالمهارة وبموارد كبيرة واقتصاد نشط، تقوم حتما بدور قيادي في المنطقة وأصبحت بصورة متزايدة تقوم بدور هام وهي عنصر موثوق خارج المنطقة. إن التنفيذ الناجح لهذه المشاريع الهيكلية مثل مشروع باكو سوبسا ومشروع أنابيب تصدير النفط الممتدة بين باكو وتبيليسي وجيهان وأنبوب الغاز بين باكو وتبيليسي وإيرزوروم في جنوب القوقاز، كلها مشاريع لم تعط دفعة قوية لاقتصادنا فحسب، بل ساهمت أيضا في التنمية في الدول المجاورة. ووجود هيكل أساسي حديث للطاقة بالاقتران بموارد طاقة هائلة حول أذربيجان إلى مركز رئيسي

للطاقة ذي أهمية دولية. وأذربيجان أثبتت أنها شريك يعتمد على الذات ومصدر لا غنى عنه ومأمون للطاقة بالنسبة لأوروبا وخارجها.

إن موقع أذربيجان على مفترق طرق للنقل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب ممر، وهياكلها الأساسية للنقل الوطني التي تتطور بسرعة والمربوطة بالطرق السريعة الإقليمية وشبكة من خطوط السكك الحديدية، يبرز الأهمية الاستراتيجية لبلدي. وإن إتمام تشييد سكة حديد باكو – تبليسي – كارس والبدء بتشييد ميناء جديد في منطقة آلات على ساحل أذربيجان في بحر قزوين سوف يزيد من دور أذربيجان بوصفها نقطة اتصالات تربط أوروبا بآسيا.

وقد طرحت أذربيجان أيضا مبادرة لإنشاء شبكة معلومات سريعة عبر أوروبا وآسيا ويتوقع لها أن تخدم بوصفها ممرا للنقل بين الشرق والغرب وتيسر توفير خدمات الإنترنت ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية وموارد المعلومات الإلكترونية و الاقتصادات الإلكترونية إلى ٢٠ بلدا في المنطقة.

ونشهد اليوم قمة الوعي الديني والعرقي والذي في بعض الحالات أخذ أشكالا مبالغا فيها، وإلى حد ما يُستغل بصورة كيدية لإذكاء نيران الصراعات على أسس إثنية ودينية وثقافية. ولا يسعنا إلاّ الثناء على الاعتراف الواسع من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدور الحوار بين الحضارات، وبخاصة الوئام بين الثقافات والأديان، في المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

ونؤيد تأييدا تاما توصيات الأمين العام بشأن أهمية زيادة الجهود التثقيفية الرامية إلى إزالة أية دعوة للكراهية والتشويه والتعصب والتحيز السلبي من الكتب المدرسية وغير ذلك من الوسائل التعليمية، وضمان قدر أساسي من المعرفة والفهم للثقافات والحضارات والأديان الرئيسية في العالم.

إن أذربيجان بوصفها بلدا له تقليد طويل في التسامح والتعايش السلمي لمختلف الأديان والمجموعات الإثنية والدينية على مر قرون وأصبحت جزءا لا يمكن فصله عن الثقافة، أظهرت أذربيجان مرارا وتكرارا تصميمها على العمل بوصفها جسرا طبيعيا يوحد بين قارات وثقافات وحضارات مختلفة من خلال تعزيز الحوار بين الأديان وبين الثقافات، حوار يرتكز على الاحترام والتفاهم المتبادلين بين شعوب تنتمي إلى ثقافات وأديان مختلفة.

إن أذربيجان كانت من بين أوائل البلدان التي انضمت إلى تحالف الحضارات، وهي مبادرة أخذت زمامها تركيا وإسبانيا. لقد استضافت أذربيجان عددا من الأحداث الهامة في السنوات الأخيرة لكي تترجم إلى واقع ملموس التوصيات الواردة في تقرير تحالف الحضارات الذي أعده الفريق الرفيع المستوى المكلف من الأمين العام. وفي غضون فترة وجيزة عقدنا منتدى باكو الدولي عن توسيع دور المرأة في الحوار عبر الثقافات والذي نعتقد أنه سوف يزيد من درجة الوعي عن دور المرأة في ذلك الصدد. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ استضفنا مؤتمر وزراء الثقافة للدول الأعضاء في مجلس أوروبا. ولأول مرة في تاريخ مجلس أوروبا ينضم إلى الحدث وزراء من الدول الأعضاء في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية. وإعلان باكو المعتمد في المؤتمر يتوخى، في جملة أمور، حوارا بين الثقافات فيما بين الدول الأوروبية والدول المجاورة.

وفي المؤتمر الخامس لوزراء الثقافة في البلدان الإسلامية، أُعلنت باكو، عاصمة أذربيجان، عاصمة للثقافة الإسلامية لعام ٢٠٠٩. ونستضيف هذا الخريف المؤتمر

السادس لوزراء الثقافة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث نواصل مناقشة الإجراءات التي نتخذها في المستقبل لتعزيز الحوار بين الحضارات.

يمر النظام المتعدد الأطراف، وفي قلبه الأمم المتحدة، بتغيرات خطيرة ستختبر قوته وقابليته للبقاء ومصداقيته. ويتطلب هذا بذل المزيد من الجهود الدؤوبة التي تهدف إلى تعزيز الأمم المتحدة والنهوض بفعالية المنظمة من خلال تنفيذ مقرراتها وقراراتها. وتعتقد أذربيجان أنه ينبغي أن تكون الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الوحيدة العالمية فعلا، أكثر قوة وقادرة على المشاركة في طائفة من المسائل العالمية الملحة في جميع أرجاء العالم، وأن تستجيب لطموحات وشواغل كل دولة من دولها الأعضاء. وما زلنا نؤيد إصلاح المنظمة من أجل تجديدها وتنشيطها وجعلها أكثر استجابة لشواغل أعضائها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بول تونغوي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والفرانكوفونية والتكامل الإقليمي في دولة غابون.

السيد تونغوي (غابون) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئ بحرارة السيد علي عبد السلام التريكي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. كما أود أن أشيد إشادة مستحقة بالأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، على العمل الذي أنجزه أثناء فترة ولايته. وأؤكد من جديد على ثقة بلادي بالأمين العام ودعمها له بينما يواصل بذل جهوده بصفته قائدا لهذه المنظمة.

لقد مرت غابون من فورها بمرحلة حرجة في تاريخها كأمة. وبوفاة الرئيس عمر بونغو أونديمبا في ٨ حزيران/يونيه، شهدت بلادي بداية فترة حرجة من الانتقال السياسي، وتعين علينا خلالها أن نبحث بعمق عن مصادر القوة اللازمة لمواجهة مصيرنا. وبموجب الأحكام ذات الصلة من قوانيننا التأسيسية وقيادة الرئيس المؤقت، روس فرانسين روغومبيه، تمكّنّا من الوصول بعمليتنا الانتخابية إلى نهاية ناجحة، وتم تتويجها بالتصويت الذي جرى في ٣٠ آب/أغسطس. ونتيجة لهذا الانتخاب الذي لم يسبق له مثيل، أعلن رسمياً انتخاب علي بونغو أونديمبا رئيسا للجمهورية من قبل المحكمة الدستورية، التي يتعين عليها طبقا للقانون أن تقوم خلال شهر بفحص أي دعاوى أو طعون ناتجة عن الانتخاب قبل أن يتولى الرئيس المنتخب مهام منصبه، علما بأن تسع مرشحين لم ينجحوا في الانتخابات قدموا طعوناً أمام المحكمة العليا.

وكما يعلم الأعضاء، فإن ضمان تحقيق هذا الانتقال الديمقراطي الهام في تلك المدة الوجيزة المخصصة لذلك بموجب القانون، شكّل تحديا كبيرا لبلدي، وأقول بكل فخر إننا واجهنا هذا التحدي نظراً لما كان معرضا للخطر وما كان يتعين علينا عمله. وأشيد هنا إشادة خاصة بشعب غابون، الذي أعلنت أغلبيته دعمها لقيم السلام والديمقراطية. كما أود أن أشكر شعوب أفريقيا وشعوب العالم أجمع، وكذلك ممثلي الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني الذين حضروا لمراقبة الانتخابات في غابون ولإثراء عمليتنا الديمقراطية بخبرتهم. وبينما نفتح صفحة جديدة في مسيرتنا نحو تحقيق التقدم والتنمية، فإننا نعلم أنه يمكننا الاعتماد على المجتمع الدولي وعلى أصدقاء غابون في جميع أنحاء العالم في التصدي للتحديات التي نواجهها حاليا وفي المستقبل.

وفيما يتعلق بتلك التحديات، فإننا مصممون، اليوم أكثر من أي وقت مضى، على ألا ندخر جهدا في إقامة إدارة سياسية واقتصادية رشيدة وفي ترسيخ مكاسبنا وتراثنا في مجالات تحقيق الاستقرار والسلام والديمقراطية. كما يدفعنا إلى ذلك تصميمنا على متابعة مساعينا في الحفاظ

على السلام الإقليمي والدولي، بتعزيز صلات التضامن والأخوة مع جميع البلدان المجاورة لنا.

تفتتح الدورة الرابعة والستون للجمعية العامة مداولاتها في سياق دولي يتسم بعدد من الأزمات المتعاقبة، وهي: الأزمة الاقتصادية وأزمات الغذاء والطاقة والبيئة. ويجب أن نقدم ردوداً عاجلة ودائمة على هذه الأزمات المختلفة وذلك بالعمل بشكل جماعي على كبح جماحها وضمان أن تحقق شعوبنا التنمية التي تتوق إليها من أعماق قلوبها وكان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه، مبادرة هامة ومكنتنا من الإعراب عن شواغلنا وإعلان التزامنا بمكافحة الأزمة والآثار المترتبة عليها بالنسبة لبلداننا.

وتطلب الوحدة التي توصلنا إليها بشأن التدابير الواجب اتخاذها للتعامل مع الأزمة المشاركة الموحدة والكاملة لبلداننا في وضع الحلول المناسبة. وإضافة إلى الخصائص المتصلة بكل بلد، يجب أن نتأكد معا من أن يتناسب نطاق التدابير والإجراءات المتخذة لمكافحة الأزمة مع خطورة الأزمة وحدتها.

وقد كانت أزمة الغذاء محور مناقشاتنا خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية ومحط تركيز إعلانين مهمين، أحدهما اعتمد في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي، المعقود في روما في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والآخر اعتمد في مؤتمر الاتحاد الأفريقي الثالث عشر لرؤساء الدول والحكومات، المعقود في سرت في تموز/يوليه. ويجب أن ننفذ الآن هذين الإعلانين والتدابير المعتمدة نتيجة للاجتماعات المعقودة على الصعيدين الدولي والإقليمي. ولن نستطيع أن نحدد الآثار السلبية لحالات الأزمة على تنمية دولنا، إلا عن طريق التمسك الصارم بتنفيذ التزاماتنا.

إن التحديات التي تواجهنا فيما يتعلق بتوفير الغذاء لكوكب يتزايد اتصال سكانه ترتبط ارتباطا وثيقا بمسائل البيئة وتغير المناخ. ولم يعد من الممكن التشكيك في الآثار الضارة للاحترار العالمي على قدرتنا على زيادة الإنتاج الزراعي وبطريقة توصلنا إلى حل دائم لأزمة الغذاء. وأعرب عن سروري مرة أخرى أن هذه المسألة قد اختيرت كموضوع للحوار الرفيع المستوى الذي نظمه الأمين العام مؤخراً على هامش الدورة الحالية، تحضيراً للمؤتمر المقبل لتغير المناخ الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد على دعمنا للموقف المشترك لأفريقيا بشأن تغير المناخ، الذي اتخذه رؤساء دول أو حكومات الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في آب/أغسطس.

وقد انضمت بلادي، غابون، التي تشكل غاباتها حوض نهر الكونغو العظيم، بدون تحفظ إلى مختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة كارثة تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي. وقد صممنا على الاضطلاع بنصيبنا من المسؤولية بتخصيص ١١ في المائة من أراضينا للإنسانية، عن طريق القيام، ضمن أمور أخرى، بإنشاء ١٣ من المنتزهات الوطنية.

يُبرز الترابط بين الأزمات التي يواجهها المجتمع الدولي، الآن أكثر من أي وقت مضى، الحاجة إلى بث روح جديدة في الجهود المبذولة لضمان تحقيق السلام والأمن الدوليين، وكذلك اتخاذ إجراءات جماعية على الصعيد العالمي. وتقدمت غابون اقتناعا منها بذلك، بطلب ترشيحها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، الذي أيده الاتحاد الأفريقي في مؤتمره الثالث عشر لرؤساء الدول والحكومات، المعقود في سرت في تموز/يوليه.

كما يعرب بلدي عن اقتناعه بأن هذه المنظمة لا تستطيع أن تبقى جامدة، ولكنها يجب أن تتطور من أجل أن تتمكن من التكيف بشكل أفضل مع السياق الدولي الحالي. ولهذا السبب أكد قادة العالم، من جديد، من خلال إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١)، على ضرورة تعزيز الأمم المتحدة لتمكينها من الاضطلاع بمهامها الرئيسية بمزيد من الفعالية.

وفي ذلك الصدد، ترحب بلادي بالتقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ في تنفيذ الكثير من التوصيات الهامة الواردة في الوثيقة الختامية في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة. ومع أننا نعرب عن سرورنا بهذا التقدم الكبير، فإننا يجب أن نواصل جهودنا من أجل استكمال هذه الإصلاحات. ويتوقف على ذلك بناء عالم أكثر عدلا وأمنا وقدرة على الاستجابة للطموحات العميقة لشعوبه.

رفعت الجلسة الساعة ٢٢/٣٠.